سلسلة
24
حكاية مصر
الهيئة العامة لقصور الثقافة
د. محمد مبروك
حكاية
البنك الأهلي

حكاية
البنك الأهلى المصرى
(1898-1960م)

محمد مبروك محمد قطب

وزارة الثقافة

سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• حكاية البنك الأهلى المصرى
• محمد مبروك محمد قطب
القاهرة 2013م
13ر5 x 19ر5 سم
• تصميم الغلاف: د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: محمود أبو عيشة
• رقم الإيداع: ٢١٧٦٥/ ٢٠١٢
• الترقيم الدولى: 978-977-718-563-9
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى: 16 أ شارع أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947891 (داخلى: 180)
• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

24

سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف فى المقام الأول.

حكاية البنك الأهلى المصرى

(1898-1960م)

المقدمة

يعتبر النظام المصرفى فى أى دولة من الدول قاطرة الاقتصاد ، وعماد النظام المالى والأنشطة الاقتصادية ؛ حيث تمثل الخدمات التى تقدمها المصارف ترجمة فعلية لتطوير البيئة الاقتصادية بما تقدمه من آليات وأطر تساهم فى خلق الفرص الاستثمارية التى تتناسب مع حاجة البلاد . فكلما زاد عدد البنوك كان هذا دليلاً على مدى اتساع نطاق النشاط الاقتصادى وزيادة رقعة الائتمان ، ومن هذا المنطلق وقع اختيار الباحث على أهم مؤسسة مالية فى مصر ، فتاريخ البنك الأهلى المصرى يمثل مرآة تعكس التطور الاقتصادى لمصر خلال تلك الفترة التى بدأت من سنة ١٨٩٨ وهى سنة ميلاد هذا البنك حتى سنة ١٩٦٠ لصدور قرارى التأميم والتقسيم ليأخذ البنك الأهلى بعد انفصاله عن البنك المركزى المصرى وضعه الطبيعى بوصفه بنكًا تجاريًا بين البنوك التجارية فى مصر .

وتأتى أهمية هذا الموضوع نظرا لارتباط البنك الأهلى بالتطورات الاقتصادية خلال تلك الفترة؛ لما احتله من مكان الصدارة فى الجهاز المصرفى المصرى خلال مرحلتى التبعية والاستقلال؛ مما يكشف النقاب - بشكل واضح - عن معالم الاقتصاد المصرى فى فترة الدراسة.

لم يول المؤرخون اهتمامًا كبيرًا بنشأة وتطور البنك وتقييم مسيرته بنفس الدرجة التى اهتم بها رجال الاقتصاد؛ فكان من الضرورى التعرف على مسيرة هذا البنك خاصة أن معظم الكتابات أفردت العديد من الكتب حول نشأة بنك مصر، وعلى الرغم من عظم تأثير البنك الأهلى فى تشكيل معالم الاقتصاد المصرى لم ينل حظه من الكتابات التى تتناول مسيرته.

أما عن تقسيم الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربعة فصول يسبقها تمهيد ويعقبها خاتمة، فجاء التمهيد ليقدم عرضًا سريعًا لمعالم تطور النظام المصرفى قبل إنشاء البنك الأهلى ليؤكد أن ميلاد هذا النظام فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولد أجنبيًا، فلم يكن استجابة لمتطلبات الاقتصاد القومى أو نتيجة لتطور طبيعى كما هى الحال فى نشأة البنوك فى النظم الرأسمالية، فهو امتداد لنظام الاقتصاد الاستعمارى الغربى يرتكز عليه ويخدم مصالحه، وبذلك فقد الاقتصاد المصرى استقلاليته، وتمت بخطى سريعة عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى بوصفه اقتصادًا تابعًا.

أما الفصل الأول فجاء تحت عنوان " البنك الأهلى المصرى نشأته

ونظامه" حيث تم استعراض أهداف البنك من خلال لائحته الأساسية وتطور هذه الأهداف عبر سنوات الدراسة، كذلك فروع البنك داخل مصر وخارجها، ثم التطرق إلى إدارة البنك الأهلى خلال مسيرته بالتحدث عن محافظي البنك الأهلي ونوابه ووكلائه ومجلس إدارته والجمعية العمومية والمندوبين والمراقبين، وأخيراً لجنة لندن وتطور علاقتها مع البنك، ثم انفردت الدراسة بتوضيح وضع موظفى البنك من خلال لوائح استخدامهم، وما يقدمه البنك لهم من رعاية صحية ورياضية وثقافية، ثم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الدور الاجتماعى للبنك من خلال تقديم العديد من التبرعات والمعونات فى أثناء الأزمات التى مرت بها مصر، كذلك التطرق إلى أوراق البنك النقدية .

جاء الفصل الثانى بعنوان " البنك الأهلى المصرى بين التأييد والمعارضة" حيث يناقش إشكالية تأييد ومعارضة إنشاء البنك من خلال رصد موقف الحكومة البريطانية وأهدافها من البنك، كذلك موقف الحكومة المصرية وانقسام الرأى العام حيال إنشاء البنك الأهلى المصرى.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان " تمصير البنك الأهلى المصرى " تم استعراض طبيعة إدارة البنك الأهلى ورأس ماله قبل التمصير، وجذور الفكر التمصيرى، وخطوات تمصير البنك الأهلى بداية من نشأته مروراً بقانون رقم ٦٦ لعام ١٩٤٠م، ثم قانون الشركات المساهمة ١٩٤٧ وأثره على البنك الأهلى، ثم تطور جهود البنك

الأهلي لتمصير إدارته ورأس ماله حتى صدور قوانين التمصير سنة ١٩٥٧م، والدوافع التى أدت إلى صدور هذا القانون، كذلك تناول هذا الفصل إجراءات التمصير وأثره على الجهاز المصرفي وخاصة البنك الأهلي المصرى.

ثم جاء الفصل الأخير بعنوان " تأميم البنك الأهلي وتقسيمه"، حيث تناول جذور فكرة التأميم حتى صدور قانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن انتقال ملكية البنك الأهلي إلى الدولة، مستعرضاً وجهات النظر حيال التأميم بين التأييد والمعارضة، ثم التطور الأخير وهو تقسيم البنك الأهلي بانفصاله عن البنك المركزى ودواعى هذا التقسيم ودوافعه؛ ليأخذ البنك الأهلي مكانته الطبيعية بوصفه بنكًا تجاريًا بين البنوك التجارية في مصر منفصلاً عن البنك المركزى في سنة ١٩٦٠ وهى نهاية الفترة المخصصة للدراسة. ،وأخيرا جاءت الخاتمة لترصد أهم النتائج التى توصل إليها الباحث من خلال حكايته.

وأخيرا فإن كلمات الشكر والثناء مهما كثرت مفرداتها وتنوعت معانيها لتعجز وأعجز معها عن وصف مدى تقديرى وامتنانى إلى أستاذى ومثلى الأعلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد عفيفى عبد الخالق- رئيس قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة - أن أتاح لى النشر فى هذه السلسلة التى نشر فيها كبار مؤرخى مصر.

وعلى الله قصد السبيل

د. محمد مبروك قطب

التمهيد

منذ عهد بعيد تحدثنا أوراق البردى عن وجود بنوك بمصر فى عهد البطالمة، وكانت تلك البنوك حكومية وتسمى "بالبنوك الملكية"، وقد منح امتيازها لأفراد من اليونانيين ثم أعطوا – فى الوقت نفسه– سلطة جمع الضرائب النقدية من الشعب المصرى، وكان يوجد بنك ملكى بكل مديرية أو قرية لجمع الضرائب وكانت تقوم إلى جانب تلقى الضرائب، بأعمال مصرفية للأفراد من تحويل العملة من مكان لآخر نظير عمولة، وكان يتم إقراض الفلاحين بضمان محصولاتهم التى كانت تحفظ كضمان فى المخازن الملكية.

كما اكتشف علماء الآثار أوراقًا بردية بالفيوم تقيم الدليل على أنه كان يوجد سبعة بنوك فى عصر الرومان فى هذا الإقليم، اثنان منها حكوميان والخمسة الأخرى بنوك تجارية خاصة، كما عثر على

ورقة للبردى عليها صيغة "شيك" يبدو أنه كان قد سلمت لأحد العملاء، إلا أن هذه البنوك قد اختفت تمامًا مع انتهاء حكم الرومان، كما اختفت البنوك بانتهاء حكم البطالمة .

هكذا بدت مصر كما لو كانت مهداً للمؤسسات الائتمانية فى العالم، ولكن هذه البنوك بدلا من أن تتطور وتتنامى - على العكس - اختفت من الوجود ثم ظهرت فى أواخر عصر محمد على كأولى المحاولات لإنشاء بنك فى مصر.

وفى ظل حكم محمد على باشا كان النشاط الاقتصادى يقوم على الاستثمار الحكومى فى ظل رأسمالية الدولة؛ ولذلك لم تكن هناك الفرص المواتية للاستثمار الفردى، ولم تظهر طبقة التجار وغيرها من الطبقات التى تحتاج إلى الخدمات المصرفية فلم تبزغ بادرة أمل فى ظهور البنوك إلى حيز الوجود ولم تكن سوى محاولة واحدة قام بها محمد على باشا فى أواخر حكمه بإنشاء بنك الإسكندرية .

سعى محمد على إلى إنشاء بنك الإسكندرية رغبة فى أن يضع حداً للتلاعب والمضاربات المالية فى أسعار العملة وأثمان المحاصيل وضمان تحصيل الإيرادات وصرفها فى مواعيدها، وذلك من خلال السيطرة على نظام النقد وحفظ ودائع الحكومة والمساعدة على تنظيم المعاملات التجارية الداخلية والخارجية وتشجيع الأغنياء على إيداع أموالهم لديه .

اشترك فى تأسيس بنك الإسكندرية كل من المسيو باستريه الفرنسى وتوسيجه اليونانى، ولا شك أن اختيار الإسكندرية مقراً

للبنك يرجع إلى وضعها بوصفها عاصمة تجارية لمصر ولكثرة التجار الأجانب المقيمين فيها كان محمد على حريصًا على نجاح هذه التجربة، حتى إنه كان لا يتطلع إلى الحصول على أرباح من وراء نشاطه؛ رغم مشاركته فى رأس المال بأكثر من النصف. وقد باشر البنك أعماله وأصبح مكانًا للإيداع والصرف، إلا أنه بعد عامين من التجربة صفّى محمد على أعمال البنك واسترد رأس المال الذى دفعه؛ وكان وراء ذلك حالة الركود التى سادت البلاد بعد تسوية لندن سنة ١٨٤٠م بالإضافة إلى تخوف محمد على من زيادة النفوذ الأجنبى فى مصر.

كانت المحاولة الثانية محاولة فردية قام بها أحد الأرمن ويدعى "ألكسنيان" عام ١٨٤٨ إذ حصل من الخديو عباس الأول على امتياز استغلال بيت المال نظير فائدة يدفعها وتضاف إلى أموال ذلك البيت وقدرها ١٠٪، وكان من أغراض البنك تقديم القروض للحكومة نفسها وللأفراد وخصم الأوراق التجارية، غير أن ألكسنيان فشل فى مشروعه وعجز عن رد ما أخذه وانتهى به الأمر إلى السجن.

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت البنوك الأجنبية تبحث لها عن موضع قدم فى مصر؛ فكانت تلك الفترة نقطة الانطلاق نحو ظهور النشاط المصرفى فى مصر؛ حيث كانت الظروف مواتية للعديد من التغيرات الرئيسة فى النظام الاقتصادى وفى هيكله وأسلوب إدارته مع صدور الكثير من القوانين والتشريعات المنظمة، وقد واكب ذلك تغيرات وتطورات فى الجهاز المصرفى.

تضافرت عدة عوامل لتغيير الوضع الاقتصادى فى مصر تغييراً جوهريًا جعلها مرتعًا خصبًا للبنوك الخاصة والمساهمة وفروع البنوك الأجنبية، نذكر منها اتساع الرقعة الزراعية وإقبال الغَزَّالين الأوربيين على القطن المصرى وخاصة بعد حرب الانفصال الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥م) وازدياد التجارة تبعًا لذلك، وقد وجدت البنوك مجال العمل ميسراً؛ إذ زاد إنتاج البلاد من القطن والحبوب فكان العصر الذهبى للبنوك الخاصة هو الفترة ١٨٦٠-١٨٧٠م عندما زادت أرباح منتجي القطن وتجاره زيادة طائلة؛ فقد ارتفع ثمن القطن المصرى من ١١ ريالاً للقنطار سنة ١٨٦٠ إلى ٣٢ ريالاً سنة ١٨٦٢وإلى ٥٢ ريالاً سنة ١٩٦٤، كما زادت الصادرات بين هذين التاريخين من نصف مليون إلى ١,٥ مليون قنطار.

فقد شهدت البلاد متغيرات كان من شأنها تهيئة مناخ تنشأ وتنمو فيه النظم المصرفية؛ حيث اتسع نطاق التجارة وخطت مصر - بفضلها- خطوات بعيدة فى سبيل التبعية للاقتصاد الدولى؛ بإحلال الاقتصاد الحر محل الاقتصاد الاحتكارى والتى أصبحت فى حاجة إلى تسهيلات ائتمانية أكثر. أضف إلى ذلك إقبال الحكومة على الاقتراض فى عهدى سعيد وإسماعيل وإسرافهم فى ذلك إسرافًا دفع البلاد إلى هوة الإفلاس؛ حيث فتحت البلاد على مصراعيها أمام التغلغل الأجنبى الاقتصادى تمهيداً للاحتلال العسكرى البريطانى.

ثمة عوامل مواتية أخرى لإنشاء البنوك إبان تلك الفترة من تاريخ مصر نذكر منها:

أولاً : إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥م، وإعادة تنظيم القضاء الأهلى سنة ١٨٨٣م، واعتراف التشريعات الجديدة بأحقية الدائن فى اقتضاء الفوائد وتحديد أسعار الفائدة القصوى، فضلا عن تنظيم إجراءات تسجيل الأراضى ورهنها ؛ مما أتاح للبنوك التجارية والعقارية ضامنًا مهمًا للقروض وخاصة فى فترة ارتفاع أثمان الأراضى التى استمرت إلى أوائل القرن العشرين

ثانيًا : القضاء على فوضى تعدد العملات المتداولة، وتحديد قيمة الجنيه المصرى سنة ١٨٨٥ على أساس الذهب، وبعد ذلك أصبح الجنيه الإنجليزى أكثر العملات المتداولة انتشارًا نظرا لأهمية التجارة مع بريطانيا فلم تسك الحكومة المصرية إلا القليل من الجنيهات المصرية الذهبية، فكان المعول على الجنيهات الإسترلينية الذهبية وسيلة للأداء ؛ وهكذا أدت قلة العملة المحلية إلى استيراد النقد من لندن فى موسم القطن ثم تصديرها مرة ثانية ثمنًا للواردات

ثالثًا : شهدت هذه الفترة تزايد أعداد الأجانب فى مصر وحاجتهم بعد أن انتشروا فيها إلى نقطة ارتكاز مالية تعمل على تثبيت أقدامهم فى السوق المالية ولاسيما أن الظروف كانت مواتية لصالح الاستثمار الأجنبى ؛ لما تمتع به الأجانب من امتيازات وإعفاءات كثيرة من الضرائب ؛ وكان هذا النظام سببا فى إمداد الأجانب بنظام قانونى يعطيهم ضمانات وحمايات خاصة فيما يتعلق لمستثمراتهم وممتلكاتهم وأشخاصهم.

رابعًا : بدأ الاستثمار الحكومي في المشروعات العامة بإنشاء السكك الحديدية سنة ١٨٥١م، وإصلاح النقل المائي وإنشاء الترع والجسور، والاشتراك في رأس مال شركة قناة السويس التي طرحت أسهمها للاكتتاب سنة ١٨٥٨م، وقد أحدثت زيادة الإنفاق الحكومي بعد سنة ١٨٦٠م - بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات - زيادة ملحوظة في الدخل الأهلي، وأقبل المصريون والأجانب على استصلاح الأراضي للاستفادة من الارتفاع المطرد في أسعارها نتيجة لتنفيذ مشروعات الري والصرف وتحسن المواصلات وازدياد السكان، ولقد سار الاستثمار الفردي جنبا إلى جنب مع الاستثمار الحكومي لمواجهة ازدياد الطلب العالمي على القطن ؛ ومن ثم ظهرت الفئات التي تطلبت خدمات مصرفية منظمة .

خامساً : التحول إلى تحصيل الضرائب نقداً وازدياد إيراد المصالح الحكومية مما حفزها على الاحتفاظ بحسابات مصرفية، وقد ظلت ودائع مصالح البريد والجمارك وصندوق الدين والمحاكم المختلطة أهم مصادر الودائع المحلية إلى الحرب العالمية الأولى، هذا فضلاً عن حاجة صندوق الدين إلى أجهزة مصرفية لتمويل فائدة الدين العام وأقساطه إلى الخارج والتي كانت تقرب من خمسة ملايين من الجنيهات .

سادساً : انتشار الوعي الاقتصادي الحديث وقبول أدوات الائتمان المعروفة في أوربا مثل الكمبيالات والشيكات والبنكنوت وغيره

لقد شهدت فترة النصف الثاني من القرن التاسع هرولة البنوك

الأوربية نحو مصر لإنشاء فروع لها، ويبدأ نظام مصرفى فى مصر ولكنه نظام ولد من رحم أجنبية. بمعنى آخر لم تكن نشأة البنوك فى مصر استجابة لمتطلبات الاقتصاد القومى، أو نتيجة لتطور طبيعى، كما هو الحال فى نشأة البنوك فى النظم الرأسمالية، بل كانت ظاهرة مستوردة وامتدادا للاقتصاد الاستعمارى الغربى يرتكز عليه ويخدم مصالحه، فلم يكن الغرض من تأسيس هذه البنوك هو القيام بالأعمال المصرفية المعروفة، وإنما جاءت فى ركاب الأموال الأجنبية بين الرأسماليين الأجانب والخديو بغرض تلبية مطالبه من القروض والإشراف على شروط تنفيذها.

وبذلك فقد الاقتصاد المصرى استقلاليته التى تحققت على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتمت بخطى سريعة عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى بوصفه اقتصاداً تابعاً وتحقق ذلك عن طريق القروض الشهيرة التى عقدتها الحكومة المصرية فى عهدى سعيد وإسماعيل بفوائد باهظة.

وبعد أن توقفت عمليات الاقتراض الحكومية أقبلت البنوك العاملة فى مصر على تحويل خطتها فاتجهت إلى النزول لميدان أعمال البنوك البحتة وتوجه نشاطها إلى السوق الداخلية وكان اهتمامها ينصب على تمويل تجارة الصادرات والواردات المصرية

ويمكن تقسيم المنشآت المصرفية التى ظهرت قبل إنشاء البنك الأهلى المصرى فى منتصف القرن التاسع عشر إلى قسمين رئيسين:

١ . البنوك الخاصة: التى يملكها أوربيون يعملون بأموالهم،

بالإضافة إلى الموارد التى يحصلون عليها من البنوك والبيوت المالية فى الخارج والممولين من اليهود واليونانيين والمتمصرين الذين استقروا فى مصر.

٢ . البنوك المساهمة التجارية المسجلة فى الخارج، والبنوك التجارية والعقارية التى اتخذت شكل شركات مساهمة مصرية رغم أن الجانب الأكبر من أموالها كان يستمد من الخارج، هذا فضلا عن فروع البنوك الأجنبية التى تنتمى إلى بلاد تربطها بمصر روابط تجارية وثيقة أو كانت لها فى مصر جاليات كبيرة.

أقدم هذه البنوك وأكثرها عدداً وانتشاراً كانت البنوك الإنجليزية؛ فهى تمثل بنوك السلطة الإنجليزية التى كان لها علاقات تجارية متفرقة مع مصر منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ففى العقد الأول من النصف الثانى من القرن التاسع عشر اتجهت أنظار البنوك البريطانية إلى مصر باعتبارها محطة فى الطريق إلى الهند وخاصة بعد أن زادت صادرات مصر إلى إنجلترا من ٣ ملايين جنيه سنة ١٨٥٤م إلى ٨ ملايين جنيه سنة ١٨٦١م، وزيادة الواردات تبعا لذلك. فازت إنجلترا فى حلبة سباق المطامع، فقد كان ترتيبها الأول فى تجارة مصر الدولية.

ومن المصادفات أن أول بنك عرفته البلاد فى مصر العصر الحديث كان يسمى بنك مصر Bank of Egypt أول بنك اتخذ شكل الشركة المساهمة ونص فى الفرمان الصادر سنة ١٨٥٦م على أن يكون المركز الرئيس له فى لندن، وكان رأس ماله المدفوع ٢٥٠

ألف جنيه إسترليني غطى بالكامل في لندن وكانت معظم عمليات البنك في مستهل عهده مع الحكومة ؛ وكان الغرض من إنشائه هو ضمان الحصول على القطن والعمل على رواج التجارة البريطانية في مصر ، وبعد سنوات من إنشائه وقع في ضيق مالي شديد بسبب الإسراف في إقراض الحكومة والأمراء والمغالاة في الإقراض بضمان عقاري غير مستقر ، وبعد دعم البنك سنة ١٨٦٧م قررت الإدارة الجديدة الابتعاد عن العمليات الحكومية ، واستمر في مسيرته حتى أوقعته الظروف في أزمة أدت به إلى أن يعلن إفلاسه وتصفيته سنة ١٩١١م

ثاني البنوك الإنجليزية في مصر "الشركة المصرفية الإنجليزية المصرية" The Anglo Egyptian Banking company التي تأسست سنة ١٨٦٤م في لندن لمباشرة الأعمال المصرفية في مصر ومركزها الرئيس في لندن برأسمال مليون ونصف جنيه إسترليني مناصفة بين إنجلترا وفرنسا ، تم استبعاد العناصر الفرنسية من الشركة شيئا فشيئا وأصبح رأسمالها إنجليزيا بحتا عند إعادة تكوينها تحت اسم البنك الإنجليزي المصري The Anglo Egyptian Bank وفي سنة ١٨٧٦م دار التفكير في تحويل بنك الأنجلو إلى بنك أهلي مع اشتراك الحكومة في رأس ماله وقد نص على أن يكون للبنك حق إصدار بنكنوت في حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه على أن البنكنوت لا يعتبر عملة شرعية ولا يجوز للبنك ولا للحكومة جبر العامة في قبولها ، إنما من المتفق قبولها من خزينة الحكومة ومدة

الامتياز ٣٠ سنة وأن يدفع للحكومة مقدما ٢ مليون جنيه بفائدة ٧٪ مع حظر عقد ديون حكومية جديدة وكان الهدف إنشاء بنك على نسق ما هو موجود بأوربا بشأن بنوك الدولة والبنوك الأهلية غير أن معارضة الحكومة البريطانية أدت إلى صرف النظر عن إنشاء البنك الجديد، متعللة بأنها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية لمصر، ولكن في حقيقة الأمر خشيت من زيادة النفوذ الفرنسي في مصر.

وقد أدلى هذا البنك بدلوه في حركة الإقراض الحكومي في تلك الفترة؛ فقدم في سنة ١٨٦٥م قرضا للخديو إسماعيل بضمان أملاكه الخاصة بلغت قيمته الاسمية ٣,٣٨٧,٠٠٠ جنيه وقبض منها مثلا ٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه وقد تخطى هذا البنك العديد من الأزمات التي قابلته من أزمة سنة ١٨٦٦ وأزمة ١٩٠٧م وظروف الحرب العالمية الأولى، وانتهى به الأمر إلى إدماجه في سنة ١٩٢٥م مع بنوك أخرى مكونا "بنك باركليز" للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات في الخارج"

كان نتيجة للتغلغل الاقتصادي في إمبراطورية الرجل المريض أن تعاونت الجهود البريطانية والفرنسية سنة ١٨٦٦م في إنشاء البنك الإمبراطوري العثماني بتركيا مع فروع له في لندن وباريس ومصر، وكان محور عمله – في البداية- كبنك للحكومة، ثم رأى التوسع في عملياته المصرفية، حيث اشترك بنصيب الأسد في تمويل المحاصيل الزراعية حتى يمكن اعتباره من أنشط المصارف في مصر في

ذلك الوقت واستمر عمله حتى سنة ١٩٢٥ ، حيث تم تغيير اسم البنك فأصبح يطلق عليه "البنك العثمانى" ومركزه لندن .

انفردت فرنسا برؤوس أموالها الخاصة في إنشاء كثير من المؤسسات المصرفية فى مصر ؛ إذ قام بنك الكريدى ليونيه الفرنسى بإنشاء أول فرع له بالإسكندرية سنة ١٨٧٤م ثم أعقبه بفرع آخر بالقاهرة ، وثالث في بورسعيد ، وفاز البنك بنصيب الأسد من الودائع الحكومية ؛ إذ اختص بودائع صندوق الدين وإيرادات مصلحة الجمارك المصرية وتوسعت أعماله المصرفية وقد سبق هذا البنك إلى المجال الاقتصادى بنك الكنتورا الأهلى للخصم الباريسى ، إذ فتح فرعه بالإسكندرية سنة ١٨٦٩م ولكن قام بتصفية أعماله فى سنة ١٨٧٣م وعاد سنة ١٩٠٥م إلى هذا المجال ، وفى سنة ١٨٨٠م تم إنشاء البنك العقارى المصرى برأس مال فرنسي وهو أول بنوك الرهن العقارى فى مصر

من الطبيعي أن تؤدى ضخامة الجالية اليونانية إلى قيامها بنصيب وافر فى التجارة والصناعة والخدمات فى مصر ؛ فقد افتتح بنك أثينا فرعًا له فى مصر سنة ١٨٩٤م ، وقد أدمج هذا البنك فيما بعد مع بنك يونانى آخر هو البنك الأهلى اليونانى وسمى البنك الجديد بـ"البنك الأهلى اليونانى الأثينى" ثم أصبح يعرف بالبنك اليونانى .

وفى عام ١٨٨٠م ظهر أول بنك إيطالى فى مصر ؛ إذ افتتح بنك روما فرعًا له بالإسكندرية وقد أصبح ذلك الفرع شركة مساهمة مصرية فى عام ١٩٢٢ باسم بنك روما للقطر المصرى والشرق ،

وفى عام ١٩٢٤ تغير اسم البنك إلى البنك الإيطالى المصرى وفى عام ١٨٨٧م أنشئ البنك الإيطالى الثانى فى مصر، وهو بنك الخصم والتوفير وقد اتخذ لنفسه من أول الأمر شكل شركة مساهمة مصرية

وقد أنشئ فى مصر أيضًا فروع لبنوك تنتمى إلى دول أخرى فى أوربا وآسيا ؛ حيث افتتح بنك يوكوهاما Yokohama specie Bank فرعًا فى مصر سنة ١٨٧٠م وكان ذلك مظهرا من مظاهر التوسع الاقتصادى الذى قفز باليابان خلال فترة قصيرة إلى عداد الدول الصناعية ، وكان من أغراضه العمل على زيادة التجارة مع اليابان وتمويل الواردات اليابانية إلى مصر . واستمر عمله حتى تم إغلاقه إجباريًا عند قيام الحرب العالمية الثانية .

نخلص من هذا العرض السريع إلى أن الدول التى فتحت بنوكها فروعًا فى مصر كانت ترتبط معها بروابط وثيقة فأحيانا كانت مصر هدفًا لمطامعها الاستعمارية أو مصدرًا مهمًا من مصادر المواد الأولية لصناعتها أو سوقًا للمنتجات الصناعية التى تصدرها إلى مصر . وكانت هذه البنوك أقوى من الحكومة بسبب اختلال ماليتها اختلالا خطيرا ؛ لذلك كان الطابع الأجنبى للنظام المصرفى عقبة فى سبيل تقدم البلاد اقتصاديًا ؛ وبذلك وضعت الاقتصاد المصرى فى حالة تبعية لأسواق النقد والمال فى الخارج ؛ مما كان سببا رئيسًا للاضطراب وعدم الاستقرار المالى الذى عانت منه مصر فى أوقات عديدة .

فى خضم تلك الظروف وقع الفلاح فريسة فى يد المرابين الذين ازدادت أعدادهم بصورة غير عادية وانتشروا فى البلاد يعملون على امتصاص دماء الفلاحين، والغريب في الأمر ما كان يحدث من تعاون بين الإدارة الفاسدة وهؤلاء المرابين، فكانوا يحثون الإدارة على تحصيل الأموال الأميرية قبل ميعاد جنى المحصول ليستفيدوا من عسر الفلاح، من هنا نستطيع أن ندرك لماذا قامت أول محاولة شعبية فى تاريخ البلاد لإنشاء بنك مصرى صميم هو البنك الوطنى المصرى

فقد حدث فى إبان الثورة العرابية أن توالت اجتماعات لفيف من كبار رجال الثورة وقرروا إنشاء البنك الوطنى المصرى ليكون بنكا للمصريين، وقامت الجرائد الوطنية بالدعاية للمشروع؛ إذ كانت النية أن يكون الاكتتاب شعبيًا تشترك فيه جميع الطبقات وهذا يعكس شعور المصريين فى ذلك الوقت وإيمانهم بأن مشاكل مصر الاقتصادية -على خطرها - كان علاجها ينحصر فى إيجاد بنك مصرى خالصٍ تمنوا إخراجه إلى حيز الوجود، ولكن للأسف قضى على هذه المحاولة الوطنية بالقضاء على الثورة العرابية، ومن المؤكد أنه لو كتب لتلك الثورة النجاح لتغير وجه تاريخ مصر الاقتصادى كتغير تاريخها السياسى.

فلقد شهدت فترة ما بعد الاحتلال حتى الحرب العالمية الأولى زيادة واضحة فى رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر حتى إن مساهمته فى الشركات المساهمة العاملة فى مصر ارتفع من ٦ ملايين

جنيه عام ١٨٨٣ إلى ٣١ مليونًا فى عام ١٨٩٧م، ثم ٩٢ مليونًا فى عام ١٩١٤م، وهى مبالغ شكلت نسبة ٩٠,٩٪، ٩٤,٢٪، ٩٢٪ على التوالى من جملة رأس مال الشركات المساهمة العاملة فى مصر.

كانت هذه لمحة سريعة تبين معالم النظام المصرفى قبل إنشاء البنك الأهلى المصرى بوصفه نقطة انطلاق لمعرفة تاريخ هذا البنك الذى احتل مكان الصدارة فى النظام المصرفى فى الفترة (١٨٩٨-١٩٦٠م)، فمسيرته تمثل بشكل واضح مرآة تعكس معالم التاريخ الاقتصادى المصرى ومراحل تحوله من فترة الإمبريالية أو التبعية إلى فترة الاستقلال.

الفصل الأول:

البنك الأهلى المصرى
نشأته ونظامه

الحدث المصرفى المهم فى نهاية القرن التاسع عشر هو إنشاء البنك الأهلى المصرى سنة ١٨٩٨م، ليكون بنكًا للحكومة وبنكًا للإصدار برأس مال قدره مليون جنيه، فقد منح الخديو عباس حلمى الثانى رجل المال الشهير سوارس امتياز إنشاء بنك أهلى، وكانت الفكرة فى حد ذاتها طيبة لو ألبست ثوبًا وطنيًا؛ إذ إن افتقار الاقتصاد الوطنى إلى مؤسسة وطنية للإصدار بجانب المؤسسات المصرفية الأجنبية كان عائقا فى سبيل تقدم البلاد، وبذا فإن وجود هذه المؤسسة المصرية كان ضرورة حتمية لا بد منها، وفى العام نفسه صدر الأمر العالى باعتماد نظام البنك والترخيص بتأسيسه، كانت القاهرة مركزا رئيسًا له.

وبعد التصديق على قوانين البنك قامت الحكومة بالتصديق على تعيين مدير البنك ووكلائه وكذلك تعيين مندوبين اثنين من

طرفها لدى البنك، وقد تم هذا التصديق فى ٣١ أغسطس ١٨٩٨ فيكون هذا التاريخ هو تاريخ تأسيس البنك الأهلى تأسيسًا قانونيًا.

كان تأسيس البنك الأهلى يخدم عدة أغراض، وقد حددت تلك الأغراض فى المادة الرابعة من نظامنامة البنك الأهلى وهى على النحو التالى:

١- أن يصدر أوراقًا مالية تدفع لحاملها عند الطلب.

٢- تقديم سلفيات للزراع برهن أو بدونه للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل السنوية.

٣- أن يقدم سلفيات وقروضًا للحكومة المصرية ولحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية فى مصر وفى السودان طبقا للاتفاقيات والشروط التى تعقد بينه وبينها.

٤- خصم الكمبيالات والسندات الإذنية على جميع الأوراق والسندات المالية التى تدفع بمصر والتى لا يتجاوز ميعاد استحقاقها سنة.

٥- خصم وتقديم سلفيات على التعهدات من أى نوع.

٦- فتح حسابات جارية تعطى عنها فوائد للأشخاص المقيمين بمصر والسودان الذين اشتهروا بحسن السمعة المالية.

٧- قبول الودائع والسندات والأسهم والأذونات والتعهدات والنقود والمعادن والأشياء الثمينة، وعلى العموم قبول الودائع وفتح حسابات بمقتضى شيكات.

٨- تحصيل وحفظ جميع الأشياء ذات القيمة ودفع أوامر أو أذونات الصرف ومباشرة جميع أعمال الخزائن والمصارف وتنفيذ طلبات الأفراد والشركات والمؤسسات العامة.

٩- القيام بإصدار أسهم أو سندات مالية للمؤسسات المصرية أو السودانية سواء أكان ذلك لحساب البنك أم لحساب الغير أم القيام بتنظيم الاكتتابات العامة وتحصيلها وقبول الكفالات والرهون العقارية والحيازية وجميع الضمانات التى من شأنها حسن تنفيذ التعهدات المبرمة بإزاء البنك.

١٠- إصدار سندات وكمبيالات وشيكات أو أذونات من أى نوع سواء أكانت تدفع فى مصر أم فى الخارج، وشراء وبيع وتداول الكمبيالات والسندات والأذونات من أى نوع.

١١- الاتجار بالمعادن الثمينة.

١٢- وعلى العموم مباشرة جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر أو فى السودان لحساب البنك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه عدا الأعمال العقارية أو الخاصة بأموال ثابتة أو المتصلة بمشروعات أجنبية عن البلدين المذكورين.

كانت هذه هى الأغراض التى حددتها اللائحة الأساسية للبنك الأهلى، وقد أضيف إليها العديد من المهام خاصة بعد أن أصبح البنك بنكًا مركزيًا للدولة، كان آخر هذه التطورات ما حددته المادة الأولى من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م بأن يكون البنك الأهلى المصرى البنك المركزى للدولة ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية

والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة، وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصرى.

أما عن الوسائل التى اتخذها البنك فى سبيل تحقيق أغراضه فهى على النحو التالى:

١- التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجارى والصناعى والزراعى.

٢- اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة.

٣- مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى

٤- إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى.

فروع البنك الأهلى المصرى داخل مصر وخارجها:

اقتصرت البنوك الأجنبية - قبل إنشاء البنك الأهلى- على افتتاح فرع واحد أو ثلاثة على الأكثر فى المدن الرئيسة ولاسيما التى يستوطنها عدد كبير من الأجانب فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، إلا أن البنك الأهلى كان أكثر انتشاراً فى أقاليم مصر ليحتل مكان الصدارة فى الانتشار لاتساع أعماله التجارية، فافتتح مكتبه الرئيس فى القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٨٩٨، وفرعه فى مدينة الإسكندرية فى ١٩ سبتمبر من نفس العام، ثم زودت المديريات بوكالات أنشئت فى المنصورة وطنطا، والفيوم، فى السنوات

١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢م، وتلتها وكالات أسيوط والزقازيق والموسكي في السنتين التاليتين. وفي أول فبراير سنة ١٩٠٥م أنشئ فرع في بور سعيد ووكالات في سوهاج وقنا وأسوان ودمنهور وبنها وبني سويف والمنيا وشبين الكوم، وكانت آخر وكالة افتتحت في خلال الفترة الأولى من إنشائه في الأقصر سنة ١٩٠٦م. وانقضت بعد ذلك سنوات دون إنشاء فروع أو وكالات أخرى، إلى أن افتتحت وكالة روض الفرج في عام ١٩١٧ وأعقبتها وكالة في المحلة الكبرى في سنة ١٩٢٠م، وأخرى في السويس في سنة ١٩٢١م، ثم أنشئت وكالة مصر الجديدة عام ١٩٢٥م.

هكذا انتشرت فروع البنك ووكالاته في مصر من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، التي بلغ عددها في سنة ١٩٤٩م، خمسة وعشرين فرعًا ووكالة، وتدل كثرة عدد فروع ووكالات البنك واتساع توزيعها على قيامه - منذ تأسيسه- بجانب كبير من العمليات التجارية، ومنذ البداية أودعت الحكومة أموالها لديه، وكذلك فعل أثرياء تجار القطن، ثم المحاكم المختلطة وبلدية الإسكندرية وحكومة السودان، كما كان يقوم عدد كبير من الموظفين بتحويل مرتباتهم على وكلائه وفروعه المختلفة.

أما فروعه في السودان فبعد استقرار الأحوال في السودان منذ عام ١٨٩٨ أنشئ فرعه في الخرطوم وعُيِّنَ المستر دافيون رئيسًا لهذا الفرع، ثم أنشئت شونة أم درمان في فبراير سنة ١٩٠٦م، ثم وكالتا سواكن وبور سودان في عام ١٩٠٣، وسنة ١٩٠٦، ولكن وكالة

سواكن أغلقت بعد ذلك في عام ١٩٢٦ عندما تبين عدم صلاحية الميناء لرسو السفن الكبيرة، وأصبحت بور سودان بعد ذلك الميناء الأول للبلاد، وقد أنشئ مكتب صغير في طوكر في سنة ١٩٠٤م، للعمل خلال موسم القطن، كما افتتحت وكالة في واد مدني في سنة ١٩١٢م للمساهمة في توسيع المساحة المزروعة قطنا، وأخرى في النيل الأبيض في السنة التالية تبعا لأهمية تجارة المطاط، وقد أنشئت في أم درمان سنة ١٩٢٠ وكالة فرعية، حولت إلى وكالة في عام ١٩٣٥، وذلك إلى جانب ولاية كسلا التي أغلقت في عام ١٩٢٨، فبذلك أصبح للبنك الأهلي حتى عام ١٩٤٨ ثلاثون فرعًا وكذلك أربع عشرة وكالة فرعية في سائر أرجاء مصر والسودان، وقد كان للبنك الأهلي حق إصدار العملة في السودان، كان يمثل بنكًا للحكومة السودانية تضع فيه ودائعها ويزودها بالقروض، ولكنه لم يكن بنكا مركزيًا بالنسبة للبنوك السودانية الأخرى.

فلما تحقق للسودان استقلاله كان من الطبيعي أن يتخذ له عملة مستقلة تديرها السلطات السودانية، وقد رحبت مصر بهذا الاتجاه وبدأ سحب العملة المصرية من التداول في ٨ أبريل ١٩٥٧، ليصبح الجنيه السوداني الجديد هو العملة الوحيدة التي لها قوة الإبراء في السودان، في ظرف ثلاثة أشهر، بذلك انفصلت الروابط بين العملتين بصفة ودية؛ حيث قرر بنك السودان فتح أبوابه لمزاولة أعماله في يوم الاثنين الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٠م، وهنا قام البنك الأهلي المصري بتصفية أعماله في السودان.

وهنا لم يقتصر نشاط البنك الأهلى المصرى فى مصر والسودان بل جاوزهما إلى الحبشة ؛ حيث وصل وكيل السير أرنست كاسل الممول الإنجليزى الشهير للمفاوضة فى مشروع إنشاء بنك فى أديس أبابا- برأس مال قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى (٢٠ مليون فرانك) يدفع نصفها البنك الأهلى المصرى والربع يدفعه بنك القطع الفرنسى ، والربع الأخير يدفعه بعض بنوك إيطاليا . وقد وافق الإمبراطور منليك على هذا المشروع ، وقد عين المستر جليفرى - من كبار موظفى البنك الأهلى فى مصر- الذى كان رئيسا لقسم الأوراق المالية بالبنك الأهلى فى عهد السير بالمر- محافظًا لهذا البنك الجديد ، وبمقتضى الاتفاق تم منح هذا البنك امتيازًا مدته ٥٠ عامًا وأن يصدر أوراقا مالية كالمستعملة فى مصر .

وقد لاقت موافقة إمبراطور الحبشة على تأسيس البنك معارضة شديدة ؛ وذلك أن وجود هذا البنك فى بلاد الحبشة سيكون فخًا لإيقاع تلك البلاد فى دوامة الديون الأوروبية والتدخل الأجنبى فى شؤونها ليصبح فى النهاية مصير الحبشة هو نفس مصير مصر .

وفى سنة ١٩٢٨م ، قام جماعة من الأحباش مطالبين بإلغاء امتياز بنك الحبشة ، وفى سنة ١٩٣٠م جاء من الكونغو أحد رجال المال البلجيك ، وبعد اتصاله بتلك الجماعة أقنع الإمبراطور هيلا سيلاسى بإلغاء امتياز البنك . وتوقعت الحكومة الحبشية بطبيعة الحال معارضة شديدة من قبل البنك الأهلى المصرى دفاعًا عن حقوق بنك الحبشة ، ولكن البنك الأهلى المصرى فى الواقع لم يمانع فى إعفائه من

التزاماته فى الحبشة بشرط الحصول على تعويض مناسب للمساهمين، فقبل ٤٠٠٠٠ جنيه إسترلينى نظير إلغاء الامتياز؛ بذلك تسنى فى التصفية الاختيارية لبنك الحبشة صرف جنيهين وخمسة شلنات للمساهمين فى مقابل القيمة المدفوعة وقدرها جنيه واحد وخمسة شلنات، وبعد وفاة رجل المال البلجيكى طلبت الحكومة الحبشية إلى مستر كولبير ومعاونيه تولى إدارة بنك الدولة الإثيوبية الجديد برأس مال قدمته الحكومة الحبشية ذاتها وانتهت أعمال بنك الحبشة فى ١٠ نوفمبر ١٩٣١م، وبدأ بنك إثيوبيا الجديد عمله بنفس المحافظ والإدارة والمستخدمين ولم يفطن إلا قليل من الجمهور إلى حدوث تغيير.

أما عن مكتب البنك الأهلى المصرى فى لندن فقد افتتح فى ٣ أكتوبر عام ١٨٩٨م واتخذ له مقراً فى شارع كنج وليم.

هكذا امتد نشاط البنك الأهلى المصرى فى مصر والسودان والحبشة وبالطبع فى لندن.

إدارة البنك الأهلى المصرى:

البنك الأهلى المصرى بوصفه أحد أهم المؤسسات المصرفية فى مصر كان لا بد له من إدارة قوية وفعالة تقوم على تصريف أموره، ولا بد أن ننوه -فى البداية- إلى أنه استقر الرأى بين إدارة البنك الأهلى المصرى - حتى بعد تحويله إلى بنك مركزى- والحكومة أنه ينبغى أن تكون إدارة البنك مجردة من الأغراض الحزبية وبعيدة عن المؤثرات السياسية، وقد كان هذا الرأى

السائد فى المفاوضات التى دارت بين البنك ووزارة المالية، وقد عاهدت إدارة البنك نفسها عليه منذ البداية على إبقاء البنك بعيدا مستقلا عن الإدارة الحكومية ومن كل نفوذ حكومى سواء كان إداريا أم سياسيا ضنا بالبنك أن ينزل إلى درك المنازعات الحزبية على حساب سمعته وقوته فى الخارج؛ ولذا وجب علينا أن نلقى مزيداً من الضوء والاهتمام على إدارة البنك الأهلى المصرى منذ إنشائه فنجدها كما يلى:

أولا- محافظو البنك ونوابه ووكلاؤه:

كان اختيار المحافظ يتم من قِبَل مجلس إدارة البنك على أن يتم الحصول على تصديق الحكومة على تعيينه الذى كان يعين لمدة خمس سنوات طبقا للائحة ١٨٩٨م الخاصة بإنشاء البنك الأهلى، وقد كان منوطًا به تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى اضطلاعه بإدارة جميع شئون البنك، وكان من مهامه تعيين المراقبين بالاتفاق مع مندوبى الحكومة.

وكان من أبرز مهام محافظ البنك ترشيح وكيلين ثم التصديق عليهما من مجلس الإدارة بحيث يقوم وكيل المحافظ الأول بتأدية أعمال المحافظ فى حالة غيابه أو امتناعه عن الحضور، كما ينوب الوكيل الثانى فى حالة غياب الوكيل الأول، أصبح للمحافظ نائب فيما بعد طبقًا للائحة عام ١٩٥١؛ حيث كان النائب يحل محل المحافظ ويكون له حق حضور جلسات مجلس الإدارة وحق المناقشة دون أن يكون له صوت خلال المداولات وكان قرار تعيين هذا النائب يصدر من مجلس الوزراء.

تقدم عبد السلام محمود بك عضو مجلس الشيوخ باقتراح أن يضاف لمحافظ البنك الخبرة العالمية بشئون المال والاقتصاد وخدمة طويلة في أعمال البنوك، ولاسيما أنه كان للبنك الأهلي قبل تحويله إلى بنك مركزي صلات كبيرة بجميع دول العالم ووصل إلى درجة عظيمة من التقدم، ولكن اعتبر المجلس أن هذه الإضافة لا تأتي بجديد ولا يفضل أن نضع شروطًا ولا قيودًا لوظيفة محافظ البنك؛ إذ يكفي أن يقال محافظ البنك الأهلي وهذا يغني عن أي وصف وأي صفة نختارها ستكون أقل مما ينبغي.

كشفت لائحة عام ١٩٥١م، عن تغيرات جوهرية تتعلق بمنصب محافظ البنك الأهلي ونائبه حيث اشترطت اللائحة أن يكون المحافظ ونائبه من المصريين، ويكون تعيينهما خلال ثلاثين يومًا من تاريخ ترشيح مجلس الإدارة لهما، كما أصبح تعيين وكيلي المحافظ يتم بعد موافقة وزير المالية.

منذ عام ١٩٥٧م تحول البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي بصفة رسمية؛ نتج عن ذلك تغيرات عدة فيما يخص محافظ البنك، حيث كان تعيينه ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد شريطة أن يتفرغ كلاهما لأعماله المنوطة به داخل البنك. وحددت اللائحة عدة شروط لا بد من توافرها في المحافظ ونائبه وسائر أعضاء مجلس الإدارة، ويأتي على رأس هذه الشروط أن يكونوا جميعًا من المصريين وأن لا تكون لهم مصالح جدية في أي بنك من البنوك الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م وهي اللائحة الخاصة بالبنك.

تمتع المحافظ بالعديد من الصلاحيات داخل البنك، فبالإضافة إلى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وإدارة جميع شئون البنك كان له حق دعوة مجلس الإدارة إلى الانعقاد للنظر في المسائل المعروضة عليه، كما يمثل البنك أمام القضاء سواء أكان البنك مدعيا أم مدعي عليه، وأخيراً كان له حق التوقيع عن البنك مع ملاحظة أن نائب المحافظ كان يتمتع بذات الحق.

فى أول سبتمبر سنة ١٨٩٨م صدر قرار عن رئيس مجلس النظار - حسين فخرى - بأن السير إلوين بالمر سيتخلى عن وظيفة المستشار المالى نظرا لتعيينه محافظًا للبنك الأهلى المصرى وتم تكليف المستر جورست المستشار بنظارة الداخلية بأن يقوم مؤقتا بوظيفة المستشار المالى.

وفى حوار مع السير بالمر - أدلى به إلى جريدة المقطم - أعرب أنه لم يقبل هذا المنصب إلا للأسباب التالية:

١- حسن الشروط التى عرضوها عليه ومراعاتها مستقبل أولاده وعائلته.

٢- رغبته فى خدمة البلاد المصرية، كما خدمها فى وظيفة المستشار المالى.

٣- علمه بأن إحدى الغايات العظمى المقصودة من إنشاء هذا البنك إقراض المال لصغار الفلاحين بفائدة ميسرة على شرط أن الحكومة تتكفل له بتحصيل ما يُقرضه الفلاحين حال جبايتها أموالها الأميرية.

ذلك هو مآل حديث السير بالمر الذى نقلته عنه المقطم، أما كونه قبل تعيينه محافظا للبنك الأهلى المصرى لحسن الشروط التى عرضت عليه ومراعاتها لمستقبل أولاده وعائلته فلا يعاب على ذلك إذا احتاط لمستقبل أولاده وعائلته ولاسيما أن البنك عرض عليه راتب أربعة آلاف جنيه في السنة بعدما كان يتقاضى ألف جنيه في وظيفة المستشار المالى للحكومة المصرية

أما كونه يرغب في خدمة البلاد المصرية وهو مدير بنك بمثل ما خدمها وهو مستشار مالي، فللسير بالمر فضل كبير على الاحتلال الإنجليزى في مصر؛ فقد كانت وظيفته أشبه بالمندوب السامى، أو هو وكيل الدولة المحتلة بين هيئة حكومة مصر، وقد ساعده وجوده عضوا فى جلسات النظار على تقوية سلطته ونفوذه فى الحكومة حتى صار النظار ينزلون له ما يرضيه لينال أحدهم ابتسامة منه كأنها ابتسامة الدهر.

كان السير بالمر مستشاراً ماليا فقط فى عهد توفيق باشا حيث كان خاضعًا لمقام الخديو ولاسيما فى رئاسة النظار فى عهد نوبار باشا ورياض باشا وكلاهما كان مهيبا عند الإنجليز؛ فالمستشار المالى فى عهدى الوزيرين لم يكن إلا مستشاراً ماليًا فقط، فلما تولى مصطفى فهمى باشا رئاسة النظار فى سنة ١٨٩١ كان السير بالمر أشبه بهمزة الوصل بينه وبين الوكالة الإنجليزية حتى تولى عباس حلمى الثانى الخديوية، ومن ذلك العهد جاءت للسير بالمر وظيفة جديدة أشد سيطرة وأعظم شأنًا من وظيفة مستشار مالى ألا وهى

وظيفة رقيب على مجلس النظار حيث أراد اللورد كرومر أن يعرف حركات وسكنات الخديو الجديد. وقد بلغ به التطاول على هيئة مجلس النظار؛ أنه لا يقابل أحد منهم الخديو دون أن يكون له نصيب في هذه المقابلة حتى يتمكن من الدور الرقابى المسند إليه.

لقد نال السير بالمر توكيلاً بصفته وكيلاً للحكومة المصرية لعقد شروط الدائرة السنية والبنك الأهلى المصرى، بالإضافة إلى أنه حاول أن يأخذ توكيلاً منها أيضًا لبيع السكك الحديدية السودانية وبعدها سافر إلى لندن وعقد شروط بيع الدائرة السنية، وكذلك شروط إنشاء البنك الأهلى مع مشترى الدائرة في الوقت الذى كان يتفق فيه مع مؤسس البنك على أن يكون مديراً أو محافظًا لهذا البنك بالشروط التى تقررت بينهما. أى أنه من يوم اشتغل بمشروع هذا البنك كان يعد لنفسه هذه الوظيفة باتفاق سابق مع مؤسس البنك

الواقع أن رغبة السير بالمر فى خدمة البلاد المصرية وهو مدير بنك بمثل ما خدمها وهو مستشار مالى فيكفى فيه تحقيقا لهذه الخدمة حسن تصرفه فى مشروعات الدائرة السنية والبواخر الخديوية... وغيرها من تلك التصرفات التى جلبت على البلاد الخراب والفقر!! حيث كان بالمر لا يعمل جاهدا سوى لخدمة المصالح البريطانية.

وذلك أنه قام أولا- ببيع البواخر الخديوية لشركة إنجليزية فكان مسئولا عن إضعاف تلك الشركة وعجز إيراداتها؛ فما كان منه إلا أن أشار على الحكومة ببيعها بطريقة سرية حتى لا تعلم أى شركة غير الإنجليزية بأمرها فتقوم على المساومة فيها.

ثانيا- ساهم فى إسناد امتياز إنشاء الخزانات العمومية لشركة إنجليزية ولو أن هذه الخزانات أعلنت للمزاد العمومى إلا أن السير بالمر استغل نفوذه فى إسناد هذا الامتياز إلى أنصاره الماليين الإنجليز الذين استفادوا كثيرا من هذا الامتياز على حساب الحكومة المصرية.

ثالثا- قام ببيع أملاك الدائرة السنية مقابل مبالغ زهيدة؛ مما تسبب فى خسارة الحكومة المصرية لهذا المورد المهم، وكذلك لعب دوراً أساسياً فى إنشاء البنك الأهلى الوطنى.

فبناء على ما سبق فليس غريبا أن ينعت اللورد كرومر السير بالمر بأنه رجل الإصلاح فى مصر ويقيم مأدبة عشاء يحضر فيها النظار يسردون أفضاله ولم لا فقد كان بالمر لسانه الذى ينطق به ويده التى يبطش بها!.

أما كونه رغب فى خدمة صغار الفلاحين وأنه يقرضهم من البنك بفائدة قليلة على شرط أن تضم الحكومة قروض هذا البنك إلى أموالها الأميرية فى الجباية فليس معناه إلا أن تتولى بنفسها تصفية تركة مصر الأهلية للبنك لأن جبايتها الأموال الأميرية قائمة على مصادرة الأملاك مما يملكون شيئا فشيئا كلما تأخر المالك عن دفع ما عليه ولو دراهم معدودات فتباع الفدادين بمجرد الإعلان عنها فى جريدتها الرسمية. خصوصاً ورد على لسان السير بالمر "وما يمتاز به هذا البنك عن سواه أن الحكومة ستنيط به أشغالها المالية الكبرى وتلك مزية ينفرد بها عن سائر البنوك".

وإنه لذلك سيكون إرسال نقود الحكومة التى تُحصل من الأقاليم - بعد الآن- إلى صندوق البنك الأهلى لا إلى خزينة المالية؛ وهذا

يقتضى أن لا يفرق فى الجباية بين قروض البنك وأموال الخراج والضرائب الأخرى، فبذلك ستكون الحكومة واسطة القوة والجبروت لجباية أمواله فتكون بمثابة مصفى تركة مصر الكبرى للبنك ويتحقق بهذا المعنى وصف هذا البنك يكون مصريا لأنه سيحل عن المصريين الوطنيين فى كل ما يمتلكون.

وبالإضافة لما سبق لم يكن السير بالمر مدركا للعديد من الأمور منها أن الفلاح لا يرتاح لمعاملة الحكومة بأية طريقة كانت وخصوصا لأنه على يقين بأنه سيدفع آخر فلس عليه ليد مأمور الحكومة فى نهاية موسم القطن أو فى إبان دفعة تقاسيط الأموال الأميرية، ويعرف أنه فى حالة عدم دفعه وقتئذ يحجز على أرضه ويباع منها ما يبقى بقيمة ما عليه، فى حين أن التاجر أو المرابى يمهله أعواما فى ذلك مقابل زيادة قليلة فى الربا.

وفى النهاية تكشف لنا مصادر أخرى السبب الحقيقى لقبول السير بالمر وظيفة محافظ البنك وتركه منصب المستشار المالى للحكومة المصرية، وهو استياؤه من عدم تعيينه وزيرا للمالية الهندية وتفضيل المستر دوكنس عليه فى هذه الوظيفة المهمة التى كان السير بالمر طامعا فيها، وأيًّا كان الأمر فكان الجميع متوقعًا أن البنك الأهلى سينال أعظم الفوائد لما عرف عن السير بالمر من البراعة فى الأمور المالية لأنه أدرى الناس بمواطن القوى والضعف فى الاقتصاد المصرى ويستطيع أن يستفيد بأكبر قدر من الحكومة والأمة لصالح هذا البنك.

وبعد رحيل السير بالمر وجيوبه مثقلة اجتمع اللورد كرومر بأعضاء مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى للبحث فى تعيين محافظ جديد ، وتم اختيار المستر روليت وأرسل إلى لجنة لندن للتصديق على هذا التعيين قبل اعتماده من مجلس النظار لما اشترط نظامنامة البنك ، قد اجتمع مجلس النظار برئاسة الجناب العالى فى سراى عابدين فصادق على تعيين المستر دوليت محافظًا للبنك الأهلى .

وبالتالى كانت إنجلترا فى سبيل تحقيق سياستها عن طريق رجالها وهذا ما اعترف به الأوروبيون المقيمون فى مصر ؛ حيث ذكروا أنه إذا استولت إنجلترا على مصر أصبح من المستحيل على الأوروبيين القاطنين بها أن يعيشوا فيها ، فإن إنجلترا تضيق عليهم مسالك الحياة لينفرد أبناؤها بمكاسب مصر وخيراتها ولتكون أبواب مصر مفتوحة للتجارة الإنجليزية دون سواها وهذه هى سياسة إنجلترا فى كل بقعة ترفع عليها رايتها .

تقلد السير فردريك رولت منصب المحافظ بداية من الفترة ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦م حتى ١٨ فبراير سنة ١٩٢١م وهى أطول فترة تقلدت فيها شخصية هذا المنصب خلال فترة البحث صفته جريدة (Le Phare d'Alexandrieمنارة الإسكندرية) أنه مازال فى ريعان شبابه ويمتلك قدرات عالية من الذكاء ، كما كان نشيطًا للغاية ، مما لا شك فيه أن البنك الأهلى سيعيش أيامًا مجيدة فى عهده .وبالفعل مر البنك خلال فترة رئاسته بالعديد من الأحداث الجسام وساعد بشكل كبير على خدمة الأغراض البريطانية وتأكيد

تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد البريطانى فسعى سعيا حثيثا لربط الجنيه المصرى بالإسترلينى، فكان دائما حريصا على كسب رضا بريطانيا وخادما لمصالحها، والغريب فى الأمر أنه لقى مكانة كبيرة فى الأوساط الاقتصادية، حتى أنعم عليه بالنشان المجيدى الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩١١م ومنح وكيله المستر وكسون نيشان النيل من الدرجة الثانية فى ٢٠ يونيه ١٩١٧م.

وخلف السير برترام هورنسبى السير فردريك روليت بناء على ترشيح مجلس إدارة البنك ووافق مجلس الوزراء على تعيينه فى الجلسة المنعقدة فى سنة ١٩٢١م وبالفعل تم تعيينه فى أول مارس سنة ١٩٢١م واستمرت رئاسته للبنك حتى أول مارس سنة ١٩٢٦م فقرر مجلس إدارة البنك تجديد فترته لمدة خمس سنوات أخرى وصدق مجلس الوزراء على هذا القرار فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥م قدم السير هورنسبى استقالته فى آخر فبراير ١٩٣٠ وبعد أن نال مكانة كبيرة خلال العشر السنوات التى تقلد فيها منصب محافظ البنك الأهلى وأنعم عليه بالوشاح الأكبر من نيشان النيل تقديرا لمكانته.

قرر بعد ذلك مجلس إدارة البنك فى جلسته المنعقدة فى ١٣ أكتوبر ١٩٣٠م، تعيين السير إدوارد كوك Sir Edward. M. Cook ذلك بعد أن تقلد عدة وظائف رئيسة مالية وإدارية بحكومة الهند فى سنة ١٩٠٤م، ووافق مجلس الوزراء على تعيينه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠م وفى الجلسة المنعقدة فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٥

لمجلس إدارة البنك تقرر تجديد عقد السير كوك فترة أخرى وتمت موافقة مجلس الوزراء على هذا التجديد فى جلسته المنعقدة فى ٥ يونيه ١٩٣٥م.

تلقت وزارة المالية من البنك الأهلى المصرى كتابًا بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٤٠م، بأن السير كوك يرغب فى استقالته لأسباب صحية قبل نهاية مدة عقده، وقد أشاد على الشمسى باشا بالمستر كوك فى أول خطاب له فى الجمعية العمومية لمساهمى البنك فى ٢٦ مارس ١٩٤١م، على أثر اعتزال منصبه قائلا: "حقا إنه أدار دفة البنك بمهارة فائقة، وصار بسفينته فى تلك الظروف العصيبة التى تلت الأزمة الاقتصادية بر السلام وأن مدة توليته منصب المحافظ لتاريخ حافل بالأعمال المهمة، حسبى أن أشير إلى ذلك العمل العظيم الذى تم على يده وختم به أعماله المجيدة التى وقف عليها نشاطه الجم ومواهبه النادرة ألا وهو تجديد امتياز هذا البنك بموافقة البرلمان".

وقرر مجلس إدارة البنك تعيين المستر نيكسونC.N.Nixon محافظًا له وطلب من الحكومة المصرية التصديق عليه فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٠م دون رياسة مجلس الإدارة التى أصبحت طبق الاتفاق الأخير بين البنك الأهلى المصرى والحكومة التى أصبحت من حق المصريين؛ حيث نص الاتفاق المشار إليه كما ذكر من قبل على ذلك وعلى عدم الجمع بين وظيفتى المحافظ ورئيس مجلس الإدارة، وكان من نصيب على الشمسى باشا الذى كان عضواً فى مجلس النواب،

ولما أظهر محافظ البنك مقدرة فائقة لإدارة أعمال البنك تم تجديد عقده بناء على طلب البنك فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥م ووافق مجلس الوزراء على التجديد فى جلسته المنعقدة فى ١٤ أبريل سنة ١٩٤٥م.

وعلى أثر استقالة السير نكسون من منصب محافظ البنك الأهلى وقع الاختيار على السير فردريك ليث روس لشغل هذا المنصب، وقد وافق مجلس إدارة البنك على تعيينه لمدة خمس سنوات؛ وبناء عليه رفع الأمر لوزارة المالية للحصول على تصديق الحكومة على هذا التعيين طبقا للمادة ٢٢من نظام البنك وبالفعل تم تصديق الحكومة على تعيينه محافظا للبنك.

وما إن تم إصدار قانون رقم ٥٧ لسنه ١٩٥١م الذى اشترط أن يكون محافظ البنك من المصريين حتى قرر مجلس إدارة البنك الأهلى بجلسته المنعقدة فى ١٠أبريل لسنه ١٩٥١م ترشيح كل من أحمد زكى بك وكيل وزارة المالية والمعين من قبل الحكومة محافظًا لكل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى والمنتخب مديراً تنفيذيًا للصندوق ,والسيد حسنى فهمى بك وزير المالية سابقًا لمنصب محافظ البنك، وذلك وفقًا للمادة السادسة من القانون المذكور بإنشاء بنك مركزى للدولة على أن يكون تعيين المحافظ بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير المالية لمدة خمس سنوات من بين اثنين من المصريين يرشحهما مجلس إدارة البنك ويتم تعيينه خلال ثلاثين يومًا من وقت الترشيح، وتتبع نفس الإجراءات ذاتها

عند إبداله أو تجديد تعيينه .وقد وقع الاختيار على السيد أحمد زكى سعد أول محافظ مصرى للبنك بعد مرور ما يقرب من ٥٢ سنة من إنشائه، ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٥ أبريل سنه ١٩٥١ على قرار التعيين، وقد منحه الملك فاروق رتبة الباشوية تقديراً لجهوداته فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥١م؛ حيث خدم الحكومة ما يقرب من ٢٨ عامًا، تقلد خلالها العديد من المناصب المحلية والدولية مما كان له عظيم الأثر فى إعلاء اسم مصر فى عالم المال والاقتصاد فى سائر الدول الأجنبية. ولقد رحب مجلس إدارة البنك الأهلى بجمع الدكتور أحمد زكى سعد بين وظيفته محافظًا للبنك ووظيفته فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وهذا من شأنه توثيق التعاون بين هذه المؤسسة والبنك الأمر الذى يعود على مصر بالفائدة المثمرة.

تقدم أحمد زكى سعد باستقالته فى أول مايو١٩٥٢ م لأسباب صحية؛ فقرر مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ ترشيح كل من محمد أمين فكرى نائب المحافظ وعبد الجليل العمرى بك وزير التجارة والصناعة والتموين سابقًا لاختيار أحدهما لمنصب المحافظ .وبالفعل وقع الاختيار على محمد أمين فكرى وصدر قرار تعيينه محافظًا للبنك الأهلى فى ٤ مايو سنة ١٩٥٢م .

ثم عاد أحمدزكى سعد للمرة الثانية ليتولى محافظ البنك فى ٣ مارس سنة ١٩٥٥ م حتى أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين عبد الجليل إبراهيم العمرى محافظًا للبنك المركزى بعد استقالة أحمد

ذكى سعد فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧م .ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٤١ لسنة ١٩٦٠ بتعيين الدكتور عبد الحكيم الرفاعى محافظًا ورئيسًا لمجلس إدارة البنك الأهلى المصرى ونشر القرار بالجريدة الرسمية فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠م .

يروى عبد الجليل العمرى فى مذكراته قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزى فى أثناء الوحدة مع سوريا ، بعد أن يتحدث عن نجاحه هو وعزت الطرابلسى محافظ البنك المركزى السورى فى فرض اتجاهاتهما فى أن الدمج بين البنكين سابق لأوانه وإقناعهما الحكومة بإبقاء البنكين والعملتين : وها هو يحكى قصة استقالته فيقول : " .... على كل فلم أبق فى مركزى حتى تاريخ الانفصال ؛ إذ حدث فى اجتماع مع الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى أنه أبلغنى أن الريس جمال عبد الناصر قبل سفره فى ذلك اليوم إلى سوريا ، وكان فى ١٠ فبراير ١٩٦٠ وَقَّعَ قرارين : أولهما : بتأميم البنك الأهلى ، وإنشاء بنك مركزى مستقل ، وأن يقوم البنك الأهلى بالأعمال البنكية التجارية ، والثانى : تأميم بنك مصر ، وأنه قد دعا مؤتمرًا صحفيًا ليعلن القرارين ويقوم بشرح التفاصيل ، وأنه آثر أن يبلغنى الخبر قبل أن يعلنه ، ولم يكن أمامى إلا أن أستقيل من منصبى محافظ للبنك الأهلى ، وقد صارحت الدكتور القيسونى بذلك ، وأضفت أنى كنت أقدر أنى المستشار المالى للدولة ، وإنى وإن كنت لا أعترض على تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى الجديد إلا أننى كنت أنتظر أن تستشيرنى الحكومة فى الأمر ؛ لذلك فإنى بعد هذا

التخطى لا بد أن أستقيل". وطلب إلىَّ الدكتور القيسونى أن أرجئ الاستقالة حتى عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا، ولكننى أصررت على الاستقالة فورا ولم أذهب للبنك بعد ذلك.

مما سبق يتبين لنا أهم الشخصيات الأجنبية والمصرية التى تقلدت منصب محافظ البنك والجدول التالى يوضح فترات تولى هؤلاء المحافظين خلال فترة الدراسة.

م	المحافظ	من	إلى
١	سير إلوين بالمر	١٧ أغسطس ١٨٩٨	٣٠ يناير ١٩٠٦
٢	سير فردريك رولات	٢٦فبراير ١٩٠٦	١٨ فبراير ١٩٢١
٣	سير برترام هورنسبى	أول مارس ١٩٢١	٢٨ فبراير ١٩٢٨
٤	سير إدوارد كوك	اول مارس ١٩٣١	٢٧ أكتوبر ١٩٤٠
٥	سير نكسون	٢١ أكتوبر ١٩٤٠	٣٠ أكتوبر ١٩٤٦
٦	سير فردريك ليث روس	أول مايو ١٩٤٦	١٠ إبريل ١٩٥١
٧	أحمد زكى سعد	١٥ إبريل ١٩٥١	١ مايو ١٩٥٢
٨	محمد أمين فكرى	٤ مايو ١٩٥٢	١ مارس ١٩٥٥
٩	أحمد زكى سعد (للمرة الثانية)	٣ مارس ١٩٥٥	١١نوفمبر ١٩٥٧
١٠	عبد الجليل أبراهيم العمرى	١٥ نوفمبر ١٩٥٧	مارس ١٩٦٠
١١	عبد الحكيم الرفاعى	٢٦ مارس ١٩٦٠	

ثانيا- مجلس إدارة البنك

حددت لائحة عام ١٨٩٨ اختصاصات مجلس إدارة البنك وعدد أعضائه، حيث كان يدير البنك مجلس إدارة مؤلف من ٢٢ عضواً على الأكثر و١٢ عضواً على الأقل بما في ذلك محافظ البنك، ويؤلف أربعة من هؤلاء الأعضاء لجنة خاصة مقرها لندن - تحدد المادة ٣٢ اختصاصات هذه اللجنة وسوف يأتي الكلام عنها- أما بقية الأعضاء فيؤلف منهم مجلس الإدارة الذى يكون مركزه في القاهرة، وفيما عدا مجلس الإدارة الأول المعين من الأعضاء المؤسسين بالاتفاق مع الحكومة كان تعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم عن طريق الجمعية العمومية وتكون مدة العضوية خمس سنوات على أن تجديد مجلس الإدارة الأول لا يبدأ إلا بعد العام الخامس للبنك، وبقدر الإمكان يجدد خُمس الأعضاء سنوياً؛ بحيث يتم التجديد من خلال الخمس السنوات التالية للعام الخامس، وتنفيذا لذلك يكون الخروج بطريقة الاقتراع في جلسة مجلس الإدارة، فإذا ما تم ذلك يقوم التجديد حسب أفضلية التعيين ويكون سنوياً دائماً، إلا أنه كان يجوز دائما إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين عن طريق القرعة.

كانت سنوات العضوية تحسب من تاريخ اجتماع جمعية عمومية اعتيادية إلى الاجتماع الثانى، ولا تزول العضوية إلا بعد دورة اجتماع الجمعية، وفي الأحوال التي يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة أقل من الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٢٠ (٢٢ عضواً) فيجوز للمجلس تعيين عضو أو أكثر بصفة مؤقتة في حدود

الحد الأقصى، إلا أن عضو مجلس الإدارة الذى يكون قد عين ليحل محل عضو آخر لم يتم مدته لا تمتد عضويته إلا للفترة المتبقية من هذه المدة، غير أنه يجوز إعادة انتخابه.

وقد أقرت اللائحة مجموعة شروط كان من الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الإدارة وكان من هذه الشروط، شرط الإقامة فى مصر والتى لا تقل عن خمس سنوات- ويستثنى من ذلك محافظ البنك وأعضاء لجنة لندن- كما اشترطت اللائحة أن يمتلك كل عضو بمجلس الإدارة مائة سهم على الأقل من أسهم البنك وأن تكون هذه الأسهم مودعة فى خزائن البنك ولا يجوز التصرف فيها طوال مدة بقاء العضو فى وظيفته.

هناك ضوابط أخرى فرضت على مجلس الإدارة حيث لم يكن يحق لأعضائه التعاقد باسم وظائفهم على مسائل شخصية بالإضافة إلى ذلك كانت مهمة عضو مجلس الإدارة شخصية وبالتالى لا يجوز له أنه يوكل شخصاً عنه ليقوم بتنفيذ أعماله.

كان للمجلس أن يجتمع كلما تراءى له ضرورة الاجتماع إلا أنه كان يتم الانعقاد مرة كل شهر على الأقل، ويتولى رئيس مجلس الإدارة مهمة دعوة المجلس للانعقاد، ولكى تكون قرارات المجلس نافذة يجب أن تحظى بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين بحيث يكون عدد الأصوات المرجحة أربعة أصوات على الأقل، وتدون محاضر مناقشات المجلس فى سجلات خاصة يوقع عليها رئيس المجلس أو من ينوب مقامه.

برزت صلاحيات مجلس الإدارة من خلال دوره الواضح فى إدارة الأعمال داخل البنك، فبالإضافة إلى مهمة المجلس الخاصة باختيار المحافظ ووكيليه كان المحافظ يتولى إصدار وسحب أوراق البنكنوت، كما كان يحدد شروط السلفيات على المحاصيل، ويحدد سعر الخصم والفوائد وقيمة المصاريف والعملات والضمانات. ويتولى نظر الكمبيالات والحوالات. ويضع نصوص العقود وشراء المبانى اللازمة للبنك وملحقاته ومخازنه.

كان للبنك حق التقاضى أمام المحاكم سواء أكان مدعيا أم مدعى عليه، وله حق الاستئناف والتنحى، وله حق عقد التسويات ورفع الحجز، والتنازل عن الحقوق والامتيازات، والرهون واتخاذ الإجراءات التى يراها للمحافظة على أموال البنك وأوراقه المالية

من الناحية الإدارية يقوم مجلس الإدارة بتنظيم جميع أقسام البنك وإنشاء الفروع أو إلغائها وهو الذى يقوم بتعيين موكليه المصرح لهم بالتعامل باسم البنك، ويحدد اختصاصات المستخدمين وسلطاتهم ومرتباتهم، ويقبل استقالة الأعضاء، ويعين اللجان ويمنحها السلطات اللازمة، كما كان من حق مجلس الإدارة دعوة المساهمين لحضور الجمعيات العمومية، ويقدم كل عام حسابات البنك للجمعية العمومية ويقترح قيمة الأرباح التى توزع على المساهمين ويطلع على سائر عمليات البنك وحركة أعمالهم

دعمت لائحة عام ١٩٤٠ ما جاء بلائحة عام ١٨٩٨ من حيث الضوابط والشروط الخاصة بمجلس الإدارة إلا أنها أضافت تعديلات

جوهرية خاصة بشروط تعيين الأعضاء، حيث اشترطت أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين، وأجازت أن يكون لاثنين من الأعضاء حق الإقامة خارج مصر، بالإضافة إلى تمتع المحافظ وأعضاء لجنة لندن بهذا الحق من قبل، وقد كان على المجلس أن يأخذ رأى هذين العضوين المقيمين خارج البلاد فى المسائل التى يباشرها البنك مع الخارج أو تلك التى تحمل صبغة دولية، كما خولت نفس اللائحة للمجلس حق اختيار رئيس من بين أعضاء المجلس يتعين أن يكون مصريا ووكيلا عنه وتنتهى وظائفهما بانتهاء مدة عضويتهما بمجلس الإدارة، وكان على الشمسى أول رئيس لمجلس إدارة البنك الأهلى.

وإذا كانت لائحة عام ١٩٤٠م قد رَسَّخَتْ مبدأ أن يكون غالبية أعضاء المجلس من المصريين فقد اشترطت لائحة عام ١٩٥١ أن يكون أعضاء المجلس جميعًا من المصريين، كما قللت عدد أعضاء المجلس إلى ١٥ عضواً على الأكثر بدلا من ٢٢ عضواً، وعملت اللائحة على تحجيم دور مجلس الإدارة فى المسائل المتعلقة بالنقد والائتمان والصرف؛ حيث فوضت بمقتضى القانون رقم ٥٧ إلى لجنة عليا حق النظر فى المسائل المشار إليها والتى ينص القانون على وجوب الاتفاق عليها بين الحكومة والبنك إلا أنه كان لمجلس الإدارة حق تعيين ثلاثة ممثلين عنه من بينهم المحافظ فى اللجنة العليا المشار إليها.

جاءت لائحة عام ١٩٥٧ لتعمل على إقرار ما جاء فى اللوائح السابقة بشأن مجلس الإدارة وصلاحياته إلا أنها حددت عدد

الأعضاء بسبعة أعضاء على الأكثر بالإضافة إلى المحافظ ونائبه على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، وقد أُدْخِل إلى مجلس الإدارة مندوبان من وزارة المالية والاقتصاد ويكون لهما ما لسائر الأعضاء من حقوق وسلطات.

اشترط القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ عدة شروط يجب أن تتوافر في أعضاء مجلس الإدارة، كان من بينها: أن يكونوا جميعًا من المصريين، وألا تكون لهم مصالح جدية في أى بنك من البنوك الخاصة الخاضعة للقانون المشار إليه، كما يجب أن يكون الأعضاء متمتعين بجميع الحقوق المدنية والسياسية.

كان للمجلس -في ظل هذا القانون- الحق في أن يضم إليه أعضاء جددًا كلما تراءى له ذلك، وللمجلس حق الاجتماع مرتين شهريًا، ويجوز له الانعقاد خارج مركز البنك شريطة أن يكون اجتماعه داخل مصر، وكانت قرارات المجلس تصدر بالأغلبية المطلقة لأغلبية أصوات الحاضرين، ويباشر مجلس الإدارة أوسع سلطة له فيما عدا ما احتفظ به للجمعية العمومية؛ حيث كان يجوز لمجلس الإدارة مباشرة جميع التصرفات الخاصة بإدارة البنك

استمر عدد الأعضاء في التناقص حيث بلغ في قانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠م خمسة أعضاء على الأكثر يكون أحدهم ممثلا عن وزارة الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى المحافظ ونائبه، وقد خوَّل هذا القانون لمجلس الإدارة الكثير من الصلاحيات باعتباره السلطة المهيمنة على شئون البنك وتصريف أموره ووضع السياسة التى

ينتهجها، فكان للمجلس حق إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية ونظام الموظفين داخل البنك.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى الرواتب التى حصل عليها أعضاء مجلس إدارة البنك؛ حيث كان يتقاضى كل واحد من أعضاء المجلس مكافأة سنوية قدرها ١٠٠٠ إسترلينى بحسب اللائحة التأسيسية للبنك عام ١٨٨٩م، وأصبحت المكافأة فى عام ١٩٥١ تقدر بـ ١٥٠٠ جنيه سنوياً، ثم زادت المكافأة السنوية إلى ٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٧م، وكان للجمعية العمومية حق تعديل قيمة المكافآت إذا رأت ضرورة فى ذلك، كما كان لها حق صرف بدل حضور للأعضاء بالإضافة إلى المكافآت السنوية.

ثالثا -الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية من جميع مساهمى البنك الذين لهم حق التصويت سواء بصفتهم الشخصية أو بالتوكيل، إلا أن حق التصويت فى الجمعية كان محصوراً على المساهمين الذين يملكون ٢٠ سهماً على الأقل، ولكل مساهم أن يعطى صوتاً واحداً عن كل ٢٠ سهماً يملكها، وعلى الذين يرغبون فى حضور الجمعيات العمومية أن يودعوا أسهمهم فى المركز الرئيس أو فى الجهات التى يحددها المجلس لهذا الغرض، ويتم هذا الإجراء قبل انعقاد الجمعية بخمسة أيام، ويتسلم المودع إيصال إيداع وبطاقة دخول شخصية.

كانت الجمعية العمومية تجتمع فى كل عام بمركز البنك الرئيس بالقاهرة فى التاريخ الذى يحدده مجلس الإدارة، أما الجمعيات غير

الاعتيادية فكانت تجتمع فى مجلس البنك الرئيسى كلما تراءى لمجلس الإدارة فائدة فى انعقادها. وقد كانت دعوة الجمعية العمومية للانعقاد تتم بموجب إعلان ينشر قبل شهر على الأقل أو ٤٥ يوماً على الأكثر فى الوقائع الرسمية للحكومة، ويشترط لصحة انعقاد الجمعية أن يكون عدد المساهمين الحاضرين يملكون ربع الأسهم الصادرة.

كان للمحافظ أو أحد وكيليه أن يترأس الجمعية العمومية ويصبح من حق رئيس الجمعية إدارة المناقشات ولا يجوز للجمعية أن تنظر فى غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الذى أقره مجلس الإدارة ويتضمن جدول الأعمال جميع المسائل التى تدخل فى اختصاصات الجمعية، ويجب أن يتضمن جدول الأعمال الاقتراحات التى تقدم للمجلس قبل انعقاد الجمعية بعشرة أيام على الأقل، ويتحتم على رئيس الجمعية طرح الاقتراحات المقدمة للتصويت عليها وتكون الموافقة بالأغلبية.

ويأخذنا هذا إلى دارسة اختصاصات الجمعية العمومية؛ حيث كانت الجمعية تتولى انتخاب مجلس الإدارة والمراقبين بأغلبية الأصوات وتُطلِعُ الجمعية على تقارير مجلس الإدارة، وتتولى فحص الحسابات والتصديق عليها، ولها أن تطالب بتعديلها، كما تقوم بتحديد قيمة الأرباح التى توزع على المساهمين، وتبحث فى جميع مصالح البنك، كما كان يجوز لها أن تجرى تعديلات أو تدخل إضافات ذات قيمة إلى القانون الأساسى بشرط الحصول على موافقة الحكومة.

بلغ من صلاحيات الجمعية العمومية أن قراراتها كانت ملزمة لجميع المساهمين، كما كان لها حق جعل انتخابات أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين عن طريق الاقتراع السرى إذا طلب ذلك ثلاثة من أعضاء الجمعية العمومية.

كانت محاضر جلسات الجمعية العمومية تدون فى سجل خاص يوقع عليها الرئيس والمراجعون والسكرتير ويُصدق على صور المحاضر من المحافظ أو أحد وكيليه، ويرفق بالمحضر الأوراق المتعلقة بدعوة الجمعية، وقائمة بالحضور ويقيد فيها أسماء المساهمين الذين حضروا اجتماع الجمعية وعدد أسهمهم سواء كان حضورهم بصفة شخصية أم عن طريق وكلاء.

تمتعت الجمعية بنفس صلاحياتها وضوابط انعقادها وذلك فى قانون عام ١٩٤٠م وعام ١٩٥١م؛ حيث لم يطرأ على الجمعية تغيرات ملحوظة عما كانت عليه فى قانون عام ١٨٩٨م، إلا أن قانون عام ١٩٥٧م قد أدخل تعديلا مهمًا على النظام الأساسى الخاص بالجمعية العمومية، حيث أصبح حق حضور الجمعية العمومية والتصويت مقصوراً على المساهمين الذين يملكون عشرة أسهم وليس عشرين سهمًا على الأقل كما كان الحال قبل عام ١٩٥٧م.

وبوجه عام حظيت الجمعية العمومية بصلاحيات مطلقة بصفة خاصة الأمور المتعلقة بزيادة رأس مال البنك أو تخفيضه، واستهلاك البنك الكلى أو الجزئى مع الحق فى الأرباح بالإضافة إلى حق الجمعية

في مد أو تقصير مدة الشركة، وبلغت صلاحيات الجمعية العمومية أن كان لها حق حل الشركة قبل الأوان ولو لم تكن قد خسرت نصف رأس مال الشركة.

رابعا- المندوبان

يعين وزير المالية بقرار صادر منه مندوبين من قبل الحكومة لدى البنك، ومدة انتدابهما خمس سنوات ويدفع البنك لوزارة المالية عن انتدابهما مبلغًا سنويًا قدره ١٥٠ جنيهًا، ثم زاد تدريجيا حتى وصل مقداره إلى ألف جنيه إسترليني في سنة ١٩٢١م، كانت مهمة مندوبي الحكومة تنحصر في مراعاة الدكريتات بكل دقة ولوائح البنك وقانونه الأساسي فيما يتعلق بمصالح الحكومة والمنفعة العامة. إلا أنهما كانا يراقبان بصفة خاصة تطبيق الأحكام المتعلقة بإصدار الأوراق التي تدفع لحاملها أو عند النظر، ولهما أن يفحصا كل وقت حالة الخزائن وحافظة الأوراق، غير أنهما ملزمان فيما يتعلق بعمليات البنك بالتمسك بما يتطلبه سر المهنة.

ولهما الحق في حضور اجتماعات مجلس الإدارة، ويكون صوتهما استشاريًا، وفي حالة وقوع مخالفة للدكريتات ولوائح البنك وقانونه الأساسي يقدمان ملاحظاتهما إلى المجلس كتابة، وفي حالة ما إذا أهملت تلك الملاحظات فعليهما المبادرة بتقديم تقريرهما إلى وزير المالية، وبذلك توافر للحكومة منذ البداية بعض وسائل الرقابة على نشاط البنك في أداء وظائفه العامة، ولاسيما بالنسبة إلى إصدار أوراق العملة ولكن اعتبر البعض أن سلطة المندوبين لم

تكن ذات تأثير وكانت محل نقد رجال الاقتصاد المصريين، وخاصة أن معايير اختيارهما كانت وفق معايير سياسية وليست اقتصادية، وكثيرا ما يكونا أقل كفاءة ودراية بالأعمال التجارية والمصرفية .

خامسًا - المراقبان

كانت الجمعية العمومية الاعتيادية تعين سنويا مراقبين اثنين داخل إدارة البنك، ويجوز إعادة انتخابهما دائما ويتناولان مكافأة تحددها الجمعية العمومية كل سنة، ويعين المحافظ باتفاق مندوبى الحكومة المراقبين الأولين.

وتنحصر مهمة المراقبين فى فحص حسابات السنة المالية الجارية، وإبداء ما يتبين لهما من الملاحظات للجمعيات العمومية الاعتيادية، ولا يحضران أى اجتماع يعقده مجلس الإدارة إلا إذا دعيا إلى ذلك.

ويشترط فى المراقب أن يكون مالكا عشرين سهمًا من أسهم البنك وأن يودعها إحدى خزائن البنك، ولا يجوز تداولها خلال المدة التى يباشر فيها المراقب أعماله. ويتم هذا الإيداع بنفس الشروط الموضوعة لأعضاء مجلس الإدارة.

أضافت المادة السابعة من القانون ١٩٥١ أن يكونا من المدونة أسماؤهم بالقائمة المعتمدة من وزير المالية، وعلى المحافظ أن يقدم إلى وزير المالية صورة من تقرير المراقبين على حسابات البنك السنوية، وزاد راتبهما بمرور الوقت؛ فنجد على سبيل المثال حصول كل من السيد زكى حسن والسيد حافظ راغب اللذين قاما بإعداد ميزانية وحساب أرباح وخسائر البنك الأهلى فى عام ١٩٥٩م

حصولهما على أربعة آلاف جنيه نظير أتعابهما في مراجعة حسابات البنك الأهلي.

ويرى محمد فهمي لهيطة أن مهمة المراقبين في ظاهرها وحقيقتها هي مهمة ثانوية؛ فالإشراف غير فعال من جانب الحكومة على مؤسسة تشرف على النشاط الاقتصادي القومي أجمعه وتعهد إليه الحكومة بأموالها وخاصة أنه ليس للحكومة ممثلون في مجلس إدارة البنك فبالتالي فسلطة رقابة الحكومة على البنك تكاد تكون غير كافية ولاسيما أن هذين المراقبين يتقاضيان أجرهما من البنك.

سادسًا- لجنة لندن

أقر نظامنامة البنك بوجود أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يقيمون في لندن، ولا بد لمجلس إدارة البنك أن يأخذ برأيهم في المسائل المهمة الآتية، وبدون موافقتهم لا يتم إجراء تلك الأعمال وهي:

١- حين يراد تقدير مسألة أو الاشتراك في مشروع يتطلب مبلغا قدره مائة ألف جنيه إنجليزي أو أكثر.

٢- حين يراد اقتراح زيادة رأس المال أو تقرير بخصوص الأسهم الجديدة المصرح بإصدارها طبقا للمادة العاشرة ولم يقدم المساهمون الأصليون على الاكتتاب فيها؛ وحيث يراد طلب قسط من ثمن الأسهم الجديدة.

٣- حين يراد تعيين المواضيع التي تعرض على الجمعية العمومية العادية أو دعوة الجمعيات العمومية غير العادية أو إدخال تعديل على مواد هذا القانون.

٤- عند الموافقة على ميزانية السنة التى يجب عرضها على الجمعية العادية أو دعوة الجمعيات غير العادية أو إدخال تعديل على مواد هذا القانون.

٥- حين يراد صرف جزء من أرباح السنة الجارية فى بحر السنة.

٦- عند الرغبة فى تصفية الشركة أو حلها.

٧- كلما طلب محافظ البنك مداخلة اللجنة المذكورة.

كانت إنجلترا قد استحدثت نظاما داخل مستعمراتها؛ إذ كان يتم إصدار البنكنوت فى هذه المستعمرات مقابل رصيد الإسترلينى، وتشرف عليه لجنة تسمى لجنة العملة مقرها لندن.

وقد وجدت لجنة العملة فى نظام البنك الأهلى المصرى - بشكل غير مباشر- حيث عرفت بلجنة لندن، وقد عملت إنجلترا على إخفاء هذه اللجنة وراء مسمى لجنة لندن؛ لدوافع عديدة؛ حيث كان البنك بنكًا تجاريًا فى المقام الأول، بجانب كونه بنك إصدار، فلا ضرر من دمج لجنة العملة فى ثناياه؛ وبذلك تختفى وراءه النوايا الاستعمارية، ولعل الأصح أيضًا أنه عند إنشاء البنك كان النزاع على أشده بين فرنسا وإنجلترا؛ حيث كان التنافس بينهما فى مصر شديدا نظرا لمصالح فرنسا فى مصر، وذلك قبل إبرام الوفاق الودى ١٩٠٤، ولا بد أن إنجلترا قد رحبت باختفاء حقيقة لجنة لندن فى ثوب البنك، وأن ذلك سوف يزيل عنها كثيراً من المتاعب إزاء فرنسا، ويبدو أن تجربة لندن كانت تجربة رائدة بالنسبة للجان العملة جميعًا والتى استخدمت بعد ذلك فإن أول لجنة للعملة

أنشئت رسميا في سنة ١٩١٣ أي بعد إنشاء البنك الأهلي بوقت طويل، هكذا نرجح أن تكون التجربة التي قام بها البنك بإنشاء لجنة لندن لإدارة الجنيه المصري هي تجربة رائدة؛ فقد كانت مصر في ذلك الحين يحكمها اللورد كورمر وهو استعماري معروف ضليع في المسائل الاقتصادية والمالية.

لقد تعدلت اختصاصات تلك اللجنة نتيجة الهجوم الشديد على سياسة البنك وأحقية هذه اللجنة التدخل في شئونه؛ لذلك تم إلغاء تلك اللجنة واستبدالها بعضوين مقيمين في خارج مصر يؤخذ رأيهما في المسائل التي يباشرها البنك مع الخارج أو التي لها صبغة دولية.

سابعًا- الموظفون والدور الاجتماعي للبنك

حرص البنك على الاستعانة بعدد كبير من الموظفين ذوي الخبرة والمهارة في إدارة الأعمال المصرفية والأمور المالية وعلى الرغم من ندرة الوثائق والمعلومات المتعلقة بهؤلاء الموظفين في بداية نشأة البنك، خاصة أن البنك كان يعتمد على موظفين أجانب في بداية نشأته، فلم تكن هناك إشارات عن هؤلاء الموظفين ودورهم في إدارة البنك سوى إشارات طفيفة في خطابات محافظي البنك في الجمعية؛ حيث كان يتوجه بالتحية والشكر لهم تقديراً لدورهم الذي ساهم في أن يصبح البنك الأهلي على قمة الجهاز المصرفي في مصر.

لعب أرشيف البنك الأهلي دوراً لا بأس به في كشف النقاب عن دور موظفي البنك منذ عام ١٩٥٦م، حيث قدم هذا الأرشيف

معلومات قيمة عن لوائح استخدام الموظفين وعددهم ومرتباتهم والإعانات المختلفة والمكافآت التى قدمها البنك لهم، كما أشار إلى مدى الرعاية الصحية والنشاطات الرياضية ومحاولات البنك فى رفع كفاءة هؤلاء الموظفين.

وضعت لائحة الاستخدام لموظفى البنك ضوابط وشروطا واضحة لتعيينهم؛ حيث اشترطت حسن السمعة والثقافة، وكان البنك يعقد اختباراً للمتقدمين للوظيفة ولا بد أن يقوم المرشح باجتياز هذا الاختبار، هذا بالإضافة إلى إجراء كشف طبى على المتقدم للوظيفة، ولم يكن اجتياز هذا يكفي للتعيين، حيث كان لا بد من وضع الموظف فى فترة اختبار مدتها ستة أشهر، رغم ذلك كان من صلاحيات محافظ البنك تعيين الموظف الذى يراه دون التقيد بهذه الشروط إذا كان ذلك فى صالح البنك.

كما كان للبنك أن يقدم نظاماً تأمينياً يجب على الموظفين الاشتراك فيه بحيث يخصم من الموظف ١٥٪ من راتبه الإجمالى ويشارك البنك فيها بنسبة ١٠٪، أما عن السن القانونية لتقاعد موظفى البنك فهى الخامسة والخمسون، بينما يبقى العامل حتى سن الستين - باستثناء المحافظ ووكيليه- إلا أن البنك يمكنه الاستغناء عن أى موظف فى أى وقت للأسباب التى يراها مشروعة، وعندما يتقاعد الموظف يحصل على مكافأة قيمتها (بعد إضافة مبلغ التأمين) ما يعادل راتبه الأساسى فى ثلاثة أشهر ونصف عن كل سنة أو ما يعادل راتبه الإجمالى لشهرين وربع عن كل سنة من سنوات الخدمة أيهما أكبر.

وفى حالة الاستقالة يحصل الموظف حَسَنُ السمعة - بعد إتمام عشر سنوات من الخدمة- مكافأة تبلغ قيمتها مبلغًا - مضافًا إلى قيمة وثيقة التأمين على حياته- مبلغا يحدد على الوجه التالى :

أ- شهران من المرتب الأساسى، أو شهر وربع من المرتب الإجمالى عن كل سنة أيهما أكبر إذا كان الموظف قد أمضى فى الخدمة مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على خمسة عشر عاما.

ب- شهران ونصف من المرتب الأساسى، أو شهر ونصف من المرتب الإجمالى عن كل سنة أيهما أكبر، إذا كان قد أمضى فى الخدمة مدة لا تقل عن ١٥ سنة ولا تزيد على ٢٠ سنة.

ج- ثلاثة أشهر من المرتب الأساسى أو شهران من المرتب الإجمالى عن كل سنة أيهما أكبر، إذا كان قد أمضى عشرين عاما أو أكثر فى خدمة البنك.

أما عن الفصل لأسباب صحية - العجز الصحى الكامل- فإن الموظف يحصل على مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من المرتب الأساسى أو شهران وربع من المرتب الإجمالى عن كل سنة من سنوات الخدمة أو قيمة مبلغ التأمين أيهما أكبر، ويعامل الموظف المستغنى عنه لأسباب غير تأديبية معاملة الموظف الذى يترك خدمته بسبب المرض .

وتماشيا مع أحكام رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨، أضيف إلى الشروط السابقة شروط أخرى، تتعلق بالتعيين

فى الوظائف الفنية ؛ حيث كان يشترط التمتع بالجنسية العربية المتحدة والحصول على البكالوريوس أو ما يعادلها بتقدير جيد على الأقل ، ولا تزيد سن المتقدم على ٢٥ سنة ويكون التعيين بمرتب أساسى لا يقل عن ١٥ جنيهاً . أما شروط التقدم للوظائف الكتابية فكانت تتمثل فى الحصول على دبلوم التجارة الثانوية أو معاهد السكرتارية بحيث لا يقل تقدير المتقدم عن ٦٠٪ ، أما عن السن فلا يقل سن المتقدم عن ١٦ سنة ، ولا يزيد على ٢٣ سنة ، وفى كل الأحوال يعقد للمتقدمين امتحان تحريرى يليه اختبار شفوى للناجحين. وتجدر الإشارة إلى أن مواعيد عمل الموظفين داخل البنك كانت حتى الساعة الثانية والنصف ظهرا خلال الفترة الشتوية ، أما فى الفترة الصيفية فيبدأ العمل من الساعة الثامنة صباحا حتى الواحدة والنصف بعد الظهر .وفيما يلى عدد الموظفين ومرتباتهم (عن السنوات الثلاث الأخيرة المنتهية فى ٣١يوليو (٥٨-١٩٦٠م)

السنة المنتهية	العدد	المرتبات الأساسية والإضافية	إعانة غلاء المعيشة	الجملة
٣١/٧/١٩٥٨	١٨٨٤	٥٦٠,٠٠٠	٢٥٧,٠٠٠	٨١٧,٠٠٠
٣١/٧/١٩٥٩	٢٠٠٨	٦١٩,٠٠٠	٢٨٢,٠٠٠	٩٠١,٠٠٠
٣١/٧/١٩٦٠	٢٠٤٣	٦٥٧,٠٠٠	٢٨٦,٠٠٠	٩٤٣,٠٠٠

وتشمل هذه المرتبات الإجمالية الموظفين في الإدارات الآتي ذكرها، وقد بلغت في السنة المنتهية في ٣١يوليو سنة ١٩٦٠ م. قسم إصدار النقد(٤٠٣,٠٠٠جنيه) . رقابة النقد المركزية (٨١٨٠٠جنيه) . إدارتا الرقابة على البنوك وتجميع إحصائيات الائتمان المصرفي (١٧٣,٠٠٠جنيه) . أما عن مستخدمي وأمناء الشون وعمال المطبعة والفراشين ففيما يلي بيان بأعداد هؤلاء وأجورهم وعلاواتهم خلال ١٩٥٣-١٩٥٩م.

السنة	عدد العمال	الأجر الأساسي سنويا	جملة العلاوات الإضافية
١٩٥٣م	٥٩٦	٤٨٢٩٦	٤٨٤٠
١٩٥٤م	٦٤٨	٥٣٧٨١	٣١٩٦
١٩٥٥م	٦٢٦	٥٦٦٧٦	٦٦٢٤
١٩٥٦م	٦٢٥	٦٢١٣٦	٦٧٨٠
١٩٥٧م	٦٤٤	٦٧١٠٤	٦٩٦٥
١٩٥٨م	٦٥٧	٧٢٤٤٠	٦٢٢٩
١٩٥٩م	٦٨٢	٧٦٩٠٨	٦٠٦٧

وبالإضافة إلى المرتبات الأساسية حصل موظفو البنك الأهلي على العديد من الامتيازات التي حرص البنك على توفيرها لموظفيه لتحفيزهم ورفع كفاءتهم للعمل داخل البنك، ومنها تقديم العلاوات والمكافآت التشجيعية؛ فقد بلغت الاعتمادات المقررة من مجلس الإدارة لهذا الغرض في عام ١٩٥٣م (٤٢ ألف جنيه) ، ثم زادت إلى ٥٥ألف جنيه في عام ١٩٥٥ ، ثم إلى ٥٧ ألف جنيه، ثم وصلت في عام ١٩٦٠م إلى ٥٨ ألف جنيه.

وبالإضافة إلى ما سبق قدم البنك للموظفين والعمال علاوات إضافية منها علاوة غلاء المعيشة التى كان أبرزها علاوة غلاء عام ١٩٥٦م بواقع ٢٧٥ ألف جنيه للموظفين والعمال فى مصر والسودان، ثم زادت العلاوة إلى ٢٧٨ ألف جنيه فى العام التالى حتى صارت ٣٥٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٩م.

قدم البنك كذلك الكثير من جوانب الرعاية الصحية للموظفين والعمال؛ حيث اعتمد البنك ٢١,٠٧٦ جنيهاً للإنفاق على الخدمات الطبية عام ١٩٥٥ وزاد المبلغ إلى ٢١٤٥٠ جنيهاً عام ١٩٥٦م، ثم زاد فى عام ١٩٥٧ إلى ٢٥٣٥٠ ألف جنيه ثم إلى ٢٧٧٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٨، ثم وصل إلى ٣٢٠٠٠جنيه سنوياً فى سنة ١٩٥٩م. وقد أنشأ البنك عيادة طبية بالقاهرة وأخرى بالإسكندرية لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة على موظفى البنك وعماله، وكان للطبيب أن يحيل الحالات الحرجة إلى مستشفى المبرة، وكان من الممكن أن يحيل بعض الحالات للعلاج بالخارج على نفقة البنك الخاصة.

ولم يقتصر دور البنك على تقديم الرعاية الصحية فحسب، بل تعدى ذلك إلى توفير النشاطات الرياضية المختلفة لموظفى البنك، حيث وافق مجلس إدارة البنك عام ١٩٥٥م، على اعتماد مبلغ عشرة آلاف جنيه، على أوجه النشاط الرياضى والاجتماعى لنادى القاهرة والإسكندرية وتسديد اشتراكات الموظفين المنضمين لأندية مصر المختلفة. ثم قفز هذا المبلغ المعتمد للنوادى الرياضية والاجتماعية إلى ١٨ ألف جنيه عام ١٩٥٨م..

وكان من جوانب اهتمام البنك الأهلى بتحفيز ورفع الكفاءة الفنية والمستوى المهنى لموظفى البنك تقديم الخبرة العلمية للموظفين من خلال السماح لهم بالانتداب إلى بعض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ،كذلك البعثات التى يرسلها البنك إلى البلدان الأجنبية المتقدمة منها (ألمانيا- إنجلترا- فرنسا- إيطاليا) فى فن المصارف والعمل على رفع كفاءتهم من خلال تمرين بعض خريجي الجامعات المصرية فى البورصات العالمية للاستفادة من تجاربهم، بالإضافة إلى ذلك وافقت وزارة المالية واتحاد البنوك المصرية على اقتراح قدمه البنك الأهلى بإنشاء معهد الدراسات المصرفية الذى أنشئ عام ١٩٥٥م؛ لرفع مستوى الكفاءة الفنية بين موظفى البنوك فى مصر حتى تستطيع أداء رسالتها فى خدمة الاقتصاد القومى، ولم يأل البنك جهداً فى تدعيم هذا المعهد فكان يصرف له اعتماداً سنويا.

وعلى الصعيد الداخلى وافق مجلس الإدارة فى الجلستين المنعقدتين فى ١٤، ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩م على لائحة بإنشاء صندوق البعثات وتنظيم المحاضرات وذلك تذكاراً للعيد الخمسينى للبنك، ويدعو فيها البنك كبار العلماء فى ميدان المال والمصارف والعلوم الاقتصادية، ومن أشهر هؤلاء العلماء المحاضرين البروفسور ريكي الملقب بعميد الاقتصاديين الأحرار، أنشأ البنك الأهلى قسماً خاصاً للبحوث وكان مسئولاً عن إصدار نشرة البنك الاقتصادية التى كانت بمثابة المصدر الأساسى للبحوث والمعلومات الاقتصادية،

تؤرخ لتلك الفترة خاصة مع ندرة وثائقها، وحرص البنك على اختيار رؤساء هذا القسم من أساتذة الاقتصاد السياسى المشهود لهم بالكفاءة والمهارة. وقد ضم هذا القسم الخاص بالبحوث مكتبة تحوى أمهات الكتب الاقتصادية، وذلك للاستفادة منها فى عمل البحوث، ولتصبح مرجعًا أساسيًا للموظفين الراغبين فى زيادة ثقافتهم الاقتصادية. كما لعب البنك دورًا اجتماعيًا لا بأس به من خلال تقديم التبرعات المالية لعدد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية فى مصر، كما قدم تبرعات فى بعض الأزمات والنكبات.

رأس مال البنك الأهلى واحتياطياته

بعد أن حصل سوارس على امتياز البنك الأهلى كان أبرز ما واجهه هو الحاجة إلى مزيد من المال لاستغلال الامتياز الممنوح له؛ فقد نجح فى الحصول على معاونة مستر أرنست كاسل ومسيو كونستنتان ميشيل سيلفاجو، وظهر عقد الشركة الابتدائى بالأسماء الثلاثة حيث تم فى ٢٥ يونيه ١٨٩٨م صدور أمر عال باعتماد نظام البنك الأهلى المصرى والترخيص بتأسيسه على شكل شركة مساهمة برأس مال قدره مليون جنيه إسترلينى على الوجه التالى:

المساهم	عدد الأسهم	قمة الأسهم (قيمة السهم عشر جنيهات)
إرنست كاسل	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
ميشيل سلفاجو وشركاه	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
إخوان روفائيل سوارس وشركاهم	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠

وقد تم دفع ربع رأس المال طبقًا للتشريع المصرى، ثم ترك لمجلس الإدارة أن يحدد مواعيد الأقساط الباقية من القيمة المكتتب بها، وقد وقع الشركاء على العقد فى ٩ يونيه ١٨٩٨م وألحق به نظام البنك.

وقد اشترط قانون البنك أنه فى حالة زيادة رأس المال لا يمكن إصدار الأسهم الجديدة بسعر يكون أقل من السعر الأساسى. فإذا ما أصدرت الأسهم الجديدة بسعر أعلى فتحول الزيادة الصافية إلى الاحتياط القانونى ويكون لحاملى الأسهم الأولى حق الأولوية بنسبة ما يملكون من الأسهم فى اكتتاب الأسهم الجديدة، وتطرح الأسهم التى لا يكتتب فيها حاملو الأسهم القديمة- بناء على قرار مجلس الإدارة- لاكتتاب عام أو لاكتتاب يخصص للمساهمين الذين يكونون قد استعملوا حقوقهم فى الاكتتاب الأصلى أو تباع فى البورصة بسعر لا يقل عن السعر الأساسى.

وينظم مجلس الإدارة قيمة الأسهم، وطريقة الدفع، ومدة السداد؛ حيث يتم دفع قيمة السهم فى القاهرة بالمركز الرئيسى وفى الإسكندرية بالفرع أو فى الجهات التى يحددها مجلس الإدارة وبالشروط التى يقررها، كل مبلغ يتأخر تسديده يستحق عليه - بحكم القانون ولمصلحة البنك- أعلى فائدة مقررة فى المادة ١٨٥ من القانون المدنى والمختلط وذلك ابتداء من يوم الاستحقاق.

وفى حالة عدم الدفع عند الاستحقاق يحق للبنك بعد مضى شهر من نشر أرقام الأسهم المتأخرة بالجريدة الرسمية مباشرة بيع الأسهم فى بورصات القاهرة والإسكندرية أو لندن بواسطة سماسرة

البورصة لحساب وعلى مسئولية المتأخرين بدون أى إنذار أو إجراء قضائى ،وتصبح أوراق الأسهم المبيعة بهذه الكيفية ملغاة بحكم القانون وتسلم للمشترين أوراق جديدة تحمل نفس الأرقام. وكل سهم غير مبين به ما يدل على تسديد المبالغ المطلوب تسديدها لا يمكن تداوله.

وقد تقرر فى الجمعية العمومية التى تم انعقادها فى ٢٧ يونيه ١٩٣٩ أنه يجوز للبنك أن ينشئ أسهمه إما اسمية أو لحاملها، ويشترط في هذه الأخيرة أن يتم تسديد كامل قيمتها وتستخرج هذه الأسهم من دفتر ذى قسيمة وتنمر ويوقع عليها من اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وتختم بخاتم البنك على أن يتم تحويل جميع أسهم البنك من بداية ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨ إلى أسهم اسمية، الوقع أن ذلك الإجراء كان خطوة من خطوات تمصير البنك.

تتداول الأسهم بالتنازل عنها فى سجلات البنك ويسلم الفرد المتقدم للبنك إقرارًا بالتنازل وآخر بقبول التنازل موقعًا عليهما، الأول من المتنازل والثانى من المتنازل إليه. ولا يتم التنازل بالنسبة للمتعاقدين أو فى مواجهة البنك إلا بقيد التنازل وفقًا للإقرارين المتقدمين فى سجلات البنك وتوقيعه من عضوين بمجلس الإدارة أو من وكيلين عن المجلس المذكور.

ويجوز للبنك أن يطلب التصديق على إمضاء المتعاقدين وإثبات أهليتهما قانونًا، وتنتقل ملكية الأسهم لحاملها بمجرد التسليم، ويجب أخذ موافقة مجلس الإدارة على كل تنازل عن الأسهم ابتداء

من ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨م. التاريخ الذى يتم فيه تحويل جميع أسهم البنك إلى أسهم اسمية ولكل مساهم الحق فى إيداع أسهمه فى الخزانة والمطالبة بإيصال يحرر باسمه، ويحدد مجلس الإدارة الشروط وطرق التسليم ومصاريف الإيصال ومصاريف استبدال الأسهم، كل سهم يعطى لحامله الحق فى ممتلكات الشركة، وفيما يتعلق بتوزيع الأرباح، فله الحق فى حصة تكون بنسبة ما يملكه من الأسهم الصادرة، وتكون أرباح كل سهم سواء كان اسميا أو لحامله تدفع لحامل الكوبون.

كان السهم غير قابل للتجزئة؛ حيث لا يعترف البنك إلا بمالك واحد للسهم الواحد، وتكون الحقوق والالتزامات المرتبطة بالسهم تتبع السهم ذاته فى أى يد تتناوله فمجرد وجود سهم فى يد حامله يترتب عليه قانونا قبول حامله لقانون البنك الأساسى ولقرارات الجمعية العمومية. ولا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه -لأى سبب كان- أن يطلبوا وضع أختام على ممتلكات البنك أو أوراقه المالية، ولا أن يطلبوا التوزيع أو البيع، ولا أن يتدخلوا بأى كيفية كانت فى إدارة البنك، ويجب عليهم - للحصول على جقوقهم- أن يخضعوا لمحاضر الجرد وقرارات الجمعية العمومية.

تهافت الناس على شراء أسهم البنك الأهلى وعمدوا إلى المضاربة بالأسهم لكى لا تفوتهم الأرباح، وسبب ذلك اعتقادهم أن قيمة الأسهم المذكورة ستبلغ الضعفين أو أكثر فى المستقبل القريب، وهذا الاعتقاد مبنى على ثقة الناس الكبرى فى السير بالمر محافظ

البنك الأهلى والخواجات سوارس وسلفاجو ولاسيما أن السير بالمر قد تمرن فى علم الاقتصاد وفى مالية الحكومة المصرية ونبغ فيه وعرف نيات الحكومة المصرية بل نيات الحكومة البريطانية بحيث لا تبيع الحكومة أرضيها الواسعة أو تنوى إجراء عمل مالى أو مشروع إلا ويكون البنك الأهلى ضلع فيه بفضل مداخلته السير بالمر ونفوذه فيربح هذا البنك أرباحًا طائلة، وإذا أضفنا إلى ذلك ما له من الامتيازات فى استعمال الورق بدلاً من النقود، فهذا ملخص ما يعتقد به عامة الناس وملخص الأسباب الدافعة لهم على التهافت لشراء أسهم هذا البنك.

وهذا ما أثار تعجب أحد الكُتَّاب الذى اتخذ رمزًا مستعارًا (م.ن) من تصرفات المصريين تجاه أسهم الشركات الأجنبية ومنها البنك الأهلى فى عرض القليل منها فى السوق، فإنهم يتنافسون على الأسهم ويأخذون الأعداد الكثيرة منها ظنًا بأن الجنيه سيبلغ ألفًا أو أكثر؛ حيث إذا تأخرت البورصات الأجنبية عن شراء الأسهم كما تراها فى أغلب الشركات لعدم الثقة فيها أو الفائدة منها فى المستقبل أخذها المصرى بذلك الثمن المرتفع. فبدلاً من التعاون فى إنشاء الشركات الوطنية يساعدون الأجانب على ابتزاز أموالهم.

يتوهم البعض أن هذا الإقبال الشديد يدل على ثروة حقيقية فى البلاد وأن الأموال مخزونة فى خزائن المصريين لا يجدون لاستثمارها من سبيل، وأنه لولا ذلك لما ظهر فى القاهرة والإسكندرية مثل هذه المبالغ الطائلة لشراء أسهم هذا البنك. ولكن الحقيقة غير ذلك، فلم

يكن المصريون هم فقط الذين أقبلوا على الشراء ولكن كان معظمهم من الأجانب والمتمصرين من كبار الملاك وأغلبهم قد رهنوا أراضيهم وأملاكهم طمعًا فى مكاسب قريبة.

ويؤكد راشد البراوى أنه لولا أن الحكومة المصرية وحكومة السودان وسكك حديد الحكومة المصرية وبعض الهيئات الأخرى أودعت أموالها فى البنك لما تسنى له النمو بسبب فقر الأهالى وتفضيلهم الاحتفاظ بمدخراتهم فى بيوتهم ولم تتعد ودائع الأفراد أموال موظفى الحكومة وبعض كبار الملاك.

سرعان ما رأى البنك أن رأس ماله الأول وقدره مليون واحد من الجنيهات الإسترلينية لم يعد كافيا للقيام بالتوسع فى العديد من العمليات المصرفية العادية فَدُعِيَت الجمعية العمومية للاجتماع غير العادى فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٩ للنظر فى زيادة رأس المال إلى مليون ونصف المليون جنيه إسترلينى وأجيز لمجلس الإدارة إصدار ٥٠,٠٠٠ سهم أخرى بسعر عشرة جنيهات إسترلينية للسهم الواحد لتعرض على المساهمين الحاليين، ثم توالت زيادات رأس مال البنك بنفس الطريقة فى أعوام ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥م حتى وصل رأس مال البنك إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات الإسترلينية فى نهاية الأمر.

واستمر رأس مال البنك بهذا القدر (ثلاثة ملايين جنيه إسترلينى) ، حتى صدور القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م، وأصبح رأس المال بموجبه هو ثلاثة ملايين جنيه مصرى موزعة على ٣٠ ألف سهم قيمة كل منهما ١٠ جنيهات مصرية دفعت بالكامل واشترط

ألا تنتقل ملكية الأسهم إلا بالتنازل كتابة فى سجل خاص؛ وبذلك تم تمصير رأس مال البنك، وأمكن المحافظة على استمرار ملكية المصريين للأسهم بهذه الطريقة، كما اشترط أنه لا يجوز زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة إلا إذا كانت بنفس القيمة الاسمية التى للأسهم الأصلية أو أعلى منها، وإذا صدرت بأكثر من القيمة الأصلية وهى عشرة جنيهات مصرية أضيف الفارق إلى الاحتياطى القانونى، هذا ويجب أن تتم زيادة رأس المال بقرار من الجمعية العمومية والمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبعد موافقة وزير المالية والاقتصاد، وبجانب رأس المال يلتزم البنك بتكوين احتياطى قانونى، وذلك بأن يقتطع البنك مبلغا يوازى ١٠٪ من أرباحه سنويا، وبجانب الاحتياطى القانونى يقوم البنك بتكوين احتياطى آخر للطوارئ من فائض الأرباح ويلاحظ أنه تقرر أن يدفع ربحا سنويا للمساهمين فى حدود ٢٠٪ من قيمة الأسهم الاسمية.

البنك الأهلى وأوراقه النقدية

حذا البنك الأهلى المصرى فى إدارته للبنكنوت حذو بنك إنجلترا، حيث خصص قسماً خاصاً لإصدار البنكنوت مستقلاً تماماً عن قسم العمليات المصرفية واشترط ضرورة إمساك حساب منفرد لكل من القسمين سالفى الذكر.

أفاض أصحاب مشروع البنك الأهلى فى مذكرتهم التى رفعوها إلى المستشار المالى -السير بالمر الذى أسندت إليه وظيفة محافظ

البنك لدى تأسيسه - مزايا احتكار البنك الأهلى المصرى امتياز إصدار البنكنوت قائلين:

"لقد بات من المقرر أنه حيثما اتسع نطاق الأشغال وتغيرت الأحوال الاقتصادية كان ذلك داعيا بالضرورة إلى إصدار أوراق تقوم مقام النقود الحقيقية وأن القوانين والتجارب متفقة فى كل مكان على أن الامتياز بإصدار عملة الورق ضامن لتأمين الثروة العاملة وحائل دون الزلل والاندفاع فى طريق المضاربة. ومنافع تلك العملة هى من الأمور التى لا تحتمل الجدل؛ فمن منافعها أنها تغنى عن التعرض لخطر نقل النقود من محل إلى محل، وهذا أمر كبير الأهمية فى القطر المصرى حيث ترسل المديريات الأموال الكثيرة إلى نظارة المالية أو صندوق الدين ثم يجىء أصحاب الزراعة والصناعة فسيحتاجون تلك الأموال لشراء لوازمهم ويتحملون نفقات طائلة لنقلها، ومن منافعها أن حاملها يتمكن من الاقتصاد فى الوقت عند الدفع بعكس من يدفع نقودا معدنية. ومنها أنها تكفى حاملها مؤونة نقص تلك النقود بكثرة المتداول وتمكن صاحب الغلة من الحصول حالا على ثمن بضاعته والاستمرار على إنتاج غيرها. وهى كذلك لا تزيد كمية النقود المتداولة ولكنها تملأ الفراغ الذى يحصل فى المعاملة من خروج العملة وانتظار أجل رجوعها عند استحقاق دفعها فى الأوراق التجارية الممثلة لها... وعليه يجب أن يكون حق إصدار أوراق العملة خاصا ببنك واحد".

قبلت الحكومة منح البنك الأهلى المصرى هذا الامتياز دون سواه

من البنوك الموجودة فى مصر، وتكون مدته خمسون عاما تبدأ من تاريخ صدور الأمر العالى بإنشاء البنك، يقوم بعملية إصدار البنكنوت المصرح للبنك بها قلم مستقل كل الاستقلال عن أقلام البنك العمومية، وتفتح حسابات خاصة وتخصص خزينة مستقلة لعمليات إصدار أو استبدال تلك الأوراق، ويجب أن تكون الأوراق المتداولة ممثلة فى البنك كما يأتى:

١- نصف قيمتها على الأقل ذهبًا.

٢- النصف الآخر يجب أن يكون سندات تقوم بسعر لا يتجاوز السعر اليومى وعلى الأكثر بحسب قيمتها الأساسية، بشرط أن تكون ملكا للبنك وأن يحتفظ للحكومة وحدها بأمر اختيارها وتعينها، دون أن يترتب على استعمال هذا الحق فى أية حالة من الأحوال أية مسئولية ما على الحكومة.

وفى حالة عدم توافر مثل هذه السندات كلها أو بعضها يجب أن يزاد - نسبيًا- رصيد الذهب فى الخزانة الخاصة بإصدار أوراق البنك بحيث تكون جملة الأوراق المتداولة لها مقابل بكامل قيمتها. ويتفق مجلس إدارة البنك مع الحكومة على قيم وأنواع أوراق البنكنوت المختلفة التى يصدرها البنك للتداول ولا يمكن تعديل ذلك إلا باتفاق جديد مع الحكومة.

والرصيد الذى تتطلبه - ذهبًا كان أم سندات- يكون رهنًا خاصًا لمصلحة حملة أوراق البنك وفى حالة تصفية البنك يستخدم هذا الرصيد لتأمين سحب هذه الأوراق دون غيرها ويودع هذا الرصيد

بمركز البنك فى خزانة خاصة لها مفتاحان غير متشابهين يحفظ أحدهما لدى البنك والثانى لدى مندوبى الحكومة المشار إليهما بالمادة ٢٣ من هذا النظام. ويجوز أيضا إيداع السندات كلها أو بعضها بترخيص من وزير المالية فى بنك إنجلترا أو أحد مصارف لندن بشرط موافقة الوزير على اسم هذا المصرف فى خزانة خاصة لها مفتاحان غير متشابهين يسلم أحدهما للبنك الأهلى المصرى ويحفظ الثانى لدى البنك المودع لديه الذى يقوم فى هذه الحالة بوظيفة مندوب الحكومة.

أصدرت نظارة المالية منشورا لجميع المديريات والمحافظات والمصالح الكبرى بقبول بنكنوت البنك الأهلى المصرى بخزائنها؛ حيث ذكرت أنه بموجب المادة الخامسة من الدكريتو الصادر فى ٢٥ يونيه ١٨٩٨م باعتماد نظامنامة البنك الأهلى وبعد الاتفاق مع نظارة المالية قد أصدر البنك المذكور بنكنوت من فئة ٥٠ قرشا - جنيه- خمسة جنيهات- عشرة جنيهات-خمسين جنيها- مائة جنيه، وطالب التصريح المديريات ومصالح الحكومة بقبول هذه الأوراق وبناء عليه تم إعطاء تعليمات لصيارفة الخزن كان أهمها:

أولا: قبول هذه الأوراق فى سداد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة.

ثانيا: استبدال هذه الأوراق كل طلب بعملة ذهبية أو فضية متى كان باقى النقدية يسمح بإجراء هذا الاستبدال.

ثالثا: تداول هذه الأوراق من الصرفيات التى يحررها إذا كان

الأهالى يظهرون الميل لقبولها، كما جاء فى المنشور أنه: "ولأجل أن يحصل على صيارفة الخزن التعود على البنكنوت التى ستُقدم إليهم، مرسل لكم عدد من الفئات فئة ٥٠ قرشًا وجنيه خالية من الإمضاء وملغاة وهذه العينات مشابهة فى كل الوجوه للبنكنوت المعد للتداول وإنما تختلف عنها من وجهة خلوها من إمضاء جناب محافظ البنك وضع كلمة (لاغى) عليها بالإنجليزية والعربية وذلك للتعرف عليها". وبالتالى من خلال هذا المنشور كان قبول هذه الأوراق اختياريا وليس إلزاميًا؛ حيث إن الحكومة قبلته فى خزائنها ولكنها لم تلزم نفسها بإبداله ذهبا أو فضة لأن التعليمات التى أصدرتها فى هذا المنشور لصيارفتها اقتضت أنهم يستبدلونها بالذهب أو الفضة عندما يكون فى خزائنها شيء منها وفى حالة عدم وجودهما تصبح ثروة الناس يومئذ بعد أن كانت ذهبا وفضة ورقا لا غير ويصبح الذهب والفضة ملك البنك الأهلى.

وسعيًا من البنك لترويج أوراقه أصدر إعلانا للعموم من أجل تسهيل إرسال أوراق البنكنوت داخل القطر فأصبحت فروعه فى القاهرة والإسكندرية والمنصورة مستعدة أن ترسل من أول يوليو ١٩٠١م إلى كل من يطلبها مهما كان مقدار الطلب، وتأخذ منه نظير إرسالها نصفًا فى الألف من قيمتها مقابل مصاريف البوستة والعمولة والتأمين بحيث لا تكون قيمة ما تأخذه أقل من خمسة قروش صاغ، وعلمًا بأن هذه الأوراق لها العديد من المزايا فإن المصالح الأميرية تقبلها.

أما تقبل الأهالي لهذه الأوراق فكان مشكوكًا فيه ، فكون الحكومة تعلن أن قبض وصرف هذا الورق يكون اختياريًا لا إجباريًا ، بالإضافة إلى أن صندوق الدين لم يوافق على التعامل بهذه الأوراق ، وكذلك المحاكم المختلطة بالطبع لم تكن تكلف الناس بذلك ما دام غير مقدر من قبل الدولة فضلا عن أنه لا يمكنها إجبار الأجانب والأهالي على التعامل به ، حيث إنها لم تتعود على المعاملة بمثل هذا الورق . ذلك أن الناس يتخوفون من تلك الأوراق لما يحدث لها من هبوط أسعارها إلى درجة تجلب الخراب والإفلاس . فكيف تقبل هذه الأوراق التى لا تعتمدها أوربا ولا تروج فى بلادها ولا يقبلها الأجانب فى بلادنا خوفًا من المخاطرة بثرواتهم .

ونتيجة عدم الاطمئنان لتلك الأوراق وتخوف الأهالى منها بدأت تظهر الشكوى من استعمال تلك الأوراق فنجد شكوى أحد تجار بنى سويف من أن البنك الأهلى يرفض استبدال أوراقه ذهبا مما نتج عنه إصابة تجارته بالعطل ، وكان رد إدارة البنك الأهلى استنكار هذه الشكوى مؤكدة أن المشتكى جاء ومعه أوراقه من البنكنوت قيمتها ألف ومائتا جنيه وطلب أن يبدلها ذهبا فى الحال فعرض عليه وكيل البنك أن يعطيه النصف ذهبا والباقى أوراقا صغيرة من أوراق البنك ، فأبى التاجر ذلك وأرسل تلغراف الشكوى وأوضحت إدارة البنك أنها غير مجبرة بحكم أن دكريتو الخديو قصر استبدال البنكنوت بالذهب فى مركز البنك بالقاهرة ولكنها تستبدله له فى فروعه بالأرياف إذا كان استبداله فى طاقة تلك الفروع وأنها ستستمر على

ذلك تسهيلا لأعمال الناس الذين يتعاملون بهذه الأوراق.

أما استعمال الجمهور لهذه الأوراق واعتمادهم عليها في الكثير من حاجتهم فهناك من يقول بمنفعتها؛ فهي تسهل المعاملات بين الناس حيث إنها؛ خفيفة وتقوم مقام الذهب إلا أنه قد ينقص من فائدتها استعمالها في بلاد أغلب شعبها غير ملم بالقراءة حيث تعذر على جاهل القراءة التمييز بين الورقة التي بألف قرش مثلا وأخرى يكون سعرها أقل أو أكثر، كما كان من الممكن خداع الأميين بأوراق مشابهة لها في الشكل والأختام.

لقد دار جدل كبير حول الحكمة من قبول الحكومة منح البنك الأهلي امتياز إصدار أوراق البنكنوت، فنجد مؤيدي البنك يرون أن الحكومة كانت حكيمة في إسناد هذا الامتياز للبنك الأهلي لأن أوراق البنك أضمن، لأن البنك يكون حائلا بين الحكومة ورغبتها، وربما كان لها بمثابة صمام أمان يمنعها من الاسترسال في إصدار الأوراق وذلك فيه بعض الضمان، ولهذا السبب قد عدلت أغلب الحكومات عن إصدار عملة من الورق بمعرفتها وعهدت إلى بنك واحد بإصدار أوراق لما في هذه الطريقة من المزايا وتخفيف وطأة الخطر.

وبالإضافة إلى ذلك فمن المحتمل أن تكون الحكومة المصرية عندما سمحت للبنك الأهلي المصري بإصدار هذه الأوراق فإنها تريد أن تقترض من البنك الأهلي المصري لتتخلص من مراقبة الدول ومن تذمر صندوق الدين حتى تأذن له بإصدار هذه الأوراق.

الفصل الثانى:

البنك الأهلى المصرى بين التأييد والمعارضة

أولاً- الحكومة البريطانية والبنك الأهلى المصرى والدعاية له:

عندما تأسس البنك الأهلى فى مصر لم تكن مهمته مجرد إضافة بنك تجارى إلى مجموع البنوك التجارية القائمة، بل إنشاء أداة أكبر شأناً تجمع فى يديها كافة خيوط الاقتصاد المصرى الموضوع فى خدمة الاقتصاد الاستعمارى الإنجليزى، وهكذا تقلد البنك الأهلى المصرى - على حد تعبير فؤاد مرسي- منصب الأمين العام لنظام النهب الاستعمارى فى مصر.

لقد رأى اللورد كرومر أن الاحتلال المالى الناشئ عن تغليب المصالح الاقتصادية يكون أطول عمراً من الاحتلال العسكرى ولهذا جعل قوة إنجلترا فى مصر مالية ، ذلك أنه ربما اضطرت دولته إلى العمل بوعدها والخروج من مصر يوما بعد استتباب الأمن فى مصر والسودان فرأى اللورد كرومر أن يبقى السيادة الإنجليزية، ويكفى

قوله: "لأجعلن أرض مصر ومال مصر وخير مصر لتجار الإنجليز حتى لا يبقى خوف على نفوذ دولتى هنا ولا يؤثر فى قوتها ونفوذها خروج الجنود إذا خرجت يوما إرضاء لخواطر الأهالى أو مراعاة للدولة التى يسرها أن تطالبنا بالخروج من حين إلى آخر".

هذه هى السياسة التى جاء بها اللورد كرومر، وجرى عليها فى مصر فجعل القطر المصرى بترابه ومائه وهوائه من أملاك إنجلترا، وجعل الخروج من مصر محالا ومصالح الإنجليز فوق الجميع، فهذا ليس غريبا فهو مطابق تماما مع ما قاله المفكر السياسى المصرى سلامة موسى: "فإن عهد كرومر قد حول وادى النيل بأكمله إلى مزرعة قطن عملاقة".

وهذا ما حدث بالفعل فى بداية القرن العشرين فإن البلاد بيعت أراضيها ومصالحها وأعطيت بلا ثمن لهذه الشركات الإنجليزية المتكاثرة، وقد أصبح التخلص من قبضة إنجلترا عبئا ومحالا لأن البلاد بلادها والمال مالها.

ومن هنا يعتبر اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر هو صاحب فكرة تأسيس هذا البنك والمشرف الفعلى على بداية أعماله وكان الهدف من تأسيسه سيطرة إنجلترا على مالية البلاد، وجعلها تابعة للاقتصاد البريطانى، وقد نجح اللورد كرومر فى تحقيق ذلك وتمكن البنك منذ تأسيسه من محاربة نفوذ البنوك الأجنبية الأخرى وجعل اقتصاد مصر وماليتها خاضعين تماماً لإنجلترا وسياستها المالية والاقتصادية، وذلك عن طريق لجنة لندن وفرعه هناك اللذين

أخذا يرسمان للبنك سياساته واتجاهاته المالية لتقوم بتنفيذها فى مصر إدارة البنك الأجنبية وعلى رأسها محافظ البنك الإنجليزى، ومجلس الإدارة الأجنبى ومن سار فى ركابهما من المصريين مع عدد كبير من المختصين والموظفين الأجانب والمتمصرين.

أرادت الحكومة البريطانية والمصرية عمل نموذج لبنك إنجلترا فى مصر فيكون البنك موردا لها تستودع فيه نقودها متى كثرت ديونها وتأخذ منه حاجاتها متى اضطرت إلى المال فيكون لها فى مقام صندوق الدين والحكومة الإنجليزية معا. فبدلاً من أن ترجو صندوق الدين أن يقرضها مبلغا ما لتصرفه فى سبيل من السبل، أو تقترض من حكومتها ما تحتاج إليه من المال، يكون البنك الأهلى - بين يديها- بديلا عنهما.

من هنا كان البنك الأهلي مؤسسة تقوم بدور النقيض لصندوق الدين العام ولمنع البنك الإمبراطورى العثمانى الذى يسيطر عليه الممولون الفرنسيون من لعب دور مهم فى الشئون المالية المصرية. كما استخدمت إنجلترا هذا البنك بصفته بنك إصدار لخدمة مصالحها فى تمويل التجارة الخارجية والحصول علي ما تحتاج إليه من السوق المصرية وكان يعتبر بنك إنجلترا بنكه المركزى ويتلقى منه أوامره ويرتكز عليه فى القيام بوظائفه.

واستكمالا لإفساح المجال أمام إنجلترا للانفراد بخيرات مصر يدعى رجال الاحتلال أنهم آل عدل وأنهم شيدوا العدالة فى القطر المصرى وساعدوا فى كل ما يعود على القطر بالخير والنفع العظيم

وغير ذلك من الأقوال التي يدسونها في جرائدهم تمهيداً لتضليل الرأى العام الأوربى لكى يتمكنوا من إلغاء الارتباطات الدولية بمصر كصندوق الدين وقانون التصفية والمحاكم المختلطة لأن أمثال ذلك حجر عثرة فى سبيلها حتى يتمتعوا بجميع إيرادات القطر المصرى حسب مشتهاهم وأغراضهم بدون معارض ولا منازع.

ثانيا- الحكومة المصرية وإنشاء البنك الأهلى المصرى:

حظى البنك الأهلى منذ البداية بتأييد واسع النطاق من قبل الحكومة المصرية ؛ حيث أسرعت الحكومة المصرية بتلبية طلب مؤسسى البنك وأذنت له بإصدار أوراق مالية للتعامل بها ونقلت إلى خزانته جميع الأموال التى فى خزائنها وخزائن المحاكم والأوقاف وأوعزت إلى المستخدمين أن يقبضوا مرتباتهم الشهرية من خزائنه وأن عليهم ترويج مصلحته فى البلاد وأباحت لمحافظه التدخل فى شئونها.

وإزاء هذا التأييد المطلق من قبل الحكومة تواتر على ألسنة الناس أن الحكومة المصرية عَولَتْ على إلغاء نظارة المالية بالكلية والاستعاضة عنها بالبنك الأهلى المصرى، ومع انتشار هذه الشائعة ساد الذعر بين أبناء مصر، حيث يحرم هذا أبناءها من وسائل العيش والحياة.

يعجب البعض لاستسلام الحكومة المصرية المطلق لرغبة الاحتلال، وقناعتها بأن مشروع البنك الأهلى هدفه الأساسى مساعدة صغار الفلاحين ومعاونتهم وسخرت له كافة الإمكانات

المادية والأدبية فلو كانت الحكومة رحيمة بالأهالي بهذا القدر لكان عليها - من باب أولى- أن تحصل الضرائب في الأوقات المناسبة، وبهذه الطريقة تكفي فلاحها المسكين مؤونة الاستدانة والاقتراض فتتحسن حالته، وقيل إن الحكومة كانت تخشى أن يقوم الأهالي ببيع محصولاتهم والتصرف في قيمتها ويتأخرون عن سداد الأموال الأميرية.

فيمكن القول إنه كان لا بد أن يقوم الفلاح بتسديد الأموال الأميرية، لأن الفلاح الذى يملك ولو فدانين فقط يضطر - بحكم الضرورة- إلى تسديد ما عليه لأنه يعلم علم يقين أن الحكومة ذات سلطة ونفوذ وأنها إذا قالت فعلت وهى قادرة على بيع أطيانه أو شهرها في المزاد العلني، إذن فلا عذر للحكومة على الإطلاق في معاملتها للأهالي على هذه الصورة ما دامت تعلم علم اليقين أن حقوقها مضمونة مقدماً.

ثالثًا - الرأى العام :

تباينت الآراء حول موقف الأهالي من إنشاء البنك الأهلي المصري، فقد نظر إليه البعض بأنه رحمة للفلاحين وتخليص لهم من تسلط وظلم المرابين فيروى مراسل جريدة الآمال: أن البنك الأهلي قرر إعطاء قروض جزئية لأهالي مركز بلبيس في عام ١٨٩٩م على سبيل القرض بفائدة ٩٪ فتكاثر الأهالي على البنك وأخذ كل واحد منهم ما يحتاجه بالنظر لقلة الفائدة وما تعوده من المرابين الأجانب القاطنين بينهم على الأرباح الطائلة التي لا تقل في أى حال من

الأحوال عن خمسة وعشرين فى المائة . ولهذا رأى الناس أن البنك الأهلى سيكون ملجأ للفلاح فى المستقبل فيحل محل الأجانب المرابين فى معاملة الأهالى، خاصة وأن صيارفة البلاد سيحصلون للبنك ديونه مع الأموال الأميرية ونحن لا نستغرب هذا ما دامت المنشورات ترد تباعا على العمد والصيارف بمساعدة البنك وأرسل البنك مندوبًا مر على بلاد المركز وأفهم عمدها وأهلها باستعداد البنك لمعاملتهم بفائدة قليلة، والحق يقال : إن البنك إذا سار على هذه الفائدة ولم يطمع فى الزيادة كان خدمة للفلاح ورحمة من الأرباح الطائلة التى كانت سبب غنى المرابين وسعادتهم !!.

نظر أنصار البنك إليه على أنه أعظم وأحسن الأعمال ومشروع بغاية الأهمية للمصريين، فلم يبال هؤلاء بأقوال الصحف المضادة لإنشائه لأنها هى نفسها لم تنكر فوائد هذا البنك الوطنى التى هى ظاهرة للعيان ولولا ذلك لما تهافت أرباب الأموال من شرقيين وأوربيين على شراء أسهمه بهدف تحقيق مكاسب وأرباح - كما جرت العادة - فى كل الأعمال المألوفة أرباحها .

وأرباح هذا البنك الوطنى مؤكدة فقد حصل البنك من الحكومة المحلية على أحسن الشروط التى تسهل له الأرباح أسوة بالمصارف الوطنية، كذلك تولى إدارة أعماله رجال مشهورون فى القطر المصرى وغير القطر المصرى بالاقتدار المالى ومعرفة أحوال البلاد وكفى بذكر السير بالمر والخواجات سوارس ومن بقى من المديرين وأعضاء لجنة الإدارة .

فهذا البنك - فى نظرهم- يعد من أفضل النعم على الفلاح المصرى الذى يئن تحت أثقال الفوائد التى كان يتقاضاها من أولئك المرابين الذين قضوا على عائلات شهيرة وخَرَّبُوا بيوتًا كثيرة وبددوا ثروات كثيرة

وكان البعض منتظرا - بلهفة - قدوم هذا البنك ليتخلص الفلاح من همومه وكابوس المرابى المرافق ليل نهار وكل ما يتمناه من هذا البنك أن يكون له فروع فى مراكز المديريات وجميع نواحى القطر ليسهل على الجميع الاستدانة منه ؛ لأنه إذا كان فى القاهرة والإسكندرية فلا يفيد شيئا بل يزيد الحال سوءا لما فيه من كثرة النفقات والمشقة.

وفى تقرير لأحد خبراء المالية - لم يذكر اسمه - يؤكد علو شأن البنك الأهلى لما يتوافر فيه من دعائم قوية وهى قوة رأس المال، قوة ضمان الحكومة أدبيًا وفعليًا وقوة الرخصة الممنوحة له بإصدار أوراق تقوم مقام النقود وثقة الجمهور بها. فأما عند رأس مال البنك الأهلى المصرى أنه كان فى بداية الأمر ليس عظيمًا بالمقارنة ببعض البنوك الأخرى مثلا بنك الكريدى ليونيه (رأس ماله يبلغ ثمانية ملايين جنيه) إلا أن امتياز البنك الأهلى أعطى له الرخصة فى أن يزيد من رأس ماله، أما ضمان الحكومة فقائم حيث التسهيلات لإنجاح هذا البنك، وبالنسبة للرخصة التى تمنحها الحكومة للبنك فى إصدار أوراق البنكنوت فتعتبر قوة عظيمة للبنك وضعته فى منزلة بنك البنوك أو بنك الإصدار وكلها مسميات للبنك المركزى.

فقد اعتبر البعض أن البنك الأهلى هو مهبط الرحمة ووسيط العدالة لعامة الشعب المصرى فغرضه تخفيف ويلات الفلاح المصرى المسكين وإنقاذه من أعمال البنك العقارى وتخليصه من مخالبه.

ومهما اختلفت آراء الناس فى البنك الأهلى فلا خلاف من أنه أصبح على حداثة عهده قوى كبرى يعتد بها ويعتمد عليها فى القطر المصرى، ولا خلاف فى أنه أحدث - فى هذا القطر- حركة لم تكن تعهد فيه وأحداث رواجا، وفتح أبواب الكسب والاستثمار، ولا جدال فى أن ذلك كله تم على يد البنك الأهلى المصرى فقد يسر على الناس اقتراض المال بالفائدة اليسيرة، نعم إن قوما يؤثرون عدم وجوده ولكنهم فئة صغيرة والعبرة بالجمهور وميل الجمهور إلى هذا البنك ظاهرة مشهورة، وحسبنا دليلا على ذلك اضطرار الجرائد المحلية إلى الاهتمام بأمره، واستقصاء أخباره، والبحث عن مشروعاته وسائر أعماله؛ إجابة لطلب الأمة، وإتماما لرغباتها فى أنك لتجد أخبار البنك الأهلى المصرى فى الجرائد تفوق أخبار أكبر المصالح الأميرية، وكانت النتيجة أن الناس زادوا اليوم اقتناعًا بقوة البنك الأهلى ومتانته كما زاد اقتناعهم بحسن أعماله ورواج أشغاله، ويشهد على ذلك إقبالهم عليه أمس واليوم إقبالا نادر المثال.

أما الفريق الثانى الذى يمثل وجهة النظر المعارضة للبنك الأهلى فهو يرى أن إنشاء البنك الأهلى المصرى يمثل قمة الإمبريالية الاستعمارية، فهو شؤم على المصريين فكان لسان حالهم ما ذكرته جريدة الفلاح بأن الإنجليز سعوا من خلال البنك إلى خدمة دولتهم

وتقدم بلادهم، لذلك أخذوا وهم على قلب رجل واحد يتفننون فى طرق تثبت قدم دولتهم فى مصر؛ فحملوا حملة الأسد على المصالح المصرية وهموا بالفتك بها من غير مبالاة حتى وصلوا إلى هدفهم ألا وهو موافقة الحكومة المصرية على إنشاء (البنك الأهلى الوطنى؟!!) معتمدين على خداع المصريين؛ فقد أوهموا الجمعية العمومية ومجلس الشورى بأنه عمل نافع يعود بالخير على البلاد...!! عن طريق البنك تحققت أمنية الإنجليز إذ فضلا عن تحويل السلطة والنفوذ من يد مصر وحكومتها إلى لندن ودولتها فإنهم ورثوا عن المصريين فى هذا العمل ما على الأرض من الخيرات ولم يبقوا للمصرى إلا بعض فضلات ما يتساقط من أيديهم مما لا يهمهم تناوله، وأصبح كل إنجليزى بل كل عامل على يقين بأن هذا البنك الغاية النهائية التى كان الإنجليز ينظرون إليها بعين الطمع منذ زمن بعيد، وإن أردت دليلا على ذلك انظر فائدة الدائرة السنية بالنسبة لمن يكون مالكا لها وحاجة جميع البلاد المصرية إليه، وما علمه الكل من أن الشركة التى اشترتها لم تر سبيلا يوصلها لوضع يدها على جميع مالها من أطيان وغيرها إلا بهذا البنك الذى سيكون للحكومة السنية حظ من ماله فى ثمن تلك الدائرة التى دارت على البلاد ببيعها دائرة السوء وجاء أمر التمكن من استغلال جميع فوائد تفاتيشها، وفابريقاتها منبعثا عن هذا البنك الوطنى! الذى وضع بعض المصريين فيه من المال ما سمح للإنجليز بوضعه مساعدة لهم على دمار البلاد وهلاك العباد.

وفى صباح يوم توقيع امتياز البنك الأهلى المصرى جاء على لسان إحدى الصحف ما يُظهر تخوف المصريين من هذا المشروع وإدراكهم أنه خطر قادم ينهب خيرات البلاد ؛ حيث ذكرت الصحيفة من يسمع هذه التسمية الجديدة يخال له أنه سيكون للمصريين أو لبلادهم شيء من فوائد هذا العمل المالى الجديد ، ولكنه إذا علم أن مُنشئيه جماعة من الممولين الأوربيين أو من الممولين الإنجليز الذين يحاولون تحويل الثروة المصرية إلى خزائنهم وخزائن بلادهم قضى بأنه لا شيء للمصرين منه ولا تفيد مصر نسبته إليها إلا من جهة كونه سيعمل فيها ويقضى على استقلالها بشكل نهائى فهو بنك أجنبى فى الحقيقة مصرى بالتسمية .

ولعل أخطر ما يحمله هذا البنك أنه سيصدر أوراقًا مالية يتعامل بها الأهالى فى داخل البلاد ، ولعل فى هذا مساس بمسألة امتياز سك النقود المصرية التى لا تزال محفوظة للدولة وتقف دون التصرف فيها سلطة الحكومة المصرية إلا باستشارة من الباب العالى .فبذلك تعلن إنجلترا بشكل رسمى من خلال امتياز البنك إنهاء العلاقة بين مصر بوصفها ولاية عثمانية والدولة العثمانية وانفراد الساحة للاحتلال الإنجليزى .

ولكن لسكوت الوثائق فإنها لم تظهر للباحث موقف الباب العالى من هذا الامتياز وإن كان من المنطقى أنه لا يجد قبولا لديه ، فهو يحرمه من السيادة على مصر حتى لو كانت سيادة شكلية .

أما عند الأهالى فقد عرف المصريون كافة أن البنك الأهلى

المصرى هو الشفيع الوحيد الوسيط بينهم وبين الحكومة وأن المعاملة مع هذا البنك كالمعاملة مع الحكومة نفسها؛ فعمالها هم الذين يوزعون منشوراته ويستوفون ديونه وإذا سألت الحكومة أو البنك عن الغاية من هذا الوفاق لأجابا أن الفلاح الذى يلجأ إلى معاملة البنك يكون كما يقول المثل الشامى "هرب من الدب فوقع فى الجب" أو كما يقول المثل الآخر "كالمستجير من الرمضاء بالنار" لأن الفلاح بإزاء المرابى قد تكون له بعض الحيلة فيؤخر تسديد ما عليه بضعة أيام أو أشهر بدون فائدة أو يهدد المرابى بالإنكار فيترك له جانبا من أصل الدين، وقد يحتال بعضهم على المرابى ويغريه بأنه صاحب عقار أو أطيان فيأخذ أموالا ولا يسددها . أما البنك الأهلى المصرى فيجب تسديد ديونه بأوقاتها بلا مماطلة وهو لا يقرض إلا القادرين على الإيفاء مستعينا بسطوة الحكومة، وإذا تأملنا جميع ما تقدم يثبت لنا أن الاحتلال دائما لم يفكر بخير المصرى وتخفيف ويلاته، بل العكس، يفكر دائما فى إفقاره ليغنى أفرادا من المحتلين.

لقد تعالت الأصوات فى الصحف مناشدة أبناء مصر عدم التعاون مع هذا البنك المشؤوم وعدم الانخداع بالأوهام التى يصورها أصحاب هذا البنك، ويضربون مثالا لبلاد الهند التى تحولت إلى دولة فقيرة تعسة من جراء السياسة البريطانية فيها، ولا بد لجميع فئات الشعب أن يجتمعوا ويكونوا على قلب رجل واحد فى عدم رواج هذا البنك بكل طريقة ولو بإنشاء بنك أو بنوك وطنية أهلية حقيقة .... لقد نظر الأهالى للبنك بعين الريبة لعدم ثقتهم

بالحكومة ولاسيما مع تزايد الضرائب وبيع الدائرة السنية والبواخر الخديوية؛ مما يؤكد سوء السياسة المالية للحكومة المصرية، بالإضافة إلى التخوف من تغلغل الرأسمال الأجنبى فى البلاد.

وليس أدل من انزعاج الأهالى والشكوى المرة من أعمال العمد ووكلاء البنك الأهلى من علو الفائدة وسوء المعاملة، على الرغم من أنهم كانوا ينتظرونه فرحًا وخيراً، فما كان من بعض الأهالى إلا أن أرسلوا تلغرافا يطلبون إلى محافظ البنك الأهلى التساهل فى سعر الفائدة والإكثار من فروع البنك فى البلاد

لم يخفَ على الأهالى أن الغرض من هذا البنك هو تأييد السلطة والنفوذ البريطانى فى البلاد المصرية بهذه العملية وتحويلها إلى مستعمرة بريطانية، كما تصبح مصر لعبة فى يد هذا البنك الذى أطلق الحرية لمتوليه فى النقود وإصدار أوراق البنكنوت، وفى وقت قريب يستطيع ضم جميع النقود المصرية إليه واستعاضتها بأوراقه فتكون البلاد محيطا له وجهتان: أولاهما: إضاعة النقود وإعدام معادنها من مصر ومحو السكة المضروبة باسم صاحب الولاء الشرعى والسيادة العظمى، ثانيهما: جعل السكة الإنجليزية هى المعتمدة فى البلاد، فبذلك يكون لها الولاء المالى.

وليس أدل على ذلك من الحوار الذى دار بين وكيل جريدة المؤيد مع شخصية مرموقة إنجليزية تقابلا فى الأستانة - لم يذكر اسمه ووظيفته - وسأله عن الأشياء التى تغضب المصريين من الإنكليز فى مصر؟ وفى ثنايا الحديث جاء الكلام عن البنك الأهلى المصرى

وكيف استعمل السير بالمر المستشار المالى للحكومة المصرية وظيفته فى سبيل تأسيس هذا البنك ما لم تمنحه سواه من الامتيازات على غيره والاختصاص به والسلطة التى يدير بها أعماله مما يكون به فى المستقبل صندوقًا لمالية مصر ومراقبًا على أعمالها، وشريكًا لها فى تحصيل ضرائبها أو مما يجعل الحكومة المصرية نفسها من جملة عماله فى تحصيل ديونه التى يقرضها الأهالى بالفوائد الربوية، وأن بنكا كهذا برأس مال أجنبى وربحه عائد على غير المصريين لا يوافق مصلحة الحكومة والأمة بحال من الأحوال . . .إلخ.

فكان رد الشخصية البريطانية عكس ذلك؛ حيث وضح نبل أهداف هذا البنك وأنه جاء رحمة للأهالى ولاسيما الفلاحين حيث قال إن الأهالى عندكم يقترضون من المرابين بفوائد باهظة جداً، أفلا ترى أن البنك الأهلى المصرى الذى سيقرض صغار الفلاحين بفوائد معتدلة محدودة يخفف ذلك كثيراً من ويلات المحتالين، وينقذ الفلاحين من مخالب قوم لا رحمة عندهم ولا ذمة ولا نهاية لاستنزافهم أموال الناس بالباطل ولا رادع من الحكومة يردعهم عن ذلك؛ لأن الأهالى أنفسهم يكتبون سندات الدين عليهم صريحة حرة لا تحتاج إلى تأويل ولا تجعل محلا للقضاء يحول بينهم وبين سالبى أموالهم . . . إلخ.

أراد وكيل المؤيد أن يظهر لتلك الشخصية فساد رأيه، وأنه يتوهم أشياء ليست موجودة فى أرض الواقع، وأن الاحتلال يتعمد بشكل كبير تجميل الصورة وأنه رسول الرحمة؛ فضرب له مثلا

عمليًا فى أعمال البنك الأهلى فى الشرقية فإذا كان هو مقتنعا بعدم التعاون مع المرابين إلا أن ما حدده البنك الأهلى من فائدة ٩٪ فهى تمثل مقدارًا كبيرًا خصوصًا أن مؤسسى هذا البنك صرحوا أول عهد تأسيسه بأنهم لا يزيدون الفائدة عن ٧٪ فيكون فعل البنك الأهلى مع صغار الفلاحين كفعل البنوك الأخرى مع كبار الأغنياء فكيف يكون رحمة للفلاحين.

وظهرت آراء أخرى معتدلة ترى أنه على الرغم من ظهور تيار معادٍ لإنشاء البنك الأهلى المصرى وتوجيه العديد من الانتقادات لكل الامتيازات الممنوحة له ومساندة الحكومة غير المبررة لإنجاح هذا البنك، ولكنه فى نفس الوقت يدعون أهالى مصر إلى شراء أسهم البنك الأهلى حتى يكون لهم نصيب فى بلادهم، ومن أرباحها فأكدوا أن هذا الإقبال الشديد على هذه الأسهم قد دل على ثقة العموم بهذا البنك، ولكن للأسف أن معظم الطالبين لأسهم هذا البنك الجديد من الأجانب، هكذا قضت الأيام على المصرى بأن يكون تابعًا كما قضت على الحكومة المصرية بألا تعمل إلا لمنفعة الأجانب فقط. وعسى أن ينتبه المصريون إلى هذه الأمور فيقللوا من عاداتهم القديمة ويجعلوا الإقدام من أخص صفاتهم، ولا بد من تغيير المفهوم بأن الأجنبى عندما يقدم على شيء فهو خبير وواثق من عمله؛ حيث إن هذا ليس ممكنًا فى كل الأحوال، فلا بد أن يكون المصرى واثقا بنفسه ولديه حب المخاطرة والتجريب حتى يكون قادرا على تدبير حاله ولا ينتظر من يدبر له حاله.

ومما سبق حيال هذا التضارب بين المواقف حول إنشاء هذا البنك نجد أن كل فريق سواء المؤيد أو المعارض ينطق من أيديولوجية معينة، فالمؤيدون معظمهم من الأجانب والمتمصرين، وكانت جريدة المقطم لسان حالهم وهى الناطقة بلسان الاحتلال، أما الاتجاه المعارض فكان معظمه من الوطنيين الذين استشعروا من البداية تغلغل رأس المال الأجنبى فى مصر عن طريق البنك الأهلى المصرى، وأيا كان الأمر حول الاختلاف بين الناس حيال إنشاء البنك الأهلى المصرى فقد كتب له النمو ليحتل مكان الصدارة على قمة الجهاز المصرفى، وبدأت الأصوات تتعالى للمطالبة لتحويله إلى بنك مركزى.

الفصل الثالث:

تمصير البنك الأهلى المصرى

التمصير عمل من الأعمال يراد به تحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية والقضاء على الإقطاع الاقتصادى الأجنبى فى مصر دون المساس بالاستثمار الأجنبى النافع للبلاد، وهو يخالف التأميم فهو انتقال رأس المال سواء كان مملوكًا لوطنيين أو أجانب إلى الدولة. أما التمصير فعملية قصد بها انتقال رأس مال هذه الهيئات إلى المصريين بدلاً من بقائها فى أيدى الأجانب. ويمكن القول : إن تمصير البنوك الأجنبية ينتمى إلى فئة التدابير السياسية ذات الطابع الاقتصادى، فقد كان الهدف الأساسى من الاتجاه إليه هو إنهاء السيطرة الأجنبية على قطاع البنوك وخلق بيئة مناسبة لاتخاذ مزيد من تدابير الإصلاح المصرفى.

ورغم أن قوانين التمصير استحدثت عدة أحكام لتنظيم الهيكل المصرفى فهذا ليس جديداً أو خروجًا عن التقاليد العالمية للنظم

المصرفية، بمعنى آخر أن اشتراط الصبغة القومية للبنوك لم يكن ابتكارا من مشروع التمصير فكثير من التشريعات المصرفية في البلاد الرأسمالية استلزمت شروطًا مشابهة، وإن تفاوتت حدة هذه التشريعات من بلد لآخر، الواقع أن الأهمية التي يحتلها النظام المصرفي باعتباره أهم الأجهزة المسئولة عن تمويل العمليات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، تجعل السيطرة القومية على وحداته من الاعتبارات السياسية المهمة التي تحرص معظم البلاد على التمسك بها.

إدارة البنك الأهلي المصري قبل التمصير: رؤية عامة

كانت الصبغة الغالبة على البنك الأهلي هي الصبغة الأجنبية، فقد كان مصريًا اسمًا فقط وفي حقيقته إنجليزيًا دمًا ولحمًا ففي بداية الأمر كان يشترط في المستخدم لدى البنك من المصريين ألا يكون من العاملين بالحكومة المصرية إذ إن البنك يرى نفسه دولة داخل دولة، ولا يتم الاكتفاء بشهادة البكالوريوس من الجامعة المصرية بل لا بد على المتقدم أداء اختبار خاص في الجامعة الأمريكية مع خريجي المدارس الابتدائية والثانوية لطوائف الأرمن واليونانيين والطليان والفرنسيين وغيرها من مدارس الجاليات، ولم يكن الاختبار في المواد التجارية والاقتصادية بل في الجبر والهندسة والمعلومات العامة ،وبشرط أن تكون الإجابة عن جميع مواد الاختبار بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، وبعد اجتياز الاختبار يتوجب على المصري أن يحال إلى الكشف الطبي لدى الطبيب الخاص بالبنك الذي يقوم

بالكشف الدقيق مع الاهتمام بعمل كشف عائلى للمستخدم وسن كل فرد فيها وأمراضها وعدد الوفيات وأسباب الوفاة.

وتوضح مذكرة رفعها خريجو الجامعة إلى محافظ البنك الأهلى مدى تدنى حالة الموظفين المصريين فى البنك لدرجة عدم استطاعتهم تلبية احتياجاتهم الضرورية، مما يضطرهم إلى الاستدانة، حيث يصف الطلبة رافعو المذكرة تدهور حال المصريين وعدم المساواة بينهم وبين أقرانهم من الأجانب فى البنك بداية من نظام التوظيف؛ حيث ينتخب من بين المتقدمين لامتحان البنك من يقع عليهم اختيار الإدارة لشغل الوظائف الخالية بالبنك، ثم يلحق معظمهم بمدرسة خاصة أنشأها البنك حديثًا للتدريب على الأعمال المختلفة ،وذلك لمدة ستة أشهر يلحق بعدها الموظفون فى أقسام البنك المختلفة، ويعتبر الجميع فى هذه المرحلة سواسية بغض النظر عن مؤهلاتهم الدراسية، وفى سبتمبر من كل عام يطلب من رؤساء الأقسام المختلفة كتابة تقرير مفصل عن حالة كل موظف ،يذكر فيه معلوماته عن الأمور الآتية: (المواظبة – السلوك– المقدرة– الذكاء– المظهر)، وفى أكتوبر من كل عام تجتمع لجنة عليا من إدارة البنك لفحص التقارير التى ترد من المديرين ومنح العلاوات السنوية.

لا شك أن هذا النظام يبدو منطقيا إلا أن عيبه الوحيد يتلخص فى حق رؤساء الأقسام فى كتابة تقارير مع إعطاء الموظف حق الاعتراض، ولكى تكون هذه التقارير صورة حقيقية لكل موظف يشترط أن يكون جميع الرؤساء بعيدين عن الهوى،وهو أمر صعب التحقيق إذا

ما أخذنا في الحسبان أن الغالبية العظمى من رؤساء الأقسام إما أجانب أو متمصرون وهم لا يرغبون -بحال ما - من إعطاء الفرصة للمصريين لإعدادهم لتقلد هذه الوظائف في المستقبل ، فمثلا عندما دخلت إيطاليا الحرب استغنى البنك ،عن كثير من موظفيه الإيطاليين وكانوا يشغلون وظائف متوسطة ، فبدلا من إعطاء الفرصة للمصريين لشغل هذه الوظائف استقر الرأى على تجديد استخدام من انتهت خدمتهم فى البنك ومعظمهم من الأجانب أو المتمصرين .

كان الإحساس العام للمصريين المستخدمين فى البنك الاستغراب والكراهية مع إحساسهم بالظلم فهم يتعلمون فى الجامعة لمدة أربع سنوات كافة المواد الاقتصادية وللأسف يتقلدون وظائف هامشية ويأتى الخواجة الذى تخرج من حارة اليهود فيصل إلى منصب مدير أو رئيس حسابات فهذا ظلم واضح .

ومن واقع خطابات إدارة البنك الدورية كانت فئات الموظفين العاملين بالبنك تنقسم إلى العناصر الآتية :

١- الإنجليز British (وهم السادة) .

٢- الأوربيون غير الإنجليز European Non British Staff ، وهم السادة من الدرجة الثانية .

٣- غير الأوربيين من الجنسيات الأخرى other nationals وهم السادة من الدرجة الثالثة .

٤- الوطنيون Natives ويقصد بهم المصريين وهم أقل الفئات عدداً وأقلهم نصيباً .

ومن الوقائع الطريفة - من صاحب المذكرات "يوميات موظف بالبنك الأهلي" -عندما طرق باب البنك في يوم تسلمه العمل قال (السلام عليكم) على موظفي البنك فرع قنا، هب أحدهم يصيح بأعلى صوته في حركة هستيرية صدمته قائلاً (أنت فين يا راجل عشت وشفت وسمعت واحد يقول السلام عليكم في هذا البنك، أنا بقى لي ٢٢ سنة لم أسمع هذا اللفظ من موظف واحد يعمل في البنك، كل ما أسمعه جود مورنج وبونجو وبونجورنو) من تلك الحادثة دلالة مهمة وهي خلو البنك من المصريين أو أضعف الاحتمالات قلة من المصريين لا يستخدمون لغتهم الوطنية وكانت أولى الجمل التي تقال لهم ما لكم بشغل البنوك أنتم لكم الحكومة وسيبوا البنوك وشغلها لأصحابها.

كما يستنكر صاحب المذكرات الوضع داخل البنك والنظرة الاستعلائية فيقول: إنني قرأت خطاباً أرسله مدير فرع أسيوط وكان إنجليزيا يرفض تعيين سائق لسيارة البنك من المصريين لأنه لا يليق به ذلك ويصمم على تعيين سائق يوناني أهل للثقة بدلاً من السائق اليوناني السابق الذي توفي.

من هنا كان لسان حال المصريين العاملين في البنك إحساسهم بغرابة الوضع، كانوا يخبئون الألم في صدورهم وكان هذا الألم يزداد يوماً بعد يوم، ولم يحاول المسيطرون على إدارة البنك - في ذلك الوقت - الإحساس بهذا الألم بل لعلهم كانوا يتعمدون زيادة هذه الآلام حتى يترك المصريين مجال العمل في المصارف، ولعل المثال

الصارخ فى إصرار البنك الأهلى فى عدم السماح لأى مصرى بالعمل لديه ما حدث لمحمد على رفعت الذى سافر إلى لندن فى عام ١٩٢٨ طالبًا بجامعة لندن (مدرسة الاقتصاديات) وفى سبتمبر سنة ١٩٣٢ التحق بخدمة البنك الأهلى بلندن ولم يعين فى وظيفة كان يشغلها موظف إنجليزى إنما عهد إليه ببعض الأعمال الخاصة لا يمكن لموظف إنجليزى أن يقبلها، فما كانت وزارة الخارجية البريطانية ترفض تجديد الترخيص للعمل له بإنجلترا، والمؤسف أن طريقة التعامل مع هذا الموظف رغم أنه المصرى الوحيد فى مركز البنك بلندن، على حين أن الموظفين الإنجليزيين فى البنك يرخص لهم بدخول مصر والعمل به، وكانت حجة الحكومة البريطانية أن فى إنجلترا أكثر من مليونى عاطل فلا يرخص للأجانب بالقدوم إلى البلاد للقيام بأعمال يستطيع الإنجليز القيام بها، وإن كان هذا يحمل كذبا واضحًا فهناك العديد من الشركات الفرنسية والألمانية والإيطالية والأمريكية تستخدم عددا من أبناء جنسها، فمن الغريب إذًا أن يجد البنك الأهلى المصرى بلندن نفسه مضطرا إلى الاستغناء عن خدمات الموظف المصرى الوحيد به.

أما ما يخص المرتبات والعلاوات فنجد فى فحواها أن يعين حملة شهادة الثقافة والتوجيه بمرتب قدره ٨ جنيهات مصرية، وحملة الشهادات العالية بمرتب قدره ١٠ جنيهات ترفع إلى ١٠ جنيهات و١٢ جنيها على التوالى بعد سنة، وكان النظام المعمول به حتى سنة ١٩٤٢ هو مبلغ ٨ جنيهات إسترلينى للجميع على السواء، وبعد

السنة المذكورة يخضع الموظف لنظام التقارير والعلاوات السنوية التى سبق الإشارة إليه ، ويتلخص إذن نظام العلاوات فى عدم التفرقة بين المؤهلات ، بل إنه فى كثير من الحالات يزيد مرتب حملة شهادة الثقافة والتوجيه عن زملائهم من حملة الشهادات العليا بغض النظر عن فارق السن . ولما شعر حملة الشهادات العليا بهذا الحيف كتبوا مرارا وتكرارا وتعددت شكواهم للإدارة ولم تأخذ الإدارة بوجهة نظرهم بل اعتبرتهم فئة قلقة .

وإننا لا ننكر أنه فى السنوات الأخيرة عملت الإدارة على تمييزهم بعض الشيء ولكن بعد جهد جهيد . ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن متوسط مرتبات بكالوريوس كلية التجارة ممن أمضوا فى خدمة البنك ١٥ سنة هو حوالى مبلغ ٣٠ جنيهاً شهريا أو أولئك الذين أمضوا ١٠ سنوات فى خدمة البنك فإن متوسط مرتباتهم يبلغ ٢٣ جنيها مصريًا تقريبا . أى أن مرتبات حملة بكالوريوس التجارة فى البنك أقل من مستوى زملائهم فى الشركات والبنوك الأخرى فحسب ، بل أيضا مستوى زملائهم فى الحكومة وعلى الخصوص مصلحة الضرائب . هذا مع فارق كمية العمل الذى يقوم به الفريقان . وإننا نود أن نشير - أيضا فى هذا الباب - إلى الفارق بين المرتبات التى يدفعها للمصريين الذين وصلوا إلى مراكز كان يحتلها الأجانب والمتمصرون وما كان يدفعه لهؤلاء الموظفين . فمرتبات المصريين أقل بكثير رغم الارتفاع الكبير فى نفقة المعيشة منذ بداية الحرب .

ويضيف مقدمو الشكوى قائلين: قد سار العمل فى البنك على أكتافنا خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وكنا نعمل ١٠ ساعات يوميًا فى المتوسط عوملنا فيها معاملة قاسية لا رحمة فيها ولا هوادة بغية إقصائنا عن هذه المؤسسة وقد دفع ذلك حوالى ٧٠ من زملائنا إلى الاستقالة من البنك سنتى ١٩٤٣- ١٩٤٤م والالتحاق بمصلحة الضرائب، وإننا لنرجو إعادة النظر فى سياسة البنك بالنسبة للموظفين؛ بحيث يتاح للمصريين فرصة تقلد المناصب المهمة فى الأقسام المختلفة ،وذلك بتهيئة الفرصة للتدريب على كافة أعمال البنك للصالحين من المصريين واختيار الأفضل. وكذلك النظر بعين العطف إلى حالتنا المادية بحيث تتاح لنا حياة مستقرة كريمة وبحيث تمنح المرتبات المناسبة مع مسئولياتنا فى العمل.

فقد حدث أن ما يربو على ثلاثين جامعيًا تركوا العمل فى البنك دفعة واحدة فى عام ١٩٤٠م بعد أن ضاق صدرهم بالبنك وبمن فيه - فيأخذون ذلك عليهم دليلاً بعدم صلاحية المصريين بالعمل فى هذا المجال، من آن لآخر كان البعض من المصريين يحاول أن يظهر استياءه من هذا الوضع الغريب، ولكن لم تتعد سوى جهود فردية سرعان ما تتغلب الكتلة الأجنبية وتقضى على هذه المحاولات وعلى من يحاولها

أما فيما يخص نظام الترقى فنظرا لعدم وجود كادر عام للموظفين فإن الترقية قد تمنح على أساس المرتب أو الأقدمية أو الكفاية، ومن نتيجة ذلك لا يترقى موظف إلا طبقا لرغبة المدير ولما

كان النظام قائما على ألا يترقى إلى مركز رئيس فى أى قسم إلا الموظف الذى يلم بدقائق الوظيفة، (وهو أمر طبيعى لا اعتراض عليه)، فإننا كثيرا ما نشاهد مصريين كانوا قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى المراكز الرئيسة فحيل بينهم وبينها وذلك بنقلهم إلى أقسام أخرى يبدأون فيها السلم من جديد. فالأمر إذن موكول إلى السياسة العليا للبنك التى يقوم المدير بتنفيذها فإن كانت هذه السياسة تنطوى على الحيلولة بين المصريين والوظائف المهمة، فليس أسهل على المسئول من تطبيقها بمساعدة رؤساء الأقسام بشتى الطرق والوسائل، إذ إنه يكون فى جميع الأحوال الحكم الفصل فى الموضوع ولا يمكن بحال ما - طبقا لنظام البنك- تخطى المدير والالتجاء إلى الإدارة العليا؛ إذ لو تم ذلك فجزاء الموظف العقاب، أما إذا كانت هذه السياسة تؤكد الرغبة فى إعداد المصريين لتقلد هذه الوظائف فيمكن تحقيق ذلك بسهولة، مثال ذلك، يطلب من المدير أو الوكيل رفع تقرير سرى إلى الإدارة العامة بأسماء من يرى فيهم المقدرة والكفاية لإعدادهم إعداداً خاصا مع ذكر مؤهلاتهم وأسباب ترشيحهم. ومن فحص هذه الترشيحات بواسطة الإدارة العامة واختيار من تراه صالحا للترشيح، يرسل كشف بأسمائهم إلى المديرين ويطلب منهم إعداد هؤلاء الموظفين إعداداً خاصاً وذلك بتمكينهم من الإلمام بكل نواحى العمل المختلفة والاطلاع على المراسلات والدوسيهات مع كتابة تقرير شهرى عن مدى نشاطهم وتقدمهم.

ويمكن للإدارة فى هذه الفترة إجراء تسوية حسبما تسمح الظروف برفع مرتباتهم إلى مستوى استعدادهم لتقلد المناصب المهمة خلال الفترة التى يستقر عليها الرأى.

وإننا نشير فى هذا الصدد إلى أعضاء البعثات التى أوفدها البنك لدراسة الشئون المصرفية فى إنجلترا، فنقول إن الإدارة لم تتح لهؤلاء المبعوثين تطبيق ما اكتسبوه من خبرة، ففى معظم الأحوال يعود المبعوث ليتقلد نفس الوظيفة ونفس العمل الذى كان يقوم به مع عدم إعطائه فرصة إبداء مقترحاته عمليا لتحسين العمل أو تطبيق وسائل مستحدثة، ولا شك فى أن هذه السياسة تفت فى عضد هؤلاء الناس ولا يلبثوا بعد فترة وجيزة أن يشعروا بخيبة أمل شديدة فضلا عن نسيانهم لما سبق أن تعلموه فى الخارج.

لقد استطاع الحسن البهتيمى أن يوضح بكلمات بلاغية موجزة حال البنك الأهلى قبل التمصير قائلا:

"كان البنك دولة تسيطر على الدولة

كان البنك الذى يحمل اسم الدولة يدار من خارج الدولة

كان هناك لجنة ثلاثية فى لندن تأمر فتطاع فى القاهرة وعلى الدولة أن تخضع وتنفذ

كان علينا أن نعمل من أجل اقتصاد إنجلترا ومانشستر دون اقتصاد القاهرة والمحلة الكبرى

كان رصيدنا من الذهب فى خزانة إنجلترا لأننا غير أهل للمحافظة عليه

كان حصيلتنا من العملات الأجنبية تصب في جوف الإمبراطورية وكان علينا أن نستجدى حاجتنا من هذه العملات

كانت عضوية مجلس الإدارة وقفًا على فئة

أجنبى بجنسه ودمه

وأجنبى بعاطفته وقلبه

فئة سادتها فى لندن وتفكر بعقلية لندن

فئة يرث بعضها بعضًا

فئة تتكلم الإنجليزية وفئة تفكر بها وإن نطقت أحيانًا بالعربية

كانوا فى واد وكنا فى واد آخر

كانوا يسيطرون وإن كانوا غرباء

وكنا غرباء وإن كنا أصحاب الدار

كانوا يفتحون صدورهم لكل طريد وجاهل

وكنا قلة .....وكانوا كثرة

كنا فى حالة ضياع ...ولكن كنا أصحاب رسالة

كان علينا أن نختار منطقة الشوك لنمهد السبيل

كان علينا أن نطهر الطريق حتى يتدفق السيل

كان علينا أن نقتحم هذا الظلام، وقد اقتحمناه

كان علينا أن نرتاد هذا المجهول، وقد ارتدناه

فتحنا الطريق ووقفنا ننتظر وها هم أبناؤنا معنا وبينا

هذا هو الهدف الذى سعينا إليه.

جذور الفكر التمصيرى وخطوات تمصير البنك الأهلى :

كانت السياسة البريطانية تقوم فى الأساس على فكرة ربط الشعوب المستعمرة بالأرض وتوجيه طاقاتها البشرية نحو الإنتاج الزراعى الذى يمده بالمواد الأولية ويفتح أسواق الاستهلاك الواسعة أمام منتجاتهم الصناعية، وبهذا يعد تمشياً مع هذا الاتجاه، سياسة الاستعمار وأعوانه لم تكن تهدف إلى إبعاد المصريين عن ميدان الصناعة فحسب، بل إنها أحكمت إغلاق ميادين التجارة والمال دونهم، وهكذا ظل المصريون بمنأى عن هذه الميادين.

فإذا ما عدنا إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، كان الأجانب وقتذاك مسيطرين سيطرة كاملة شاملة على الاقتصاد المصرى، فكان النظام المصرفى أجنبياً بكامله، وكذا التسليف الزراعى برمته فى أيد الأجانب سواء فى يد المؤسسات أو الأفراد، كما صارت الصناعة متركزة فى أيدى أجنبية قليلة، والمرافق العامة وقفاً على شركات أجنبية محضة وانطبق ذلك على تجارة الاستيراد والتصدير إذ إنها كانت تخلو من أى اسم مصرى، وخلاصة القول فالاقتصاد المصرى أجنبى هيكلاً ومبنى واسما وصورةً ونظامًا

كان لسان حال المصريين : إننا لا نزال غرباء فى منزلنا ولا نزال دخلاء على صميم نشاطنا المالى، إن أصحاب سوقنا المالى الأصليين والحقيقيين هم من غير المصريين، إن سوقنا المالى هو أشبه ما يكون ببناء ضخم كتبنا علية أسماءنا بأحرف عريضة طويلة بارزة، الطلاء

مصرى، أما من الدخل فهو ملك غيرنا فالأمر لا يتعد مجرد كتابة على واجهه أو مجرد عنوان على كتاب

وقد سعت الدولة إلى تمصير وظائف الشركات عندما أصدر مجلس النظار قراراته وقوانينه التى نظمت عمل الشركات المساهمة وغيرها فى البلاد منذ عام ١٨٩٩م، حيث صدر قرار فى ١٧ أبريل من ذلك العام، ثم عدل بقرار آخر فى ٣٠ يونيه من عام ١٩٠٦م، وقد حكم هذان القراران مسألة العمل والتنظيم والترخيص للشركات المساهمة فى مصر، وإن كانا لم يتطرقا -بشكل أساسى - إلى تقييد رأس المال الأجنبى وكذلك عمل الأجانب.

والجدير بالذكر أن فكرة التمصير من أفكار الحركة الوطنية فى مصر، لأن المثقفين وبعض الساسة المصريين رفضوا اعتماد الاقتصاد المصرى على الظروف الدولية التى تخرج به من رقابة الدولة وتجعله عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية، كما أنهم رفضوا السيطرة التى تمارسها الجاليات الأجنبية والشرقية المتمصرين، وقد لقيت تلك الأهداف المرتبطة بالحركة الوطنية _تمصير الاقتصاد _تجسيداً واضحًا بالرغم من عدم ظهوره فى أرض الواقع إلا مع ميلاد بنك مصر فإذا كانت ثورة ١٩١٩م قد فشلت فى تحقيق الأمانى الوطنية فقد أحرزت قسطًا من النجاح فى دعوتها إلى التمصير لبعض أوجه النشاط المالى، ولقد كان بنك مصر وشركاته هو الثمرة الوحيدة لهذه الثورة أما التنازلات الشكلية التى قدمها الاستعمار بموجبها استقلالا اسميا فهى خديعة كبرى نجح بواسطتها المستعمر أن يخدع قادته.

إزاء هذه الرغبة الوطنية الجامحة نجد على الوجه الآخر جريدة التيمز البريطانية تشن حرباً شعواء تجاه فكرة التمصير وتنشر بذور التشكيك فيها وتطمئن حَمَلة أسهم الشركات البريطانية وتؤكد لهم أن المصريين لا يستطيعون تأسيس مشروعات وطنية، وتؤكد لقرائها الماليين أن مشاريعهم مضمونة الربح لعجز المصريين عن منافستها، فلا شك أنها قد ضللت بهم، فإن الشعب المصرى الذى استبسل في المطالبة باستقلاله السياسى قد أدرك تماماً أن الاستقلال المالى قبل كل شيء هو طريقه لتحقيق الاستقلال السياسى، وهذا ما أكده طلعت حرب في مقولته الشهيرة :"إن الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى توءمان عزيزان خليق بنا أن نوفر لهما القوة والسلطان".

فخرجت علينا جريدة الأهرام بمقالة كانت إعلانا صريحا تحت عنوان "البنك الأهلى المصرى لماذا لا يكون مصرياً صحيحاً؟!" فقد أنشئ البنك ليكون بنك البنوك ويصدر الأوراق النقدية ويكون حماية من كل أزمة تتعرض لها البلاد، وقد صار خزانة الحكومة ،فهو يجمع كل الصفات لكل بنك وطنى، ولكن للأسف الشديد لا يملك المصريون من أسهم هذا البنك سوى العدد القليل الذى لا يخولهم حق التصرف فى شئون هذا البنك، ولا فى مجلس إدارته وإدارة أعماله ولو أن غالبية الأسهم كانت بيد المصريين لحق لهم فى جمعية المساهمين العمومية التى تعقد كل عام أن يقرروا ما يشاؤون وأن يتولوا إدارته بأنفسهم لمصلحة البلاد.

في أعقاب صدور دستور ١٩٢٣م كان هناك دائما اتجاه لاستبعاد الأجانب من إدارة البلاد، وإحلال مصريين محلهم، ويمكن أن نلمس ذلك الاتجاه من خلال قرارات مجلس الوزراء من الفترة ١٩٢٤-١٩٣٦م حيث لم يتم التجديد للموظفين الأجانب في إدارات الدولة إلا في أضيق الحدود وبدأت الوزارات في تفسير التعاقد مع بعض الأجانب للعمل بها بعدم وجود مصرى في ذلك الوقت يمكن إسناد هذه الوظائف إليه، وفي الوقت نفسه كان مجلس الوزراء يرفض طلبات الأجانب بزيادة مرتباتهم، أو مد مدة الخدمة لمن يطلب ذلك من العاملين منهم في الدولة..

ففي ١٨ يونيه ١٩٢٣م صدر قرار ثالث لتنظيم عمل الشركات المساهمة، ويتضح منه لأول مرة بدايات سياسة التمصير التي بدأت تخرج بشكل بسيط إذ أوجب أن يكون بمجلس إدارة الشركة عضو واحد مصرى على الأقل من المصريين، وعقب ذلك صدر في ٣١ مايو ١٩٢٧م قرار من مجلس الوزراء يظهر حرصه على استكمال مسيرة التمصير حيث أوجب أنه لا يقبل الطلبات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة إلا إذا كان عقد الشركة الابتدائي وقانونها النظامي مطابقين للأحكام التي اشتمل عليها مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أبريل ١٨٩٩م و٢ يونيه ١٩٠٦م وللأحكام الآتية:

أولاً- يجب أن يكون بمجلس الإدارة عضوان على الأقل من المصريين.

ثانيًا- يجب أن يكون ربع موظفى الشركة غير العمال من المصريين ويشمل التعبير كل شخص يقوم بعمل كتابى أو حسابى أو إدارى أو فنى.

ثالثًا- عند إصدار أوراق مالية من أسهم وسندات وطرحها للاكتتاب يجب عرض ربع قيمتها على الأقل للاكتتاب العام فى مصر على أن يخصص أربعة أخماس هذا الربع للمصريين، فإذا لم يكتتب على الوجه المتقدم فى المدة المحددة، جاز لمجلس الوزراء أطالة المدة فى مدى لا يزيد على ثلاثة أشهر.

رابعًا: الأوراق المالية من الأسهم والسندات التى تطرح للاكتتاب العام يجب أن تقدم خلال سنة من تاريخ إصدارها إلى بورصات الأوراق المالية المصرية لتقيد فى جدول الأسعار فيها طبقًا للشروط المنصوص فى لائحة البورصات المصرية.

خامسًا: البيانات الخاصة بحالة الشركة سنويًا (الميزانية - حسابات الأرباح والخسائر-تقارير مجلس الإدارة والمراقبين) يجب أن تنشر بأكملها فى جريدتين يوميتين (إحداهما عربية والأخرى أجنبية) من الجرائد التى تصدر فى الجهة التى تعقد فيها الجمعية العمومية وذلك قبل تاريخ هذا الاجتماع بخمسة عشر يومًا على الأقل.

وقد تم تقنين ذلك الوضع سنة ١٩٣٦م حين وضع قانون لتنظيم عمل الأجانب فى مصر ويلاحظ أن ذلك القانون قد صدر سنة ١٩٣٦م أى فى الفترة التى حصلت مصر فيها على مزيد من الحقوق

السياسية، فجاء القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٦م لينظم - بشكل قانونى كامل - عمل الأجانب فى مصر؛ فقد منع القانون إسناد أى وظيفة عامة لأى أجنبى إلا فى الأحوال الاستثنائية التى لا يتوافر لها مصريون، على أن يكون تعيين هؤلاء الأجانب بقرار من مجلس الوزراء، ألا تزيد مدة عمل الأجانب على خمس سنوات، ويحق للحكومة فى خلال تلك المدة فسخ العقد وقتما تشاء، وأنشأت الحكومة لجنة تسمى لجنة الموظفين الأجانب بوزارة المالية تضم وكلاء وزارات المالية والمعارف والداخلية والأشغال والمواصلات للنظر فى طلبات الوزارات باستخدام الأجانب، وأصبح تعيين موظف أجنبى واحد يتطلب موافقة تلك اللجنة، ثم موافقة مجلس الوزراء، لذلك بدأت أعداد الأجانب فى الانحسار تدريجيًا بعد سنة ١٩٣٦م ليحل محلهم المصريون ويتم تمصير وظائف الدولة ثم يمتد التمصير للشركات المساهمة بعد ذلك بقليل، فقد تعالت الأصوات فى الصحف القومية إلى ضرورة توظيف المصريين وعدم ترك البلاد للأجانب يستنزفون خيراتها، ولعل تجربة بنك مصر أثبتت أن الاستقلال الاقتصادى هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال السياسى، فى الوقت الذى وجدت هذه الأفكار معارضة من جانب الصحافة الغربية وغرفة التجارة البريطانية.

ومن هنا نلمس أن ذلك الاتجاه العام يؤثر بدوره فى البنك الأهلى المصرى وهو شركة مساهمة إنجليزية حيث أصبح من بين ملاك أسهمه العديد من المصريين؛ إذ ضم فى مجلس إدارته حافظ عفيفى

وطاهر اللوزى وعبد الرحمن حمادة وعلام محمد وعلى الشمسى وعدلى يكن ويوسف ذو الفقار باشا ومحمد أحمد فرغلى ....وغيرهم.

ومع تجدد فكرة تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى كان لا بد أن يرتبط ذلك بتمصيره؛ ففى عام ١٩٣٨ انتهزت الحكومة مناسبة قرب انتهاء امتياز البنك الأهلى المصرى لتتقدم بمشروع تربط فيه مد أجل الامتياز بتمصير البنك وتحويله إلى بنك مركزى. وقد انطوى مشروع الحكومة على تعديلات فى نظام البنك عرضت على المساهمين فى ٢٧ يونيه عام ١٩٣٩م فى جمعية عمومية غير عادية فقبلوها وصدقوا عليها.

كانت الخطوات المهمة التى اهتدت الحكومة إليها إقناع مديرى البنك الأهلى بتمصير هذا البنك تمصيراً تدريجياً ينتهى فى تسع سنوات، وهى المدة المقررة لانتهاء السلطة المعطاة للبنك الأهلى بإصدار البنكنوت المصرى، فقد وافق على أن يحل المصريون فى الوظائف التى تخلو فى البنك إلى أن يصبح جميع موظفيه مصريين، وهى إحدى الوسائل التى اهتدت إليها وزارة المالية لتخفيف أزمة المتعلمين العاطلين لتفسح لهم الطريق فى الأعمال الفنية الحرة، ومن القواعد التى تفاهم الفريقان عليها، حل مجلس الإدارة وإعادة انتخابه من جديد على أن يكون نصفه على الأقل من المصريين، كذلك المبادئ التى اتفق عليها هى زيادة رأس مال البنك زيادة تسمح له بالقيام بالأعمال الكثيرة وتزيد من مساهمة المصريين

بمقدار النصف على الأقل ، أما الأسهم فقد اتفق على أن تكون اسمية كأسهم بنك مصر ، أى :لا تكون أسهما لحاملها يحتفظ المصريون بمقدار النصف المقدر لهم.

قانون رقم ٦٦ لعام ١٩٤٠ وتمصير البنك الأهلي:

في ٨ أغسطس عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٦٦ لعام ١٩٤٠م بمد أجل الامتياز الخاص بإصدار ورقة النقد الممنوح للبنك الأهلي المصرى لمدة أربعين سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . فجاء على لسان على باشا ماهر في مذكرة إنشاء البنك المركزى: "لم يكن بد من التفكير في وسائل تمصير البنك الأهلي المصرى فأما تمصير رأس المال فمرهون بإقبال المصريين على شراء أسهمه والحكومة ترحب باليوم الذى تتحقق فيه الغالبية للمصريين وتأمل أن يتم ذلك في وقت غير بعيد ، ولكن نظراً للظروف الحالية فإن أمنيتنا لن تتحقق في القريب العاجل فحرصنا رغم ذلك على أن يتم تمصير البنك من نواحيه الأخرى ، بمعنى آخر : صممنا على أن لا تكون الأغلبية المطلقة الأجنبية المؤقتة لرأس المال مدعاة لعدم تمصيره فوراً من النواحي الأخرى؛ وبناء على هذا سيكون البنك حتى بفرض بقاء رأس ماله أجنبياً إلى حين مصرياً في أغراضه مصرياً في إدارته مصرياً في موظفيه ، وهو حل نسعد على أن ظفرنا به لأنه خير وسيلة توفق بين ما نبتغيه من ضم هذه المؤسسة إلى صفوف المؤسسات القومية وبين ما يحتمه الواجب من إكسابها الصفة المصرية ، ثم إننا اتفقنا على أن تكون الأسهم كلها ابتداء من سنة

١٩٤٨م اسمية واشترطنا فوق ذلك أن تكون صحة الحيازة معلقة على قبول مجلس إدارة البنك والدافع الأول لهذا الاتفاق هو الرغبة في أن يكون مساهمو البنك المركزى (البنك الأهلى المصرى) ممن لا ترتقى إليهم الشبهات، لكنه في الوقت نفسه اتفاق من شأنه أن يساعد على إحلال العنصر المصرى بين المساهمين".

كان من المستطاع جدلاً أن يفكر في تمصير رأس المال بواسطة شراء الحكومة لأسهمه كلها أو بعضها، لكن من البديهى أن هذا فوق الطاقة المالية لأن ثمن الأسهم بسعر السوق في ذلك الوقت أكثر من سبعة ملايين من الجنيهات على أنه لو حتى كانت الصفقة في متناول الحكومة اليوم وفضلت إبقاء البنك بعيداً مستقلاً عن الإدارة الحكومية وعن كل نفوذ حكومى سواء كان إداريًا أم سياسيًا حفاظًا على البنك أن ينزل إلى درك المنازعات الحزبية على حساب سمعته وقوته فى الخارج، ليس معنى هذا أن الإشراف الحكومى سيكون معدومًا وأن هذا الإشراف مازال مكفولاً كما كان ولم يطرأ عليه أى تعديل.

وفى ١٠ أغسطس عام ١٩٤٠ صدر مرسوم بإدخال تعديلات على نظام البنك ترمى إلى تمصيره ويتلخص أهمها فى تحويل أسهم البنك إلى أسهم اسمية اعتباراً من ٢٥ يونيه عام ١٩٤٨ ووجوب أخذ موافقة مجلس الإدارة على كل متنازل عن الأسهم ابتداء من هذا التاريخ والغرض من ذلك تمكين المصريين من الاشتراك فى ملكية أسهم البنك حتى تصبح جميعها مملوكة لهم على مر الزمن، وأن

تصبح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين. وذلك بإحلالهم محل الأعضاء الأجانب كلما خلا مقعد على أن تتحقق هذه الأغلبية فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٤٥م، وأن تلغى لجنة لندن ويستعاض عنها بعضوين من أعضاء مجلس الإدارة يقيمان خارج القطر على أن يؤخذ رأيهما فى المسائل التى يباشرها البنك مع الخارج دون سواها، والغرض من إلغاء هذه اللجنة إطلاق يد مجلس الإدارة من مصر بعد أن كانت مقيدة برأى تلك اللجنة ذات السلطة الواسعة فى الماضى، وأن يكون رئيس مجلس الإدارة مصريا بعد أن تنتهى مدة المحافظ فى ذلك الحين الذى كان يجمع بين صفتى المحافظ ورئيس مجلس الإدارة.

فى تلك الأثناء ترددت على صفحات الجرائد الأزمة الواقعة بين على الشمسى رئيس مجلس إدارة البنك ومحافظه بسبب خروج بعض الموظفين الإيطاليين من البنك واعتقالهم بسبب الحرب العالمية الثانية؛ فما كان من على الشمسى بناء على سياسة التمصير إلا أن أحل محلهم موظفين مصريين برهنوا على ذكائهم ونشاطهم فاستحقوا عظيم الثناء والتقدير. ولما انتهت الحرب وأطلق سراح الإيطاليين طلبوا العودة إلى البنك الأهلى فرأى مستر نيكسون محافظ البنك أن يُفصل الموظفون المصريون ليُعاد الموظفون الإيطاليون. ولكن على الشمسى باشا رئيس مجلس إدارة البنك، أبى أن يخرج المصريون، وقال: إنه إنما تولى منصبه ليمصر البنك ولذلك لا يوافق مطلقا على أن يخرج الموظف المصرى الذى اكتسب خبرة وقام بعمله طول سنى الحرب خير قيام ليحل محله موظف إيطالى.

وقد رؤى - إزاء تمسك نيكسون برأيه - أن يعرض الأمر على مجلس إدارة البنك فقرر بأغلبية ١٠ إلى ٣ أصوات تأييد موقف الشمسى باشا؛ فلم يسع مستر نيكسون إلا أن يستقيل.

ومن الأسباب التى حملت مستر نيكسون على الاستقالة بخلاف السبب السابق أنه كان يعارض فى إنشاء وظيفة السكرتير العام بالبنك خاصة عندما عرف نية الشمسى فى تعيين محمد أمين فكرى بك -مدير عام مصلحة البريد- بوظيفة سكرتير عام للبنك خطوة جديدة فى سبيل التمصير.

كما ذكر سبب آخر للخلاف بين نيكسون والشمسى حيث طالب الشمسى بحضور لجنة يعقدها البنك لبحث شئون البنك والإطلاع على ما يدور بداخله، فرفض مستر نيكسون اشتراكه فى اللجنة فرأى الشمسى باشا عرض وجهتى النظر المختلفتين على مجلس الإدارة حتى يفصل فى الموضوع، وقد ناقش المجلس هذا الأمر بحضور المحافظ بعد أن بسط كل منهما وجهة نظره، ثم رأت الأغلبية أحقية على الشمسى وعندئذ قرر مستر نيكسون عدم حضوره اجتماعات اللجنة فكان رد الشمسى أنه لا يملك حق معارضة قرارات المجلس التى يجب احترامها والعمل بها، ثم أعلن أن اللجنة ستعقد اجتماعها الأول فى اليوم التالى، كما أعلن انتهاء جلسة مجلس الإدارة، وحدث بعد ذلك وقبيل حلول موعد اجتماع اللجنة تلقى الشمسى باشا كتابا من مستر نيكسون يتضمن استقالته من منصبه، فما كان من الشمسى إلا أن قرر أن تعقد اللجنة

في موعدها وقد عقدت فعلا وحضرها مستر جوب وكيل المحافظ، وبعد انعقادها طلب من المستر نيكسون أن يستمر في تصريف شئون منصبه إلى أن يعين خلفا له فقبل بذلك. وقد عهد مجلس إدارة البنك إلى الشمسي باشا أمر اختيار المحافظ الجديد.

والجدير بالذكر أن مرتب محافظ البنك هو ٨٢٠٠ جنيه علاوة على مسكن خاص في مبنى البنك بوصفه محافظا للبنك، أما مرتب رئيس مجلس الإدارة فلا يتجاوز ١٥٠٠ جنيه في السنة، ولقد سن الشمسي باشا سنة حسنة وهي تخليه عن عضوية مجلس النواب، وعن عضوية مجلس إدارة الشركة الشرقية للتأمين، واعتذاره عن عضوية ورئاسة مجالس شركات أخرى، ولم يحتفظ إلا برئاسة مجلس إدارة شركة مياه القاهرة وذلك لكي يتفرغ لتصريف مصالح البنك ,ويتسع له المجال لتحقيق الأهداف الوطنية وهي تمصير البنك تمصيراً حقيقيًا عمليًا.

ويؤكد حافظ عفيفي باشا أن تمصير البنوك الأجنبية ولاسيما البنك الأهلي المصري ليس مجرد إدخال بعض المصريين في مجالس الإدارة، أو الاكتفاء بنسبة معينة لهم، بل إن هذا التمصير لا يتحقق بطريقة حاسمة إلا بإقبال المصريين على شراء أسهم هذه البنوك أو الشركات المتداولة في الأسواق المصرية، وهذه هي الطريقة المالية الوحيدة لتحويل هذه الشركات تدريجيًا إلى شركات مصرية، إذ هي تساعد في نهاية الأمر على إيجاد أكثريات مصرية في الجمعيات العمومية لهذه الشركات، هذه الجمعيات -كما هو معروف - هي

السلطات التى تهيمن على إدارة تلك الشركات وتوجه سياستها، وتحقق أغراضها لخير المساهمين، ولعل هذه الوسيلة أجدى على المصريين من عدم إهمال ينابيع ثروتها وتركها لغير أهل البلاد ولقد ظل المصريون دهراً طويلاً لا يفكرون فى استثمار مدخراتهم إلا فى الأراضى الزراعية وهذا مبدأ ضار بالاستثمار ذاته واستهتار بجميع الأصول الاقتصادية نتيجة التهافت على اقتناء مثل هذه الأراضى يرفع ثمنها إلى حد لا يتناسب مع غلتها دون أن تستفيد البلاد شيئاً من وراء انتقال الملكية من مصرى ومصرى فلا بد بين فتح الاستثمار فى المجالات الأخرى .

السؤال الذى يطرح نفسه : هل حققت الاتفاقية التى وضعت سنة ١٩٤٠ هذه الوعود التى قطعتها الحكومة لتمصير البنك الأهلى؟

لم تظفر حكومة على ماهر بالموافقة على مد امتياز الإصدار للبنك الأهلى إلا بعد أن اطمأن النواب على أن مشروع البنك المركزى وشيك العرض، ثم ذكر أن المشروع سيعمد إلى تمصير البنك الأهلى وذلك باستخلاص الامتيازات الممنوحة له مقابل مد الامتياز، ولقد صرحت الحكومة بأنها كفيلة بأن تمصر البنك تمصيرا كاملاً فى رأس ماله، وفى أعضاء مجلس إدارته، وفى الموظفين، إلى غير ذلك، ولكن عبد الحميد سراج الدين عضو مجلس النواب، ومعه قلة من المعارضة كان لهم رأى آخر، لقد قالوا : إن الحكومة وعدت بأن الأسهم ستتحول من أسهم لحاملها إلى أسهم

اسمية أى أن جميع الأسهم ستكون سنة ١٩٤٨ أسهما اسمية يستطيع المصريون أن يشتروها ، ولقد وعد وزير المالية مجلس النواب بأن الأسهم التى ستطرح للبيع ولا يقدم المصريون على شرائها تقوم الحكومة بشرائها وتحت تأثير هذا الوعد - الذى يقضى بتمصير رأس مال البنك - وافق حضرات النواب على هذه الاتفاقية ومما يؤسف له أنه لم يتم شيء من هذا.

ويظهر ذلك جليا فى توزيع أسهم رأس مال البنك فى ٢٥ يونيه ١٩٥٠م، على النحو التالى :

الجنسية	النسبة	الجنسية	النسبة
المصريون	٣٣,٩٢	فرنسيون	٢٢,٨٢
اليونانيون	١٦,٥٤	البريطانيون	١٣,٠٣
سويسريون	٤,٤٢	رعايا لكسمبورج	١,٦
جنسيات أخرى	٥,٨٥	-	-

من هنا لم يتملك المصريون سوى ٣٣٪ فقط من أسهم البنك وبقى ثلثا الأسهم فى يد الأجانب .

قانون الشركات المساهمة ١٩٤٧ وأثره على البنك الأهلى المصرى :

ولقد اتخذت خطوة مهمة فى سبيل تمصير الاقتصاد المصرى وتحقيق الاستقلال الاقتصادى تمثلت فى صدور القانون رقم ١٣٨ الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٤٧ ،والمعروف بقانون الشركات المساهمة ، والذى حد من دور رأس المال الأجنبى فى حركة الاقتصاد

المصرى، حيث اشترط أن يكون ٥١٪من أسهم الشركات مملوكة للمصريين، وألا يقل عدد المصريين فى مجلس إدارة أية شركة عن ٤٠٪ من مجموع أعضاء مجلس الإدارة، وألا يقل مجموع المستخدمين المصريين عن ٧٥٪ ، وألا يقل ما يتقاضوه من مرتبات وأجور عن ٦٥٪ من مجموع المرتبات، وألا يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال، وألا يقل ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٨٠٪، على أن يتم استيفاء النسب المقررة من القانون خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل به، وليس هناك ثمة شك فى أن ذلك القانون يمثل حصيلة ونتاج الوعى القومى المتزايد من الناحية الاقتصادية، حيث شكل ضربة اقتصادية وسياسية قاسية للرأسمالية الأجنبية فى مصر.

ولقد حددت لجنة الشئون التشريعية فى مجلس النواب حكمة هذا التشريع بأنه يهدف لعلاج عيوب الشركات المساهمة التى أصبحت دولة داخل الدولة؛ حيث رأس مالها أجنبى ومجالس إدارتها أجنبية، مما يضر بالاقتصاد الوطنى، أما العمال المصريون والموظفون المصريون فلا يجدون مجالاً لنشاطهم وكسبهم فى هذه الشركات، وأصبحوا مستهلكين عاجزين حيال ما تتمتع به هذه الشركات من احتكار وسيطرة على المرافق العامة، لذلك كان العلاج اشتراك المصريين من ناحية، ووجوب النص على تمتع العمال والمستخدمين المصريين بالعمل فى هذه الشركات بنسبة معينة، وأن يتقاضوا أجوراً بنسبة تلائم عددهم من ناحية أخرى. وهكذا كان

التمصير هو علاج المشكلات المشار إليها من قبل من وجهة نظر اللجنة التشريعية.

وقد رأت اللجنة التشريعية ضرورة منع كبار الموظفين من العمل في الشركات المساهمة التي أصبحت تستخدم عدداً لا بأس به منهم، لا من قبيل الاستعانة بخبراتهم ولكن من أجل استغلال نفوذهم وأسمائهم، كما رأت اللجنة أن البلاد في أمس الحاجة إلي مثل هذا التشريع الذى يعمل على استقلالها الاقتصادى واعتبر حجر الزاوية في نهضتها ومعقد الأمل في تقدمها.

وأهم ما أضافته اللجنة التشريعية لمشروع القانون كان إلزام الشركات باستخدام ٧٥٪من الموظفين المصريين، و ٩٠٪من العمال بدلاً من ٥٠٪ مع الاحتفاظ بنفس الأجور، ولم تلتزم اللجنة باقتراح عطا عفيفى بك، بل زادت عليه حق الحكومة فى إصدار قرار بحل الشركة إذا خالفت أحكام هذا القانون.

وعندما أحيل هذا القانون إلي مجلس الشيوخ انعقدت اللجنة المالية ووضعت تقريرها برياسة زكريا مهران مقرر اللجنة، وقد أضافت اللجنة بعد موافقتها على المشروع أن لا تقل نسبة المستخدمين عن ٧٥٪ مما تدفع الشركة لمستخدميها وألا تقل نسبة العمال المصريين عن ٩٠٪ على أن يتقاضوا ٨٠٪ مما تدفعه الشركة لعمالها، وهنا نلاحظ انخفاض نسبة الأجور عن النسبة العددية.

ولمزيد من التمصير نجد اللجنة تضيف بنداً آخر يرفع نسبة رأس المال المصرى فى الشركات الجديدة إلى ٥١٪ من رأس مالها بعد أن

كان ٢٠٪ وفقاً لقرار مجلس الوزراء سنة ١٩٢٧م، وهو ما يشكل مزيداً من مشاركة رأس المال الوطني للأجنبي، ووضحت اللجنة ذلك بأنه تعاون ضروري بين رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية، وأجازت اللجنة المالية للشركات استيفاء النسبة المقررة في القانون في خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به، كما أجازت لوزير التجارة والصناعة - بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية - استخدام الفنيين الذين يتعذر وجودهم في مصر.

وقد وافقت الجمعية العمومية للبنك الأهلي المصري على التمصير داخل البنك وإحلال المصريين محل الأجانب في أية وظيفة تخلو سواء بالاستقالة أو الخروج على المعاش، كذلك وافقت الجمعية للبنك الأهلي على أن يخلف المدير الإنجليزي آخر مصري وألا تنتقل أسهم البنك إلا من أجنبي إلى مصري؛ مما يعني تمصير البنك الأهلي المصري وهو مؤسسة إنجليزية. حقيقة إن تلك التعديلات لم تنفذ بسبب عدم عرض مشروع التمصير على البرلمان. إلا أن السؤال الواجب طرحه هو:

كيف وافقت الجمعية العمومية للبنك على ذلك التمصير الاختياري والتدريجي ؟

لم يكن انخفاض عدد الأجانب هو المبرر الوحيد لذلك التمصير، ولكن للظروف الدولية في أوربا أثرها على موقف هؤلاء الأجانب، فقد شهدت أوربا موجة من التأميمات في تلك الفترة فتم تأميم بنك فرنسا سنة ١٩٤٥م، وتأميم البنوك الكبرى، ثم تأميم شركات

التأمين سنة ١٩٤٦م وقد كان هؤلاء الأجانب على علم بما يجرى فى أوروبا من أحداث وبالاتجاهات القومية التى تتجه نحو تأميم مؤسسات الدولة المهمة؛ لذلك لا غرابة فى استخدام النقراشى لمصطلح تأميم البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٩٤٧م فى خطاب العرش.

وإلى جانب إدراك هؤلاء الأجانب لما يحدث فى أوروبا كان هناك سبب دفع الشركات المساهمة الأجنبية للموافقة على التمصير، وعدم اعتراض طريقه وهو أن ذلك صادف مصالح تلك الشركات، حيث كانت الضرائب فى مصر أقل منها فى إنجلترا؛ لذلك كانت مصلحة تلك الشركات؛ فى تسديد ضرائبها بنسب منخفضة بدلاً من تسديدها وفقًا للقانون الإنجليزى أو غيره من القوانين الأوربية التى تفرض معدل ضرائب مرتفعًا على الدخل، لذلك أبدت بعض الشركات الأجنبية التى يوجد مركزها الرئيس فى الخارج استعدادها لتمصير فروعها فى مصر، على أن تخضع للقانون المصرى فى تسديد الضرائب.

إلا أنه لم تستجب سائر الشركات للتمصير؛ فقد حاولت بعض الشركات الالتفاف حول بعض أحكام قوانين التمصير، وكان من وسائلها للتحايل على أحكام القانون محاولة الحصول على الجنسية المصرية للأجانب العاملين فيها، بتقديمها ما يثبت أنهم مصريون، وقامت بطريركية الأقباط الأرثوذكس بتسليم هؤلاء الأجانب شهادات بأنهم مصريون أقباط أرثوذكس، وتحفل محافظ الشركات بمثل هذه الشهادات.

والذى يرى كل ذلك الكم من وسائل إثبات الجنسية المصرية يظن أن جميع الأجانب قد تمصروا، إلا أن الإحصاءات الرسمية توضح أن عدد الحاصلين على الجنسية المصرية كان أقل من ذلك بكثير.

وقد دأبت الحكومة المصرية على التفتيش على الشركات للتأكد من تنفيذها لأحكام القانون؛ وقد نتج عن مراجعة الحكومة على بعض الشركات أن وجدت بعض الأخطاء وطلب من الشركات تصحيحها مثل تسجيل بيانات بعض الموظفين فى كشوف العمال أو العكس في محاولة منها لاستيفاء النسب المقررة قانونيًا.

لقد لقى القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م العديد من الانتقادات؛ حيث اعتبر أنه سببٌ فى الإحجام عن تأسيس شركات مساهمة فى مصر برؤوس أموال أجنبية، كما كان عقبة فى سبيل تجديد الشركات القائمة عندما تنقضى المدة المحددة لها، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن وجود ٥١٪ - على الأقل - من رأس المال (أى أغلبية رأس المال) بين أيدى المصريين من الأفراد يمكنهم السيطرة على قرارات الجمعية العمومية للشركة ومن بينها قرارات تعيين أعضاء مجلس الإدارة، بحيث لا يستطيع أصحاب رأس المال الأجنبى تعيين من يمثلهم فى مجلس الإدارة أو أن يشرفوا على النشاط الفنى للمنشأة.

لذا تحفظ السير سيسيل كامبل فى تقرير الغرفة التجارية البريطانية فى مصر على هذا القانون ورأى فيه نوعًا من التسرع؛

حيث يرى أن مستوى وطبيعة الدراسة التى يتلقاها أولئك المصريون الذين ينشدون العمل فى ميدان العمل التجارى- باستثناء القليل منهم- لا تؤهلهم للقيام مباشرة بأعمال مفيدة، فلا بد أن يتوافر لهؤلاء الجامعيين الإلمام التام باللغتين الإنجليزية والفرنسية إذا أرادوا أن يتخذوا مكانة فى الميدان الصناعى والتجارى.

وليس هناك ما يمنع المصريين - إذا هم أرادوا- من تأسيس شركات تجارية وصناعية برؤوس أموال تكون مصرية مائة فى المائة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشركات المساهمة التى تؤسس برؤوس أموال أجنبية تصبح بعد تأسيسها وتخضع للتشريع المصرى، كما أن أسهمها تعرض فى الأسواق المالية المصرية، ولكل مصرى أن يحصل على أى مقدار منها. وقد رأت وزارة التجارة والصناعة، أن رؤوس الأموال المحلية وحدها لا تفى بما يتطلبه استغلال الموارد الاقتصادية كاملة وتحقيق ما ينقص من مشروعات، وعلى الأخص ما اتصل باستخراج الثروة المعدنية، وإقامة الأعمال الكبرى التى تتطلب مالاً ضخماً، كما رأت أن مثل هذه المشروعات تحتاج إلى رؤوس الأموال الأجنبية التى يرغب أصحابها فى استثمارها، ولكن لا بد من توافر كافة الضمانات التى تكفل لهم الإشراف الفنى والإدارى على أموالهم.

لذلك رأت وزارة التجارة والصناعة أنه من الأفضل تعديل المادة السادسة من قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م

بحيث يكتفي بتخصيص ٤٩٪ من أسهم شركات المساهمة للمصريين، ليكون نصيبهم في رأس المال قريبًا من نصيبهم في عضوية مجلس الإدارة وفقًا لنص المادة الرابعة من القانون المذكور التي تقول: (يجب أن تكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة أية شركة من المصريين) ، كما رأت الوزارة أنه لا محل لاشتراط ببقاء أسهم المصريين اسمية؛ ذلك لان هذا النوع من الأسهم يقل الإقبال عادة على التعامل فيه، وبعبارة أخرى: عدم فرض قيود على نوع الأسهم التي تخصص للمصريين، وأن يكون للشركة مطلق الحرية في إصدار أسهم اسمية أو أسهم لحاملها وفقًا لظروفها، ويجوز لوزير التجارة والصناعة _ بموافقة مجلس الوزراء _أن يقرر تسمية أكبر من النسبة المقررة المذكورة، أي ٤٩٪ فيما يتعلق بالشركات التي تزاول أعمالا ذات صبغة قومية، ولقد عرضت هذه التعديلات على الجمعية العمومية لقسمي الرأى والتشريع بمجلس الدولة فأقرته بالموافقة عليه.

تطور جهود البنك الأهلي في تمصير الإدارة ورأس المال ١٩٤٧-١٩٥٥:

قطع البنك شوطًا لا بأس به في مجال تمصير إدارته ورأس ماله ويمكن تتبع ذلك من خلال الجدول التالي: كشف إحصائي لعدد موظفي البنك ومرتباتهم في الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٥م

السنة	الجنسية	العدد	النسبة المئوية	العلاوات والماهيات جم	النسبة المئوية
١٩٤٧	مصريون	٩٠٥	٧٦,٨٪	٣٠٠٤١	٦٣,٥٪
	أجانب	٢٧٣	٢٣,٢٪	١١٥٢١	٣٦,٥٪
١٩٤٨	مصريون	١٠٣٨	٨٠,٧٢٪	٢٣٦٠٣	٦٧,٤٣٪
	أجانب	٢٤٨	١٩,٢٨٪	١١٤٠٢	٣٢,٥٧٪
١٩٤٩	مصريون	٧٤٢	٦٢,٩٪	١٦٠٦٥	٥٠,٩٪
	أجانب	٤٣٦	٣٧,١٪	١٥٤٩٧	٤٩,١٪
١٩٥٠	مصريون	١١٣٩	٨٣,٩٣	٢٩٠٩٣	٧٠,٩٥٪
	أجانب	٢١٨	١٦,٧	١١٩١١	٢٩,٠٥٪
١٩٥١	مصريون	١١٨٥	٨٥,٢	٣٤٠٣٨	٧٤,٢٪
	أجانب	٢٠٥	١٤,٨	١١٨٣٣	٢٥,٨٪
١٩٥٢	مصريون	١١٨٥	٨٥,٢٪	٣٤٠٣٨	٧٤,٢٪
	أجانب	٢٠٥	١٤,٨٪	١١٨٣٤	٢٥,٨٪
١٩٥٤	مصريون	١٤٢١	٨٨,٩٪	٤٣٨٤٠	٧٨,٩١٪
	أجانب	١٩٢	١١,٩١٪	١١٧١٣	٢١,٩٪
١٩٥٥	مصريون	١٤٢١	٨٨,٩٪	٤٣٨٤٠	٧٨,٩١٪
	أجانب	١٩٢	١١,٩١٪	١١٧١٣	٢١,٩٪

ومن خلال الجدول نجد زيادة نسبة المصريين فى إدارة البنك الأهلى المصرى حيث كانت تمثل ٦٣,٥٪ فى عام ١٩٤٧م واستمرت في الزيادة حتى وصلت إلى ما يقرب من ٨٨٪ فى سنة ١٩٥٥م، ففي تلك الفترة مر الاقتصاد المصرى بالعديد من الظروف التى كانت تسعى إلى تعزيز وضع المصريين داخل إدارة الشركات حيث كان عام ١٩٥١م عامًا مؤثرًا فى وضع الموظفين الأجانب بوجه عام والبريطانيين بوجه خاص فى إدارة البنوك وخاصة البنك الأهلى

المصرى، ففى هذا العام تم تعيين أول محافظ مصرى للبنك الأهلى المصرى وهو الدكتور أحمد زكى سعد بك اعتباراً من ١٢ مايو ١٩٥٢م وهو ميعاد انتهاء مدة خدمة السير فردريك روس، وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١م صدر قرار مجلس الوزارة بالتصريح للإدارات والمصالح الحكومية بطرد الموظفين البريطانيين الذين كانوا لا يزالون فى الخدمة. وقد استجابت كل المصالح الحكومية وغير الحكومية المصرية لقرار مجلس الوزراء.

ففى مجال المحاسبة والمراجعة طالب المحاسبون المصريون بتمصير مهنتهم وعدم قيد البريطانيين فى سجل المحاسبين، وتحريم مهنة المحاسبة عليهم لحمايتهم وحماية السوق الاقتصادية المصرية من البريطانيين حرصاً على أسرار الشئون الاقتصادية فى مصر. فنذكر ما قام به المحاسبون بتعمد الإساءة إلى سمعتنا الاقتصادية سنة ١٩٤٠م حيث انتدب مستر هاتون المحاسب الإنجليزى لفحص المركز المالى لبنك مصر؛ فقدم تقريراً ادعى فيه كذبا أن هناك عجزا قدره ٤ ملايين من الجنيهات فى أصول البنك، مما أدى إلى انهيار سمعته وتعرضه لأزمة شديدة انتهت بعزل طلعت حرب الذى بنى لمصر صرح نهضتها الصناعية والاقتصادية.

ولهذا كله طالب المحاسبون المصريون بإبعاد الخبراء والمحاسبين البريطانيين الذين كانوا يسيطرون على السوق المصرية عن طريق تلغلغهم فى أكثر المؤسسات المصرية؛ ذلك أنهم طالبوا بتعديل أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١م الذى كان ينص على إعفاء

المحاسبين الأجانب - وكلهم من البريطانيين - من شرط الجنسية المصرية، كما نصت على منحهم حق توارث المهنة في مصر. وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١، رفضت لجنة التجارة والصناعة مشروع التعديل فتقدموا بالشكوى إلى رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا قرروا فيها أن عدد المحاسبين البريطانيين المطلوب تحريم العمل عليهم هو ٣٩ محاسبًا يؤلفون الغالبية العظمى من جمعية تسمى جمعية المحاسبين والمراجعين الملكية المصرية، أعضاؤها ٥٤ عضوًا فيكون عدد المصريين ١٥ وطالبوا بوقف قيد المحاسبين البريطانيين في سجل المحاسبين إلى أن تصدر التشريعات اللازمة بتحريم مزاولة المهنة عليهم على الإطلاق وبالفعل تم وقف قيد العديد منهم.

وفي صباح الأربعاء ٨ يناير ١٩٥٢م اجتمع قرابة الألفين من أساتذة كليات التجارة وطلابها وخريجيها ليدافعوا لا عن أنفسهم بل يدافعون عن مصر حيث يطالبون بأن مهنة المحاسبة ليست ميراثا يتوارثه الإنجليز، الذين يراقبون حسابات ما يقرب من ٧٠٪ من شركات المساهمة في مصر، وثار عبد الفتاح السيد بك رئيس محكمة النقد على هذا الوضع، وثار معه أساتذة كلية التجارة وخريجوها لأن مهنة المحاسبة تمكن المطلع عليها على أدق أسرار المؤسسات التي يراقب حساباتها، ومن الخطر أن يظل هؤلاء الإنجليز مطلعين على أسرارنا الاقتصادية والمالية، كذلك شن السيد عيسى عبده إبراهيم - الأستاذ بكلية التجارة بجامعة إبراهيم باشا- حربا شعواء ضد

المحاسبين الأجانب وطالب بضرورة تمصير هذه المهنة، ولكن عبد الله أباظة بك ممثل الحكومة أمام لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ قدم للجنة بيانات دلالتها تأجيل تمصير هذه المهنة، وهذا ما دفع الأستاذ عيسى عبده إبراهيم ليقول بحماسة ثائرة : إن بقاء الوضع هو وصمة عار على مصر، وأخذ يثبت أنه فى حالات كثيرة أن بعض مراقبى الحسابات الإنجليز تعمدوا التشهير بسمعتنا الاقتصادية.

لم تقتصر الجهود القائمة من أجل التمصير على موظفى البنك ورأس ماله بل تعدت هذه الجهود إلى المساس بلغة الإدارة نفسها، ذلك أن اللغة الإنجليزية كانت هى لغة الإدارة السائدة داخل البنك وقد عمد الموظفون الإنجليز إلى ذلك حيث عملوا على إبعاد اللغة العربية عن الأوساط التجارية، حيث أدركوا أن اللغة العربية هى غريمهم الأول فتربصوا بها.

وقد اعتبر الدكتور عبد العزيز نظمى بك عضو مجلس النواب أن تلك الشركات تضطهد الجمهور وتعامله بالغطرسة بتحرير إيصالاتها ومحرراتها باللغة الأجنبية فقط مع أن تحررها باللغة العربية والأجنبية لا يكلفها شيئا زائداً، ولكنها تتعمد ذلك لا من باب الاقتصاد بل استهتاراً بلغة البلاد وبأبنائها الذين يمدونها بالمال الذى هو قوام حياتها فيأمل من وزارة صدقى باشا المحافظة على كرامة البلاد فى لغتها.

من أجل ذلك كله كانت جهود التمصير تسعى إلى الاهتمام باللغة العربية فى معاملات البنك ففى سنة ١٩٤١ رأى المشرع

المصرى أن يصدر قانونًا يوجب استعمال اللغة العربية فى كافة المعاملات التجارية لا فى الدفاتر وحدها، وفى المحررات والمستندات بل فى المحررات والمستندات وكل الأوراق كالدفاتر المالية والسجلات الإحصائية...، كان الإنجليز على علم بأنهم إذا تركوا هذا التشريع ليمر وليكون قانونًا نافذًا فهو تهديد مباشر لوجودهم فى مصر، فحاولوا بكل الحيل تعطيل هذا القانون واستغلوا انشغال البلاد بظروف الحرب العالمية الثانية على أنه فى سنة ١٩٤٢م عاد قانون اللغة العربية إلى التحرك من جديد ثم صدر تحت رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢م.

ففى أكتوبر سنة ١٩٥١م - بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ - حاول البعض مسايرة التطور فى العلاقة بين البلدين بالاحتجاج على استعمال اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للبنك تستعمل فى الكتابة ليس فقط داخل البنك بل فى مراسلاته مع عملاء البنك الوطنيين ولو كانوا أميين لا يقرؤون حتى اللغة العربية، كانت محاولة جريئة لفتت الأنظار إلى أن هناك فئة مهما قل عددها تعرف حقوقها وحقوق وطنها ولأول مرة وجدت إدارة البنك الإنجليزية - حينئذ - أنها أمام أمر لا هزل فيه لم يكن أمامها إلا الرضوخ والاستسلام بعد عدة محاولات عديدة اتبعت فيها وسائل مختلفة، وبعد هذا الحادث بدأ الهمس من العاملين بالبنك فى ضرورة إيجاد هيئة تجمع بينهم تعبر عن آلامهم وآمالهم ولكن سرعان ما ظهر تعذر تكوين هذه الهيئة لتعدد الجنسيات التى تتألف منها هيئة العاملين، فلم يكن

هناك وحدة هدف ولا انسجام بين المشتركين فى العضوية نظراً لتضارب المصالح والأهداف، بالإضافة إلى عدم الثقة فى هذا الخليط الغريب من العاملين مع قلة المصريين وهم أصحاب المصلحة فى تكوين هذه الهيئة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعسف إدارة البنك الإنجليزية وبطشها بمن تشاء وفصلها من تشاء وقت أن تشاء دون أن يكون هناك من يجرؤ على إبداء رأيه أو معارضة أى قرار يتخذ.

واستكمالا لفصول المأساة التى مثلها الإنجليز فى الحياة الاقتصادية المصرية فقد تمخض عن التعدى على اللغة العربية وتجاهلها أزمة المتعلمين العاطلين، تلك المشكلة نشأت من عدم التوازن بين العرض والطلب، فكثير منهم حصلوا على الشهادات فإذا بهم كل ما جهدوا وأنفقوا لا يجدون مجالا لاستثمار علومهم وفنونهم واستغلال كفاءاتهم ومواهبهم، والأمر الذى يدعو للاستغراب أن نسبة المتعلمين لا تزيد ١٠٪ من مجموع السكان (سنة ١٩٣٨) ومع ذلك نجد أن سوق العمل يفتح ذراعيه أمام الأجنبى فقط متجاهلا أبناء وطنه.

يروى محمد على علوبة باشا - إزاء هذه المشكلة - أن الشركات لديها الكثير من الأسباب والمبررات لعدم توظيف العمالة المصرية حيث وجد أن العقبة الرئيسة التى تحول دون توظيف المصريين هى اللغة، لهذا كان من المعقول أن نرى الشركات تطمئن إلى الأجانب الذين يعرفون لغة أجنبية.

لذلك تعالت الأصوات بالسعى المتواصل لدى البنوك والشركات الأجنبية كى تستخدم أكبر عدد من الشباب المصريين؛ فنجد وزير المالية أحمد عبد الوهاب يرسل خطابا إلى مديرى البنوك والشركات يحسهم على الإقبال على توظيف المصريين لأنه عمل وطنى وينقذ مصر من أزمة شديدة الخطورة ويؤكد على مهارة الشاب المصرى. واستجابة لخطاب وزير المالية المصرى أرسل محافظ البنك الأهلى المصرى خطابًا له يعبر فيه صعوبة اختيار المصريين قديمًا نظرًا لعدم توافر المؤهلات العليا المناسبة، ولكن أصبح الوضع مختلفاً؛ فنحن نرحب بتلك المبادرة فى فتح أبواب البنك للشباب المصرى ويتعهد باتخاذ التدابير اللازمة لضمان منح المصريين كافة التسهيلات للعمل فى البنك ولاسيما بعد تعديل تشريع الشركات القائم بحيث تزيد نسبة الموظفين المصريين فى الشركات الأجنبية بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية، بالإضافة إلى أنه ينبغى بذل العناية بتعليم اللغات حتى يتقنها الطلاب المصريون فإذا تخرجوا استطاعوا مزاحمة الشباب الأجنبى فى الأعمال الكثيرة التى تتطلب إتقان اللغات الأجنبية كتابة ونطقا بها.

وما إن قامت ثورة الشعب فى ٢٣ يوليو حتى شعر العاملون بالبنك بأن الوقت قد حان لقيام نقابة تجمع شملهم وتعبر عن رأيهم- بعد أن تولى منصب المحافظ مصرى لأول مرة -إن اتجهت سياسة البنك إلى التخلص من الأجانب، وكانت وسيلتها فى ذلك ترغيبهم فى ترك خدمة البنك مع حفظ حقوقهم فى المكافأة،

بالإضافة إلى صرف مرتب سنتين كاملتين لهم ، وأمام هذا الإغراء ترك الكثير منهم العمل فى البنك وإن ظل بعضهم يشغل المناصب الكبرى بالبنك مثل وكيل المحافظ بالقاهرة والإسكندرية ومديرى الفروع الكبرى ورؤساء الأقسام بالقاهرة والإسكندرية وكان قد سبق ذلك خروج بعض اليهود . وفى هذا الوقت نضجت فكرة إقامة النقابة ، وكانت هناك اجتماعات سرية تعقد فى المنازل ، منها ما هو فى غمرة وشارع بورسعيد ، ومنها ما هو فى شبرا وكانت كل مجموعة تعمل سراً دون علم المجموعات الأخرى ، ثم التقت المجموعات كلها ووافقت على قيام النقابة ، ثم إعلانها بجريدة الأهرام بالدعوة إلى عقد تأسيس للعاملين بالبنك ، وإزاء الرغبة الجامحة من العاملين تقرر عقد الجمعية العمومية التأسيسية للنقابة ، وتم عملها فى إدارة النادى اللبنانى بعد رفض إدارة البنك استخدام صالة البنك .

وقد سجلت النقابة العديد من المواقف التى لعبت دوراً مهماً فى رفع مستوى العاملين فى البنك الأهلى وإعادة حقوقهم ومساواتهم بالأجانب ، كما سجلت العديد من المواقف الوطنية ومنها عندما اجتاحت السيول مدينة قنا فى عام ١٩٥٤م ، وأدت هذه السيول إلى تدمير الكثير من المنازل ، وأضرت بالمحاصيل الزراعية ضرراً بالغًا ناشدت الحكومة أبناء الشعب فى إغاثة المنكوبين والمساهمة فى أعادة تعمير المدينة وكانت الحكومة تريد من وراء ذلك وضع فكرة التضامن الاجتماعى فى حيز التنفيذ فقامت النقابة بتبرع رمزى

لضحايا السيول ووافق مجلس الإدارة على التبرع بمبلغ ١٠٠ جنيه نظراً للظروف المالية للنقابة الوليدة.

وفى نفس العام عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية وذلك بعد أن رفضت الدول الغربية مثل، فرنسا وإنجلترا وأمريكا تزويد الجمهورية الوليدة بالأسلحة لمقابلة صد أى هجوم إسرائيلى، ولتعزيز مركز النقابة؛ فقد اتخذ مجلس إدارة النقابة قراراً بمناشدة العاملين بالبنك من أجل تسليح الجيش وحدد مبلغ نصف يوم عن جميع العاملين، وفعلاً أقبل العاملون جميعًا على المساهمة بهذا القدر وتجمع مبلغ ٥٠٠ جنيه، وقد فوجئ الجميع بهذا المبلغ الكبير الذى ساهم به العاملون بالبنك، ورأى البعض أنه تقديم هذا المبلغ باسم البنك وليس باسم النقابة أجدى؛ مما وضع البنك فى موقف لا مناص عن التبرع، وقدم ٥٠٠ ألف جنيه مساهمة من البنك.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن حركة التمصير ما هى إلا مظهر من مظاهر نمو وتطور النخبة الحاكمة التى أرادت أن تجد لنفسها مكانة على خريطة الاقتصاد المصرى؛ فمن هنا سلكت طريق التمصير بشكل قانونى وسلمى دون إحداث مشاكل مع الأجانب أو الدول الأوربية التابعة لها تلك الشركات.

قوانين التمصير ١٩٥٧:

أ- إرهاصات صدور قوانين التمصير:

عندما كانت الحكومة بصدد وضع تشريع لإنشاء البنك المركزى

في عام ١٩٥١م، وضعت نصب عينها عوامل معينة، ولعل أهم هذه العوامل هو أن أى تغيير جوهرى يعطى البنك المركزى المصرى سلطات أكبر في الإشراف على البنوك التجارية، كان سيقابل بكثير من المعارضة سواء من الدوائر السياسية الأجنبية أو من إدارات هذه البنوك؛ مما قد يؤدى إلى منافسة شديدة بين البنوك المصرية وعلى رأسها البنك المركزى من جهة وفروع البنوك الأجنبية التى تعمل فى البلاد من جهة أخرى، ويلقى على كاهل البنك أعباء إضافية كثيرة، لعل من العسير أن يتحملها فى ظروف تلك المنافسة الشديدة، هذا بالإضافة إلى أن كفة البنوك الأجنبية ممثلة فى فروعها المصرية قد ترجح كفة البنوك الأجنبية في هذه المنافسة؛ نظراً لكثرة موارد الأولى، وارتفاع مستوى خدماتها المصرفية، وعدم اعتمادها على البنك الأهلى فى علاج مشاكل سيولتها، بقدر اعتمادها على سياسة الحذر والحيطة التى تتبعها وكذلك على مراكزها الرئيسة، ومن ثم يختل بنيان الهيكل المصرفى كله نتيجة لذلك وتنعكس آثار هذا الخلل على الهيكل الاقتصادى ومقومات النشاط الإنتاجى فى البلاد.

لذلك فإن الأمر كان يحتاج - عندئذ - إلى تنظيم اقتصادى شامل، قبل التفكير في أى إصلاح مصرفي يتضمن زيادة سلطات البنك المركزى وتخفيف سيطرة القطاع الأجنبى على الجهاز المصرفى كله.

وكان هذا ما حدث تماما بعد قيام ثورة ١٩٥٢م التى دفعت إلى مسرح الحياة فى مصر عوامل فعالة جديدة، مكنت الحكومة من

التصرف بحرية أكبر وأتاحت لها مباشرة حقوقها في السيادة على مقومات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد، ولم تعد هناك قيود يمكن أن تحد من حرية الحكومة في فرض سيطرتها، وتوجيه القوى الاقتصادية المختلفة لخدمة المصلحة القومية العامة.

وبمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٤ تم تحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي؛ وتنفيذا للمادة ٢٣ من هذا القانون عدل نظام البنك حتى تتماشى أحكامه مع أحكام ذلك القانون، وأصدر النظام المعدل بعد أن وافقت عليه الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في ٣٠/ ٦/ ١٩٥٠م بالمرسوم المؤرخ في ١٩٥١/ ٤/ ٤م؛ إذ إن من أغراض البنك المركزي للدولة السهر على ثبات قيمة العملة المصرية والتعاون مع السلطات العامة في المسائل السياسية النقدية والمصرفية، فقد اقتضى ذلك القانون ربط رأس مال البنك الأهلي واحتياطاته بقاعدة العملة المصرية، أي بالجنيه المصري بحيث يقوم رأس مال البنك واحتياطاته بهذه العملة بعد أن كان مقوما بالجنيه الإسترليني، وكان لا بد - لكي تستمر خطة التنمية في طريقها - من التفكير في إصلاح الجهاز المصرفي إصلاحًا جديدًا، لم يكن من المعقول أن نعتمد في تمويل خطة التنمية على فروع البنوك الأجنبية التي كانت تشكل القطاع الأكبر من الجهاز المصرفي التي كانت دائما تعارض كل تقدم اقتصادي في مصر للإبقاء عليها سوقا مفتوحة لمنتجات بلادها. ومصدرا للمواد الخام لصناعتها.

لذلك أصبح إصلاح الجهاز المصرفى المصرى وتنسيقه بالطريقة التى تتلاءم مع مطالب وضرورات التنمية الاقتصادية أمراً حتميا ،فإذا كانت موارد هذه الفروع ومكانتها قليلة كان من الممكن تجاهلها ، ولكن فى ظل هذه الحالة وهيمنة رأس المال الأجنبى أصبح من الضرورى القضاء على هذه الهيمنة حتى تضمن إتمام خطة التنمية الاقتصادية .

لقد انطلقت قوانين التمصير من عدة دوافع يمكن توضيحها فيما يلى :

ما إن سحبت الدول الصناعية الغربية والبنك الدولى موافقتها على تمويل مشروع السد العالى- الذى كان يمثل بالنسبة لمصر أملاً كبيراً فى إحداث التنمية الصناعية والزراعية ، بعد أن أثبتت كل الدراسات الفنية والهندسية الفائدة الاقتصادية للمشروع- لا لشيء سوى لأن مصر قد اتبعت سياسة رائدة للحياد الإيجابى وعدم الانحياز، بالإضافة إلى مساندتها لقوى التحرر العربى والعالمى ؛ مما قد يسبب قلقا بالغا لدى سياسة الدول الغربية على مستقبل علاقة هذه الدول الغربية على مستقبل علاقة هذه الدول ومصالحها التقليدية فى منطقة الشرق الأوسط بل ودول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا .

لذلك كان أشد ما أثار غضب هذه الدول الغربية - فى هذا الصدد - عقد مصر صفقة السلاح التشيكية التى كان يمولها الاتحاد السوفيتى ، فكان لا بد من الانقضاض على هذا النموذج الخطر الذى

أصبح محط أنظار ومثار حركات التحرر الوطنى فى دول العالم الثالث، ولأن كل نجاح قد يحققه النظام المصرى الجديد سيكون دعما للاتجاه المناوئ لقوى الاستعمار الغربى، ومثالا يحتذى من بقية الدول المغلوبة على أمرها، فكان تآمر الدول الغربية ضد نجاح هذا النظام فى إقامة ذلك المشروع الحيوى الكبير - على ضفاف النيل فى أسوان بسحب تمويل المشروع - مبرراً مباشراً أفلح قائد الثورة فى استخدامه بذكاء لاستعادة أهم الموارد الاقتصادية الحيوية فى مصر حينئذ، بعد أن طال النهب الاستعمارى له؛ حيث استطاع المستعمر أن يسخر كل موارد مصر لخدمة هذا المورد منذ أن تأسست شركة قناة السويس فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٥٨م، فكان إعلان تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦م بقرار جمهورى بمثابة الضربة القاصمة التى وجهت للتواطؤ الاستعمارى وللنفوذ الأجنبى المسيطر والبداية الحقيقية للانطلاق نحو التحرر الاقتصادى.

وكان من نتيجة هذا الخط السياسى الجديد وتأميم قناة السويس أن تآمرت إنجلترا وفرنسا مع العدو الصهيونى القابع فى أرض فلسطين العربية لشن عدوان ثلاثى مسلح على مصر بغرض تأديب ثورتها وتدمير هذا النموذج الخطر، والحيلولة دون استشرائه، وأتبعت ذلك بفرض حصار اقتصادى على مصر فى الخارج. وذلك عن طريق تجميد أرصدتها النقدية المودعة فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، ورفض الأخيرة بيع فائض حاصلاتها الزراعية

التى كانت تعتمد عليه مصر لاستكمال حاجتها من المواد الغذائية ؛ بحيث أصبح من غير المجدى استمرار تعلق الآمال على أى مساهمة جدية من جانب رأس المال الغربى فى إحداث تنمية اقتصادية فى مصر، خاصة بعد أن وضح موقف البنوك الأجنبية فى مصر، التى كانت تسيطر - عندئذ - على النسبة العظمى من عمليات الائتمان.

وهكذا فإن الجهاز المصرفى كان يتصف باتساع ملكية الأفراد له بالإضافة إلى غلبة الملكية الأجنبية الأمر الذى أدى إلى سيطرة البنوك الأجنبية على عمليات الائتمان وإلى اقتصار معظم عمليات هذه البنوك على تلك التى تضمن أكبر نسبة ربح ممكنة، لذلك نجد أن اهتمامها كان مركزا على تمويل عمليات التجارة الخارجية دون تمويل الاستثمارات الصناعية والزراعية الجادة، إلا أن الأمر لم يقتصر على ذلك فلقد كانت السيطرة الأجنبية السائدة فى هذا القطاع تشكل منفذاً واسعاً للسيطرة على النشاط الاقتصادى القومى بصفة عامة؛ بحيث كانت تدار عجلة النشاط الاقتصادى المصرى فى خارج مصر، فلقد كانت القرارات المهمة للبنوك الإنجليزية والفرنسية لا بد أن تعتمد من قبل مراكزها الرئيسة فى الخارج.

كذلك فإن قرارات البنك الأهلى المصرى التى تتعلق بالقروض والاستثمارات التى تزيد على ١٠٠ ألف جنيه كان لا بد أن تعرض على لجنة الإدارة بلندن، ومن ثم فقد جاء دور تلك البنوك فى تنمية الاقتصاد القومى محدوداً كماً ونوعاً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه البنوك كانت كثيرا ما تستخدم من أدوات الضغط الاقتصادى لدرجة أنها أحيانا كانت تضحى بعامل الربح مقابل تحقيق أهداف سياسية تكلف بها من قِبَل مراكزها الرئيسة فى الخارج.

فقلد عمدت القوى الاستعمارية - التى كانت هذه البنوك تعمل وفقا لما تمليه عليها إدارتها - إلى عدم تمويل محصول القطن عقب تأميم شركة قناة السويس والتى تقصد بها شل حركة القطن المصرى وتدهور أسعاره وخلق حالة من التذمر والاضطراب، فأصبح من الضرورى إعادة النظر فى أمر البنوك الأجنبية التى تتعامل بأموال مصرية وتحقق أرباحها من أموال المصريين ولا تتورع عن تحطيم اقتصاد مصر، وقد لوحظ إحجام بعض البنوك الأجنبية عن تمويل القطن منذ بداية الموسم واستخدمت أموالها المعطلة فى حيازة أذون الخزانة، فكان لا بد - بطبيعة الحال - أن تلقى البنوك المصرية العبء على البنك المركزى فلجأت إلى الاقتراض منه، وفى نهاية الأمر لم يكن ثمة قصور عن تلبية أى طلب معقول فى محيط الائتمان التجارى.

والعجيب أن هذه البنوك لم يكن لها رأس مال، فمجموع رؤوس الأموال للبنوك الأجنبية يصل إلى ٢٢٠٤٤٣٠ جنيهاً، جزء منها حول إلى مصر، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هذه البنوك تتعامل فى ٩٦٥٩٦٩٤٠جنيهاً منها أموال المصريين تمثل إما ودائع للأفراد والحكومة وأما ودائع لأجل وإما قروضاً من البنك الأهلى . وكان لا

بد أن تنتهى هذه الأوضاع غير الطبيعية وأن تنتقل أموال المصريين إلى أيدى المصريين، ومن ثم كان لا بد من مواجهة الموقف، ولم تجد حكومة الثورة حرجا من فرض الحراسة فى نوفمبر سنة ١٩٥٦م، على الممتلكات البريطانية والفرنسية إثر عدوانهما المسلح سنة ١٩٥٦م، ثم قيامها بعد ذلك بحركة التمصير التى شملت هذه الممتلكات بالإضافة إلى جميع البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية وذلك بإجبارها على أن تتحول إلى شركات مساهمة مصرية يمتلك المصريون جميع أسهمها وذلك فى غضون خمس سنوات .من هنا بدأ رأس المال المصرى يحظى بمكانة الصدارة فى البنك الأهلى المصرى، إلا أنه فى الوقت ذاته لم يصل سوى ٥٠٪ أو أكثر من ذلك بقليل، والجدول التالى يوضح بيانًا عن مساهمى البنك المصرى فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧م.

بيان مقارن عن مساهمى البنك الأهلى المصرى

	١٩٥٥/١٢/٣١		١٩٥٦/١٢/٣١		١٩٥٧/١٢/٣١	
أولاً: من حيث الجنسية	عدد الأسهم	النسبة	عدد الأسهم	النسبة	عدد الأسهم	النسبة
مصريون	١٥١٣٩٨	٥٠,٧٢	١٦٧٠٥٧	٥٥,٩٤	١٧٤٧٢٢	٥٨,٤٨
فرنسيون	٤٦٠٦٩	١٥,٤٤	٤٢٥٤٠	١٤,٢٥	٤٠٨٠٣	١٢,٦٦
يونانيون	٣٧٢٨٠	١٢,٤٩	٣٦٨٢٧	١٢,٣٣	٣٤٥٦٦	١١,٥٧
بريطانيون	٣٢٦٣٠	١٠,٩٣	٢٦٥٧٣	٨,٩٠	٢٥٨٩٧	٨,٦٧
جنسيات مختلفة	٣١١١٤	١٠,٤٢	٢٥٦١٧	٨,٥٨	٢٢٧٧٩	٧,٦٢
الجملة	٢٩٨٤٩١	٪١٠٠	٢٩٨٦١٤	٪١٠٠	٢٩٨٧٧٧	٪١٠٠
ثانيا: الإقامة	الأسهم	النسبة	الأسهم	النسبة	الأسهم	النسبة
مصر	٢٠٨٧٠٣	٦٩,٩٢	٢١٩٣٠٨	٧٣,٤٤	٢٢٠٩٩١	٧٣,٩٧
فرنسا	٣٧٠٥٣	١٢,٤١	٣٢٨٨٠	١١,٠١	٣١٦٧٥	١٠,٦٠
بريطانيا	٢١٩٠٧	٧,٣٤	١٦٦٩٣	٥,٥٩	١٦٤٤٣	٥,٥٠
اليونان	٨٣٩٩	٢,٨١	٨٣٧٢	٢,٨٠	٨٥٣٠	٢,٨٥
بلاد أخرى	٢٢٤٢٩	٧,٥٢	٢١٣٦١	٧,١٦	٢١١٣٨	٧,٠٨
الجملة	٢٩٨٤٩١	٪١٠٠	٢٩٨٦١٤	٪١٠٠	٢٩٨٧٧٧	٪١٠٠

وقد أشار نائب المحافظ أنه قد ترتب على إغلاق فرع البنك فى لندن أن وقع الاختيار على بنك ميدلاند ليميتد بلدن ليكون وكيلا عن البنك فى العمليات المصرفية العادية وكذلك المساعدة فى انتقال ملكية الأسهم بعد التأكد من صحة التنازل من الناحية القانونية وموافاة البنك الأهلى بطلبات التحويل وبأسماء ذوى الشأن وموافقة مجلس الإدارة.

ولعل ما قام به موظفو البنك الأهلي المصرى فرع السودان رد فعل مباشر للأحداث السابقة ؛ فقد أرسلوا تلغرافيًا إلى السيد زكى سعد محافظ البنك يشكون من مدير الفرع المستر سميث الإنجليزى عقب الاعتداءات المنكرة لبريطانيا على مصر وأظهروا خوفهم من أن يعمل ما يضر بالبنك وهو مؤسسة مصرية لذلك يلتمسون تغيير هذا المدير وكذلك وكيله المدعو ميكاليدس اليوناني والمتجنس بالجنسية البريطانية وكان رد محافظ البنك فوراً أن أصدر تعليمات إلى السيد عبد الغنى الجميل مساعد مدير البنك فرع الخرطوم بتسلم أعمال الفرع بدلاً من المدير المذكور

كذلك أثيرت قضية السيد إدوارد بريس Edwerd Press الذى كان يشغل وظيفة وكيل محافظ البنك الأهلي المصرى ثم المستشار الفني للبنك، واستمر يشغل وظيفة وكيل المحافظ حتى بلغ سن ٥٥ سنة وهي سن التقاعد في البنك وقد صرف له مكافأة نهاية الخدمة في ٢ أبريل ١٩٥١م وبعدها استمر يشغل منصب وكيل المحافظ حتى ١ مارس ١٩٥٦م ثم عين مستشارا فنيًا حتى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٦م وهو تاريخ فصله من البنك وذلك بناء على المادة ٢٧ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦م التى تنص على أنه يجوز لأصحاب الأعمال فصل الرعايا البريطانيين والفرنسيين بدون إعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى في حالة وجود عقد لمدة معينة ويجب أن تدفع إلى الحارس المبالغ المستحقة للمستخدم بوصفها مكافأة عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام أو المستحقة على

صندوق الادخار ويسلم صاحب الشأن كل المبلغ أو بعضه دفعة واحدة أو على دفعات مقسطة وتنفيذا لهذه المادة تم بالفعل إصدار قرار بالاستغناء عن المستر إدوارد بريس عن أعماله في البنك.

ب- قوانين التمصير ١٩٥٧ :

لكل ما سبق لم يتردد عبد الناصر في تمصير البنوك الأجنبية والوكالات التجارية التي كانت تخضع لكل من بريطانيا وفرنسا، سواء رد فعل طبيعيًا على امتناعها عن تمويل محصول القطن أو إجراء عقابيًا مقابل للخسائر التي لحقت بمصر من جراء العدوان الثلاثي، فأصدر مجموعة من القوانين حملت أرقام (٢٢ و٢٣ و١٢١ و١٦٢) لعام ١٩٥٧، وتقضى بأن تتخذ البنوك التي تعمل في مصر شكل شركات المساهمة، وأن تصبح جميع الأسهم مملوكة للمصريين، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ٥٠٠ ألف جنيه، وأن يكون جميع أعضاء مجلس إدارتها مصريين، وقد منحت تلك القوانين البنوك والشركات الأجنبية الأخرى (شركات الدول غير المعتدية) التي لا تتوفر فيها الشروط السابقة فترة خمس سنوات لتتلاءم مع الوضع الجديد، وأن تطبق تلك القوانين منذ البداية على جميع الشركات الجديدة.

وكانت تلك القوانين كفيلة بإحداث تغييرات فعالة في مسار الاقتصاد المصرى، لأن رأس المال الأجنبى (خصوصًا الإنجليزى والفرنسى) كان يسيطر سيطرة شبه كاملة على القطاع الصناعى والتجارى وعلى عمليات التأمين، كما كانت البنوك الأجنبية

تتحكم تحكمًا مطلقًا فى حركة الاقتصاد المصرى، وفقًا لمصالحها الخاصة ورؤية فروعها الرئيسة فى العواصم الأوربية، ومن ناحية أخرى فإن رجال المال والأعمال الأجانب كانوا يسيطرون على أغلبية مقاعد مجالس إدارة المؤسسات والشركات الكبرى والبنوك، وعلى معظم المناصب العليا بها.

وفى ١٥ يناير عام ١٩٥٧م خطت الحكومة خطوتها الحاسمة فأصدرت قانونا يقضى بتمصير جميع البنوك الأجنبية فى مصر وهو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧م. وكان ذلك القانون هو النهاية الحتمية لتاريخ البنوك الأجنبية فى مصر بعد أن ظلت مائة عام بدأتها من سنة ١٨٥٦ وهى تعبث بالاقتصاد المصرى فقد تبين أن بعض تلك البنوك كان أداة لتسهيل تهريب الأموال إلى الخارج، كذلك قيل إنه كان لبعض تلك البنوك نشاط سياسى مريب، وإنها كانت تستخدم سفاراتها الأجنبية فى حمل مراسلاتها إلى الخارج، كذلك اتضح من واقع محفوظات البنوك التى وضعت عليها الحراسة أنها درجت - منذ زمن طويل - على منح القروض لعملائها بناء على أوامر تأتيها مباشرة من الخارج؛ لذلك كانت تبسط يدها لعملائها من الأجانب وتقبضها عن عملائها من المصريين، فاتهمت بذلك على توجيه الاقتصاد وفقا لما تمليه السياسة الأجنبية.

وقبل صدور قوانين التمصير الثلاثة بيومين اثنين أى بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٧ صدر قانون رابع لإنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة- التى قامت بشراء أسهم الفرنسيين والبريطانيين فى البنك الأهلى

المصرى-، كما صدر قرار جمهورى فى نفس التاريخ بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى وتهدف تلك القوانين الخمسة إلى تحرير الاقتصاد القومى من السيطرة الأجنبية وعلى وضع خطة شاملة للنهوض الاقتصادى.

كان من نصوص القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ "منح البنك الأهلى المصرى سلطة الرقابة على البنوك: وقد ترتب على إصدار قانون تمصير البنوك إعداد مشروع جديد للبنك المركزى يراد به دعم سلطة البنك فى الرقابة المصرية على البنوك"، وقد صدر بالفعل قانون دعم البنك المركزى الذى منح البنك الأهلى رقابة جدية على البنوك وسلطات واسعة فى الرقابة فتمتنع البنوك من الإقراض على أسس غير سليمة ويترك أبواب الاستثمار فى الجمهورية العربية المتحدة مفتوحة أمام مواطنى الدولة العربية الشقيقة فمصر تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية ولا بد فيها من تشجيع رءوس الأموال العربية خاصة والأجنبية عامة فى نواحى التعمير المختلفة مع استثناء البنوك وشركات التأمين نظرا لما للمؤسسات الأخيرة من سيطرة وحساسية فى اقتصاديات البلاد. وبعد إجراء عملية التمصير صرح الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية بإنشاء إدارة خاصة فى البنك الأهلى المصرى (البنك المركزى) ترجع إليها البنوك للاستعلام عن مركز العملاء الذين يطلبون الحصول على قروض وتتولى هذه الإدارة الاستعلام عن مركزهم ومعاملاتهم مع البنوك الأخرى حتى لا يلجأ البعض إلى الاقتراض من أكثر من بنك تحت

ستار أنه يتعامل مع هذا البنك وحده ثم يعجز عن الوفاء بالتزاماته للبنوك كلها.

جـ- إجراءات التمصير:

أجاز قانون التمصير لوزير المالية والاقتصاد (الاقتصاد والتجارة الآن) أن يمنح البنوك الأجنبية التى كانت تزاول الأعمال المصرفية فى مصر مهلة لا تجاوز الخمس السنوات، للانتهاء من إجراءات التمصير، وتنفيذ جميع الأحكام التى استحدثها القانون. إلا أن اللائحة التنفيذية لقانون التمصير، عادت فحددت مدة شهر واحد فقط امتدت بعد ذلك إلى شهرين لتمصير البنوك الأجنبية (البنوك الإنجليزية والفرنسية أى التى كان يمتلكها الأعداء)، أما البنوك الأجنبية الأخرى غير المملوكة للأعداء فقد حددت اللائحة لتمصيرها مدة سنة كاملة يجوز أن تمتد إلى خمس سنوات بقرار من وزير المالية والاقتصاد.

يرجع هذا الاختلاف بين ما قرره القانون وما قررته لائحته التنفيذية إلى أن بنوك الأعداء، عندما صدر قانون التمصير، كانت موضوعة تحت الحراسة، التى استلزمت ظروف العدوان فرضها، والتى كانت الحكومة بموجبها تباشر إدارة هذه البنوك نيابة عن أصحابها، حتى تحول دون قيام الآخرين بما من شأنه أن يعود بالضرر على مقومات الاقتصاد المصرى.

وطبيعى أن تكاليف هذه الحراسة، وما تقتضيه من مصروفات يستلزمها استمرار هذه المؤسسات فى مباشرة نشاطها، كانت

تخصم من الإيرادات التى تحققت فى أثناء فرض الحراسة كأية مصروفات إدارية عادية ، وقد لاحظت الحكومة أنه لا يوجد ما يبرر استمرار فرض الحراسة على هذه البنوك بعد صدور قوانين التمصير ، أو إعطاء القائمين بالحراسة عليها مهلة طويلة للقيام بإجراءات التمصير ، طالما ليس هناك مفر من تحويلها إلى مؤسسات مصرية إن عاجلاً أو آجلاً ، ومن ثم فقلت تكاليف الحراسة العامة على أموال رعايا الأعداء بالقيام بإجراءات تمصير هذه البنوك فوراً ، دون الانتظار حتى زوال الظروف التى استدعت فرض الحراسة عليها . وأصبح من الضرورى أن تقوم الحراسة العامة ببيع هذه البنوك الأجنبية - التى يمتلكها الأعداء- للبنوك المصرية التى تباشر الأعمال المصرفية فعلاً ، أو لبنوك مصرية أخرى تنشأ لهذا الغرض بالذات ، بعد تقييم أصولها والتزاماتها .

وفى إطار تداعيات العدوان وضعت الدولة تحت الحراسة أحد عشر مصرفًا تجاريًا تابعة لكل من بريطانيا وفرنسا ، كان أهمها بنك موصويرى Mosseri ، وبنك الكريدى ليونيه Crédit Lyonnais ، وبنك الخصم الباريسى D'escompte De Paris ، والبنك العقارى Land Bank ، وبنك الرهونات Mortgage Bank ، وبنك إيونيان Ionian ، وبنك بركليز ، والبنك الشرقى Eastern Bank ، والبنك العثمانى Bank Ottoman ، وقد بلغ مجموع رأس مال تلك البنوك نحو ٢,٣ مليون جنيه . ولإتمام عملية التمصير تم بيع المصارف الموضوعة تحت الحراسة إلى مصارف مصرية ؛ حيث بيع

بنك باركليز إلى المؤسسة الاقتصادية واتخذ اسم بنك الإسكندرية ، وأدمج بنكا الكريدى ليونيه والخصم الأهلى الباريسى وبيعا إلى بنك القاهرة ، كما بيع البنك العثماني وبنك إيونيان إلى بنك الجمهورية ، أما بنك التضامن المصرى فقد اشترته شركة التضامن المالى التى سميت بنك التضامن المالى ، كذلك قام التجار والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بشراء البنك الشرقى وسمى بنك الاتحاد التجارى .

فى ٢٩ أبريل صدر قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٥٧م وخول الحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين سلطة بيع وتصفية منشآتهم ، وفى نفس التاريخ باع الحارس العام إلى المؤسسة الاقتصادية أسهم البنك الأهلى المصرى المملوكة للرعايا البريطانيين والفرنسيين والأستراليين ، وقد وافق الحارس العام فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٨م بالنسبة للأسهم التى لم يتم تسليمها للبنك لاتخاذ إجراءات نقل ملكيتها إلى المؤسسة الاقتصادية بسبب وجودها فى مصر أو أنها مودعة بالخارج على اتباع الإجراءات الآتية :

١ - إخطار كل من بنك ميدلاند بلندن وبنك دى فرانس بباريس بقرار بيع أسهم الرعايا البريطانيين والأستراليين والفرنسيين إلى المؤسسة الاقتصادية .

٢ - حصر كمية الأسهم المملوكة للرعايا البريطانيين والفرنسيين من واقع سجل المساهمين على أن يستبعد من هذه الكمية عدد

الأسهم المملوكة لهؤلاء الرعايا بملف الأوراق المالية الخاص بالمؤسسة الاقتصادية لدى بنك الإسكندرية بالقاهرة .

٣- يقوم البنك بعد إتمام الحصر المشار إليه بإصدار شهادات باسم المؤسسة الاقتصادية بعدد الأسهم المملوكة للرعايا البريطانيين والفرنسيين التى لم يتم نقل ملكيتها فى سجل المساهمين على أن يذكر بهذه الشهادات أنها أصدرت بدلاً من الأسهم سالفة الذكر .

٤- إخطار مراسلى البنك فى الخارج بأرقام شهادات الأسهم الملغاة وإخطار البورصات المختلفة التى تتداول فيها هذه الأسهم وإخطار أصحاب تلك الأسهم إذا كانت محلات إقامتهم معروفة للبنك

والواقع أن الانتقاد الوحيد الذى يمكن أن يوجه لقانون التمصير هو طول المهلة التى أجاز منحها لهذه البنوك لاستكمال إجراءات تمصيرها ، إلا أنه يمكن القول : إن تحديد هذه المهلة بفترة خمس سنوات ، كان يستند إلى كثير من المبررات الاقتصادية .

ولعل أحد هذه المبررات ، هو الرغبة فى الانتظار حتى تتضح الآثار التى يمكن أن يؤدى إليها تمصير بنوك الأعداء ، وما ينجم عن ذلك من مشاكل تطبيقية ، يمكن الاسترشاد بها عند البدء فى تمصير بقية البنوك ، فقد كان يخشى من حدوث اضطراب فى الجهاز المصرفى ، وتعثر فى إجراءات التمويل المعتادة فى أثناء التمصير ، خاصة أن بنوك الأعداء رغم قلة عددها كانت تسيطر على القدر الأكبر من النشاط المصرى الذى تزاوله جميع البنوك الأجنبية فى مصر .

في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في البنك الأهلي في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٧م بشأن تطبيق القانون رقم ٢٢لسنة ١٩٥٧م الخاص ببعض الأحكام الخاصة لمزاولة عمليات البنوك أثيرت مسألتان وهما :

١- مدى جواز التنازل عن ملكية الأسهم لصالح أجنبي خلال المهلة المنصوص عليها في المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧م.

٢- مدى جواز التصديق على التنازل عن ملكية الأسهم لصالح أجانب قاموا بإجراءات الشراء قبل صدور القانون والقرار الوزارى واقترح المجلس بالنسبة للأسهم في الخارج أن تتساهل رقابة النقد فتسمح للمصريين بشراء أسهم البنك الأهلي المصرى في الأسواق الأجنبية وفي ذلك مصلحة محققة؛ إذ يحصلون عليها بسعر منخفض وهذا مما يساعد على إجراءات التمصير

وقد أحالت وزارة المالية والاقتصاد الموضوع إلى مجلس الدولة للفتوى في ١ ديسمبر ١٩٥٧م وقد أفتى بأنه أولاً :يجوز التنازل عن أسهم البنك الأهلي المصرى في أثناء الانتقال (خمس سنوات بناء على كتاب وزارة المالية والاقتصاد المؤرخ في ١٩٥٧ / ٦ / ٤م) إلى أجانب باستثناء الرعايا البريطانيين والفرنسيين وفقًا لحكم الأمرين العسكريين رقمي ٥ ، ٥ب لسنة ١٩٥٦م. ثانيًا : يجوز التصديق على التنازلات التي تمت قبل صدور القانون رقم ٢٢لسنة ١٩٥٧م لصالح أجانب باستثناء الرعايا المشار إليهم في البند السابق. ثالثًا :

بالنسبة للأسهم الموجودة فى الخارج والتى يقوم فيها بنك ميدلاند وبنك فرنسا والتى بمقتضاها يقوم البنكان الأخيران بإجراءات التنازل عن ملكية أسهم البنك الأهلى المصرى نيابة عنه كما لا يجوز للمصريين شراء أسهم البنك الأهلى المصرى من فرنسا أو بريطانيا .

أثر التمصير على الجهاز المصرفى خاصة البنك الأهلى

فى حوار مع وزير المالية الدكتور القيسونى فى النادى التجارى، أجاب أن التمصير كان يجب أن يتم منذ مدة طويلة، وقد كانت تعليماتنا إلى الحراس هى إعطاء الفرصة للرؤساء المصريين الكبار لتولى المناصب الرئاسية التى لم تكن متاحة لأبناء البلد من قبل، فمنذ عهد قريب كانت المناصب الرئيسة فى البنك الأهلى مثلا من أول المحافظ إلى السكرتير العام فى أيد أجنبية، غير أننا - رغم هذا - استطعنا أن نثبت للعالم أنه يمكن أن يسير العمل بالأيدى المصرية الناضجة وفى بدء حركة التمصير ظن الأجانب أننا سنفشل، - ولاسيما أن بعض الشركات أبدت أعذاراً واهية، ومنها: عدم وجود مهارات كافية لدى المصريين تستطيع أن تقوم بأعمال هذه الشركات- ولكن أثبتنا لهم العكس، وإذا كان لا بد لرأس المال الأجنبى أن يأتى لكى يسيطر على سوقنا واقتصادنا وحياتنا، فلا داعى لرأس المال هذا، فشركات التأمين والبنوك كانت مراكز تحكم وكان يمكنها أن تخلق كارثة، وهكذا كان لا بد لنا من التمصير.

كما صرح الدكتور أحمد أبو العلا وكيل محافظ البنك الأهلى

المصرى أننا يجب أن نواجه الحرب الاقتصادية التى يشنها علينا الاستعمار بعزيمة قوية، وأن نعمل متكاتفين لكسب هذه الحرب، كما كسبنا الحرب السياسية من قبل.

يمكن القول: إن الهدف الرئيس من تمصير البنوك - ومنها البنك الأهلى المصرى - كان سلب إرادة الأجانب فى هذا المجال وإيقافهم موقف العاجز عن القيام بأى تصرفات قد يكون فيها ما يضر بالمصلحة الاقتصادية القومية، ولا شك أن التمصير من هذه الناحية بالذات قد حقق ما تهدف إليه الحكومة إذ لم يعد هناك أى ارتباط بين البنوك الأجنبية القائمة فى مصر ومراكزها فى الخارج، كما لم تعد سياسة هذه البنوك تملى عليها من الخارج أو تهدف إلى تحقيق مصلحة أجنبية، وإنما قضى التمصير على كل هذه الاتجاهات الضارة التى كانت تتصف بها سياسة البنوك الأجنبية فى مصر قبل التمصير، وأصبحت جميع البنوك القائمة فى الطريق إلى أن تسودها اتجاهات مصرية خالصة (إدارة ورأس مال) يديرها مصريون يعملون على تحقيق مصلحة المساهمين فى إطار المصلحة العامة وتوجيهات البنك المركزى (البنك الأهلى).

ولم يكتف مشرع التمصير بضرورة جعل أسهم الشركات المساهمة التى تزاول الأعمال المصرفية أسهما اسمية وقصر ملكيتها على المصريين، ولكنه جعل من الضرورى أيضا أن يكون جميع أعضاء مجالس الإدارة فى هذه الشركات وكذلك جميع المسئولين عن الإدارة فيها من المصريين وبذلك تصطبغ البنوك نتيجة لما

استحدثه مشرع التمصير من أحكام بصبغة مصرية خالصة فى كل من رأس مالها وإدارتها، وتحول جميع اتجاهاتها المالية والائتمانية لتحقيق مطالب التنمية الاقتصادية لما فيه خير الاقتصاد القومى.

ولعل من أهم آثار التمصير على الجهاز المصرفى بدء الاعتماد على نفسه فى علاج مشاكل سيولته، وانتهاء علاقة التبعية التى كانت تربط فروع البنوك الأجنبية فى مصر بمراكزها فى الخارج، التى كانت غالبا ما تتجاهل تعليمات البنك المركزى وتوجيهاته اعتمادا على مساعدة مراكزها الرئيسة فى الخارج، ومعنى انتهاء تلك العلاقة بفضل التمصير يعطى البنك المركزى (البنك الأهلى) أداة فعالة للسيطرة على الجهاز المصرفى الجديد، وتوجيهه الوجهة التى تتفق مع السياسة الائتمانية التى يقررها بعد أن كان عاجزا عن ذلك إلى حد كبير.

ويمكن القول: إن تمصير البنوك الأجنبية - ومنها البنك الأهلى - كان نقطة تحول فى الإدارة النقدية والمصرفية فى مصر، فقد وضع أساسا قويا يمكن أن يقوم عليه إصلاح الجهاز المصرفى للوصول به إلى المستوى الأفضل إذ أصبح من اليسير بعد التمصير أن توضع الخطط وترسم المناهج التى تلزم بإصلاح الجهاز المصرى، دون أن يقابل تنفيذها بأى عقبات تثيرها المصالح الأجنبية التى كانت تسيطر عليها من قبل، وأصبح من اليسير أيضا أن يزاول البنك المركزى رقابة على الجهاز المصرفى ككل، وأن يعمل على تنظيم الائتمان وتوجيهه بالطريقة التى تتفق وحاجة الاقتصاد القومى، وأن

يلجأ فى ذلك إلى جميع الطرق والأساليب الكمية والكيفية التى تحقق مطالب خطة التنمية الاقتصادية دون أن يفت فى عضده احتمال فشل سياسته وأساليبه، نتيجة لعدم إمكان السيطرة على القطاع الأجنبى من الجهاز المصرفى كما كان عليه الحال من قبل.

خلاصة القول: إن التمصير أدى إلى كثير من النتائج الطيبة؛ إذ قضى على نفوذ الأجانب وسيطرتهم على الجهاز المصرفى واصطبغت معظم البنوك بصبغة مصرية فى كل من رأس مالها وإدارتها، وتحولت جميع اتجاهاتها الائتمانية لتحقيق مطالب خطة التنمية الاقتصادية، وبدأ الجهاز المصرفى يعتمد على نفسه فى علاج مشاكل سيولته وظهرت وحدات مصرفية جديدة قوية زادت من ترابط الجهاز المصرفى وقدرته على مواجهة الأزمات النقدية والمصرفية، ولم تعد أرباح البنوك الأجنبية - التى تم تمصيرها - تحول إلى الخارج فى كل عام، كما كان الحال من قبل، وزالت جميع مظاهر العنصرية فى التمويل والتوظيف التى كانت تتميز بها سياسة تلك البنوك إزاء المصريين من العملاء وبدأ ينشأ بين البنوك التجارية المصرية والبنوك المتخصصة تعاون يهدف إلى تمكين الأخيرة من القيام بدورها على خير وجه.

الفصل الرابع :

تأميم البنك الأهلى وتقسيمه

التأميم لفظ مشتق من الأمة أى ملكية الأمة للمشروعات الاقتصادية، ولما كانت الحكومة في أى مجتمع منظم هي التى تنوب عن الأمة في تمثيل مصالحها فإن التأميم يقصد به عادة : "ملكية الحكومة للمشروعات التى كانت تملكها من قبل جماعات أو شركات أو أفراد مقابل دفع التعويض المناسب" .

وتأميم الحكومة للمشروعات الاقتصادية يكون هدفه عادة القضاء على الاحتكار سواء كان محليًا أو أجنبيًا ونجد أن هذين النوعين من الاحتكار يكثران عادة في البلاد المتخلفة التى بقيت أمدا طويلا تحت حكم الاستعمار، وهو الذى مكن للمصالح الأجنبية أن تستولى على المرافق الرئيسة، وفى ظل هذه الظروف ينشأ أيضا الاحتكار المحلى؛ إذ يتمكن نفر قليل من أبناء البلاد من دخول بعض ميادين النشاط الاقتصادى ويعاونهم فى ذلك الشعور الوطنى

بمعاونة أبناء البلاد ضد الأجانب المحتلين، ومن هنا ينشأ الاحتكار المحلى ويترعرع.

تعتبر فترة الحرب العالمية الثانية فاصلا واضحا بين طورين من أطوار التأميم فى العالم، ففى فترة ما قبل الحرب كانت السياسة تجرى هادئة يكاد يكون باعثها الوحيد هو التطور الفكرى والاجتماعى والسياسى وظهور نزعات اشتراكية تنادى بالتأميم وسيلة لتحقيق مبادئ الاشتراكية؛ ولهذا لم تتعد سياسة التأميم فى أغلب البلدان التى ظهرت فيها حدود التطبيق الضيق أو البحث النظرى المجرد، أما ما بعد عام ١٩٤٥م فقد شهدت القارة الأوربية موجة شديدة ترمى إلى التوسع فى تطبيق هذه السياسة وتنادى بتعميمها على الصناعات الرئيسة والمؤسسات المالية الكبرى والمرافق العامة. ولم تقتصر هذه الموجة الجارفة على البلدان الأوربية بل شملت العديد من البلدان خارج القارة وإن كان الأمر لم يتعد - فى هذه البلدان - حدود البحث العلمى والجدل المذهبى.

تأميم البنك الأهلى المصرى . .البدايات

فى سنة ١٩٤٧ قامت فكرة شراء البنك الأهلى المصرى وقدر المبلغ اللازم لذلك بسبعة ملايين من الجنيهات، وقيل: إن هذا المبلغ ضخم لا يتوفر للحكومة المصرية، وقد تجددت هذه الفكرة حينما اجتمعت وزارة المالية فى ١٩٤٨ لدراسة مسألة تأميم البنك الأهلى ودار الجدل حول أيهما أفضل تأميم البنك الأهلى أم تحويله إلى بنك مركزى؟ ورأت اللجنة ترجيح فكرة التأميم لما انتاب مشروع زكريا

مهران باشا بشأن تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى من عيوب شديدة لا تحقق رغبات الحكومة ولا تغير وضع البنك الأهلى قبل التحويل وما تتحمله الحكومة من نفقات فى الوقت الذى لم تحصل فيه على سيطرة كاملة على البنك، وأكد محمود بك الدرويش أن تأميم البنك الأهلى المصرى يجب أن يأتى فى المقدمة لأن هذا التأميم هو الذى سوف يضمن للحكومة المصرية تمام الإشراف على نظام النقد فى فترة الانتقال من منطقة الإسترلينى إلى المنطقة الحرة، وبالإضافة إلى هذا أن تدعيم النقد المصرى إذا ما قام به البنك المؤمم حقق لمصر الاستقلال المالى ولا يخفى أن الحكومة البريطانية قد ارتاحت إلى فكرة تأميم البنك الأهلى، لأن لها مصلحة فى ذلك إذ إن هذا الإجراء يمكنها من تخفيض دين مصر الإسترلينى باعتبار أن الدولة المصرية عند التأميم ستحل محل البنك فى ملكية الأرصدة ، ولو أن بعض رجال المال من الحكوميين المصريين يقولون إن الحكومة المصرية لن تتساهل فى دين مصر. ومع ذلك لم تلق فكرة تأميم البنك الأهلى قبولا، وانصرف النظر إلى مشروع تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى.

وقد صرحت الحكومة فى الصحف وفى خطب العرش بفكرة التأميم إلا أنها تقاعست عن تنفيذ تلك الفكرة خاصة بعد أن عمل البنك الأهلى على امتلاك معظم الأرصدة ليضع أمامها عقبة لا تستطيع أن تتخطاها إلا إذا أرادت أن تعرض نفسها لأخطار تسوية الأرصدة التى تصبح دينا للحكومة المصرية على الحكومة البريطانية

ولما عرض زكريا مهران مشروعه إلى تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى نظر إليه رجال الاقتصاد على أنه تأميم ناقص، وقد يكون هذا التأميم الناقص ضروريا لمصر متفقا مع مصالحها فى تلك الفترة.

فقد اعتبر مشروع زكريا مهران هو عبارة عن "نصف تأميم"؛ وإذ كان يقضى بتحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى عن طريق شركة مختلطة تسهم فيها الحكومة بمعظم رأس المال ويترك الباقى للأفراد المساهمين، وقد استبعدت هذه الفكرة فى أول الأمر بسبب أن أعباء ومسئوليات البنك الأهلى - بما له وما عليه- تقع على كاهل الحكومة بما فيها مشكلة الأرصدة الإسترلينية، وذلك أن البنك يمتلك قدرا كبيرا من هذه الأرصدة واشتراك الحكومة فى رأس ماله أو تأميمه يعنى انتقال ملكية هذه الأرصدة بعضها أو كلها إلى الحكومة، ومن ثم تتحول إلى دين بين الحكومتين المصرية والبريطانية وتصبح مسألة البت فيها مبنية على اعتبارات سياسية دون الاعتبارات الاقتصادية، مما قد يحمل خزانة الحكومة أعباء لا ينبغى فتح مجال لتحملها، وخاصة أن أموال البنك مستغلة فى سندات وأذونات الخزانة البريطانية وفى أسهم بعض الشركات البريطانية وهى التى تشكل تلك الأرصدة، وأن التأميم معناه أن تقدم الحكومة المصرية إلى المساهمين من الرأسماليين البريطانيين هبة تزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات ومعناه ربط ميزانية الدولة بمشاكل مالية واقتصادية لا قبل لها بها، وأن الضرورة العاجلة لإصلاح نقدنا هى

إنشاء بنك مركزى تملكه الدولة دون التورط فى حل تلك المشكلة.

في الوقت نفسه رأت الحكومة أن تأميم البنك الأهلي يعنى وضعه تحت تأثير الصراعات الحزبية الداخلية مما قد يؤثر عليه وإن كانت المعارضة داخل مجلس النواب كانت ترى أهمية تأميم البنك الأهلى واعتبرت أن رأى الحكومة به مغالطة واضحة حيث تسمح الحكومة لنفسها بأن تعرض اقتصاديات البلاد للخطر الشديد عن طريق تلاعب البنك المركزى، هذه الحكومة جديرة أيضا بأن تتيح لنفسها التلاعب بما هو أهم من ذلك كله وهو كيان البلاد السياسى، وإذا كانت الحكومة مؤتمنة على كيان البلاد فكيف لا نأتمنها على كيان بنك مركزى يديره المصريون لحساب المصريين؟!

وقد رؤى أيضا أن تأميم البنك الأهلى معناه أن يصبح بنكا حكوميا بحتا، أى: يصبح خاضعا للمؤثرات والتيارات السياسية وليس أضر بالاقتصاد من تدخل الأهواء والاتجاهات السياسية فى شئونه.

فى حين نجد يوسف نحاس بك له رؤيا أخرى حيث يرى أن تأميم البنوك وإن صادفت معارضة قوية فإنها فى الواقع لا تدعو إلى الخطر فى بلد مثل مصر تمتعت طول حياتها بالاشتراكية الحكومية، والحق أن مصر مستعدة بتكوينها ونظامها لتطبيق مبدأ الاشتراكية فى نظام البنك الأهلى المصرى، أى نزع ملكية أسهمه وجعله بنكا حكوميا وسوف يغمر المصريين بأوفى الفوائد، خصوصا أن لمصر من الأخصائيين فى الشئون المالية ما يدعو إلى التفاؤل، وأن البنك

الأهلي قد عجز عن الإشراف على مستوى الأسعار في مصر وعن توجيه الشئون التجارية لما فيه صالح المصريين، فلا بد من تغيير سياسة البنك الأهلي المصرى العقيمة؛ إذ الواقع أن سياسة البنك الأهلي كانت طوع توجيه بنك إنجلترا إليه وما مشكلة الأرصدة الإسترلينية إلا نتيجة لهذه السياسة الإنجليزية دما ولحماً، وما زال البنك الأهلي على ما هو عليه يساير مصلحة إنجلترا دون مصلحة المصريين.

ولعل ما اتجهت إليه الحكومة المصرية أخيرا من معالجتها موضوع البنك المركزى واختيارها مجالا وسطا بين ما كان ينادى به البعض من تأميم البنك الأهلي ومن الداعين إلى تركه حراً تماما، تضمن الاتفاق الأخير الإشراف على سياسة الائتمان مع إفساح الفرص أمام الحافز الشخصى، نقول: قد يكون هذا الاتجاه هو خير ما يتفق ومصلحة البلاد.

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اتجهت الدولة نحو الاشتراكية بشكل محلوظ وسعت بسياستها إلى بناء مجتمع اشتراكى واضح؛ حيث بدأت المشاركة فى العديد من المشروعات الاقتصادية وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى، وقامت بتأسيس المجلس الدائم للإنتاج والمؤسسة الاقتصادية، وأخذت تحاول العمل على نقل الملكيات الأجنبية إلى الشركات المصرية.

أدرك الكتاب المصريون المعاصرون أهمية تأميم البنك الأهلي المصرى من أجل العمل على خدمة المصالح المصرية، ويأتى على رأس

هؤلاء نبيل سدرة محارب الذى دعا فى عام ١٩٥٩ إلى تأميم البنك الأهلى المصرى ونقل ملكية جميع أسهمه للمؤسسة الاقتصادية وإخضاعه تماما لإشراف الحكومة، والواقع أن هذا الاقتراح ليس جديدا فى مجال الدراسة التطبيقية للنظام المصرفى فى مصر، بل اقترحه من قبل كثير من أساتذة الاقتصاد المصريين، وبالرغم من ذلك فقد قابل هذا الاقتراح اعتراضات أولها من جانب الحكومة فى عام ١٩٥٠م؛ بحجة أن مشكلة الأرصدة الإسترلينية توجب تأجيل فكرة التأميم لحين الانتهاء من حلها. وقد أصبح هذا الاعتراض غير مقبول، بعد أن تم الاتفاق المالى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومة البريطانية فى فبراير ١٩٥٩م، الذى أنهى جميع المسائل المعلقة بين الحكومتين بما فيها مشكلة الأرصدة الإسترلينية.

كما واجه دعوة نبيل سدرة محارب اعتراض بعض أساتذة الاقتصاد المصريين خوفا من وقوع البنك الأهلى تحت تأثير الأحزاب السياسية، إلا أن هذا الاعتراض أصبح غير مقبول أيضا بعد أن زالت دولة الحزبية، وأصبح الشعب والحكومة يسيران على نهج واحد، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع أفراد الشعب. مما يؤكد ضرورة خضوع البنك المركزى للسياسة العامة التى تنتهجها الحكومة.

وقد ظهرت آراء معتدلة فى هذا الشأن ترى أن "التأميم" لا يستلزم بالضرورة تأميم البنك الأهلى وخضوعه خضوعا كاملا لإشراف الحكومة. بل يكفى أن يكون تعيين المحافظ ونائبه رهنا بإدارة رئيس الجمهورية، وأن يكون للحكومة مندوبان لهما حقوق

بقية أعضاء مجلس إدارة البنك. وهو الأمر الذى قرره قانون البنوك والائتمان الأخير.

والواقع أن هذه القيود التى قررها القانون لا يمكن أن تكفل - وحدها- اتباع البنك المركزى الخطة التى تراها الحكومة لازمة لتنفيذ سياستها المالية، ما دام بقى اختيار بقية أعضاء مجلس الإدارة رهنا بإدارة الجمعية العمومية للمساهمين، مما قد يجعل عامل المنفعة الخاصة يلعب دوراً فى اتجاههم وقراراتهم ولعله من الأهمية بمكان أن يكون جميع أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلى من الأشخاص الذين تعينهم الحكومة وبخاصة بعد أن بينا تلك السلطات الكبيرة التى منحها القانون لمجلس الإدارة من الإشراف على الجهاز المصرفى وتنظيمه وتوجيهه.

تأميم البنك الأهلى المصرى:

لم يكن قرار تأميم البنك الأهلى المصرى إلا إقرارا لسياسة الواقع، وذلك لأن البنك المركزى فى أى دولة يعد الأداة الرئيسة للسيطرة على الائتمان والإشراف عليه والتصرف فيه، والائتمان فى النظم المصرفية الحديثة هو العصب الحيوى للنشاط الاقتصادى كله، ومن ثم فلم يكن هناك مفر من تحويل الوضع الواقعى للبنك المركزى بوصفه جهازا رئيساً لا بد أن يعمل فى اتساق أو انسجام مع الأجهزة الاقتصادية الرئيسة الأخرى فى داخل الدائرة التى ترسمها السياسة العامة للدولة إلى وضع رسمى تحول فيه الملكية الخاصة إلى ملكية عامة، وذلك من منطلق أن الصفة الغالبة على سياسة الدولة

في عهد حكومة الثورة هي صفة الواقعية ووضع الأمور في نصابها ومحاولة التنسيق والتوفيق بين مختلف أجزاء النظام الاقتصادى الكلي بحيث تعمل كل وحداته بجانب بعضها البعض تحدوها الرغبة في الوْصول إلى نفس الأهداف وتحقيق نفس الأغراض والغايات وهى رفع مستوى البيئة من الناحية المادية والمعنوية.

وقد برر وزير المالية ذلك بقوله: "ترك البنك الأهلى فى شكل شركة مساهمة يملكها الأفراد أمر غير مقبول. أو لا يعقل أن يكون لشركة خاصة كل السلطات الممنوحة للبنك الأهلي... كما لا يعقل أن يسهم الأفراد فى أرباح إصدار البنكنوت وأرباح ما يتم من عمليات النقد الأجنبى لحساب الدولة فى الوقت الذى لا يقوم فيه الأفراد بأى عمل إيجابى في تنفيذ هذه الأعمال التى تعتبر من صميم اختصاصات الدولة.

قد تم التأميم قبل أن يقوم البنكان بتوزيع الأرباح المتحققة خلال ١٩٥٩م والتى بلغت ١,١ مليون لبنك مصر، ٢,٧ للبنك الأهلي. وقد عوض ملاك أسهم البنكين بسندات على الدولة بفائدة ٥٪ مدتها ١٢ سنة، على أساس أسعار الإقفال فى بورصة القاهرة فى ١١ فبراير ١٩٦٠م وقد بلغت قيمة السندات ١١,٤ مليون جنيه لبنك مصر و٨,٩ مليون جنيه للبنك الأهلي".

هذا وغنى عن القول إن تأميم البنك الأهلي جاء متأخراً وإن ٣٩ دولة فى أنحاء العالم المختلفة بما فى ذلك أغلب البلاد الرأسمالية سبق أن قامت بتأميم بنوكها المركزية لدعم نهضتها الاقتصادية

ووضع المصلحة العامة فوق جميع الاعتبارات ومنع سيطرة الأجانب على مرافق الدولة. ولاسيما أن النسبة المئوية لقيمة نصيب الحكومة والهيئات العامة فى رأس مال البنك الأهلى فى ٤ يونيه سنة ١٩٥٩ م لم يتعد سوى ٣٩،٣٦٪..

وقد أصدر رئيس الجمهورية قرارا بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الأهلى إلى الدولة واحتوى القانون على المواد الآتية:

مادة ١ : يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته إلى الدولة.

مادة٢ : تتحول أسهم البنك الأهلى إلى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنوياً، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة يوم ١١ فبراير سنة ١٩٦٠م.

مادة ٣ : يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة إلى تداول أسهمه.

مادة٤ : يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكا جزئيا أو كليا بالقيمة الاسمية بطريقة الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل.

مادة٥ : يعين أعضاء مجلس إدارة البنك وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٦ : يظل البنك الأهلى المصرى البنك المركزى ويستمر فى مباشرة جميع الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧م.

لقد سبقتنا غالبية الدول إلى اتخاذ هذا الإجراء سواء فى البلاد الغربية أو الشرقية حيث تم تأميم ٣٩ بنكًا مركزيًا وتعد الجمهورية العربية الدولة الأربعين بين الدول التى قامت بتأميم بنوكها المركزية مع مراعاة أن المصرف المركزى السورى ملك للدولة.

إن تأميم البنك الأهلى يعتبر تصحيحًا للأوضاع السابقة ووضعا للأمور فى نصابها وكان من المفروض أن يتم تأميمه قبل ذلك بعدة سنوات وقد نادى الكثيرون بتأميمه فى سنة ١٩٥١م باعتباره أمرًا طبيعيًا فى جميع أنحاء العالم إذ إن جميع البنوك المركزية اليوم مؤممة ولا تخضع للحكومة فحسب بل هى مملوكة أيضًا للحكومة.

إن تأميم البنك الأهلى إجراء سليم لم يختلف فيه اثنان؛ على أساس أنه بنك البنوك وكل أعماله من صميم اختصاصات الدولة وهو الذى يشرف على البنوك التجارية وإصدار البنكنوت ويحتفظ بأموال الدولة ولا بد أن تنتقل ملكيته إلى الدولة وسيؤدى ذلك إلى دعم النهضة الاقتصادية التى نسير فيها وإلى استقرار قواعد المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى.

لم يكن صدور هذا القرار مفاجئا أو منقطع الصلة بأحداث سابقة مهدت له. وإنما جاء فى ختام سلسلة من إجراءات تهدف إلى الصالح العام نجملها فيما يلى:

لما كان للبنك الأهلى حق التوجيه والإشراف على البنوك التجارية ومراقبة أعمالها وتحديد النظم والسياسات التى تتبعها ونسبة السيولة التى يجب الاحتفاظ بها ونسبة ما يجب أن تودعه لديه من أموال ؛ لذلك كان مما يتنافى والمنطق أن ينافس هذه البنوك بعد إطلاعه على البيانات الخاصة بها ومن شأن توافر هذه الحقوق لهيئة ما أن تكون منافستها من الهيئات غير المشروعة.

ولما كان من وظائف البنك المركزى - وحده - حق إصدار أوراق النقد وإدارة ما تملكه البلاد من العملات الأجنبية.. ولما كان يفضل هاتين الوظيفتين يحصل على أرباح لم تكن إليها سبيل لولا ما خصته الدولة من هذه الميزة على غيره من المصارف ؛ لذلك كان حصول مساهميه على هذه الأرباح أو على جانب منها لا يتفق والمنطق السليم للملكية الخاصة التى لا يجوز لها أن تجمع إلى حقوقها المشروعة حق استغلال وظيفة عامة.

كذلك ركز البنك المركزى استثماراته فى إنجلترا وترتب على ذلك أن خسر الاقتصاد القومى المصرى نحو مائة وخمسين مليون جنيه بانخفاض احتياطاته مقومة بالذهب. عندما خفضت إنجلترا عملتها عام ١٩٤٩ وبهذا تحمل الاقتصاد القومى خسائر بلغت ما يقرب من ١٨٠ مليون جنيه نتيجة للإدارة الخاصة التى تحكمت فى هذا المرفق المهم قبل إعادة تنظيمه فى فبراير ١٩٦٠م، ومن هنا فإن صدور هذا القانون لا يعتبر عملا صائبا يتفق والصالح العام فحسب بل يعتبر عملا واجباً يقع على عاتق الدولة فنهضت به.

مع تزايد قدرة البنك الأهلى على توجيه السياسة النقدية والتأثير فى مسلك الجهاز المصرفى ومع ازدياد أهمية الدور الذى يلعبه القطاع العام فى النشاط الاقتصادى بات من الضرورة ألا تترك ملكية مثل هذه المؤسسة فى أيدى الأفراد لما قد يكون فى ذلك من تعارض المصالح وهكذا غدا تحويل ملكيته إلى الدولة حاجة ملحة اقتضتها الظروف للسير مع الاتجاه العام لتأميم البنوك المركزية، فضلا عن تسيير مهمة البنك فى القيام بواجباته الأساسية واتباع سياسة نقدية سليمة تتفق مع مقتضيات الاقتصاد الموجه.

على أن ثمة دافعا آخر لنقل ملكية البنك الأهلى إلى الدولة ذلك أن مصرف سوريا المركزى بدوره ملك للدولة، ولا شك أن الاتجاه العام نحو تأميم القوانين السائدة فى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة اقتضى تأميم البنك الأهلى تنسيقا لتنظيم النظم النقدية والمصرفية بين الإقليمين.

وقد اعتبر البعض الآخر أن توثيق العلاقة بين البنك الأهلى المصرى والحكومة أمر راسخ منذ القدم بهدف العمل على تنسيق السياسة المصرفية مع سائر نواحى السياسة الاقتصادية للدولة، ومن ثم كان التأميم لا يعنى سوى مجرد إضفاء الصيغة القانونية على تلك التقاليد العربية الراسخة التى يقوم عليها التعاون الكامل بين البنك والحكومة.

كان أسلوب نقل الملكية هادئا عادلا. إذ اتخذت الدولة سعر إقفال البورصة فى ١٠ فبراير أساسا لتسعير أوراق البنك. وكانت

عندئذ من الأسهم إذا كان الشكل القانوني الذى اتخذه البنك المركزى من تاريخ إنشائه.. هو شكل الشركة المساهمة وبهذا لم يفقد المساهمون شيئا من القيمة التى وصلت إليها أسهمهم بمناسبة نقل الملكية، هذا علاوة على أن البنك درج على صرف (كوبون) ثابت فى خلال كل عام، وفى موعد دورى، وعرف هذا الكوبون بأنه ربح مؤقت. أما جملة الأرباح التى كان يوزعها فكانت بدورها ثابتة إلى حد بعيد، ومن هذه القواعد التى كان يتبعها حين كان مؤسسة خاصة.

فى الحادى عشر من فبراير ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بمقتضاه أصبح البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته إلى الدولة وحولت أسهمه إلى سندات على الحكومة لمدة ١٢ سنة بفائدة قدرها ٥٪ وحدد سعر السند بسعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة فى يوم صدور القانون أى ٢٩ جنيهاً و ٨٠٠ مليم، ويعتبر قانون التأميم رابع التغيرات الرئيسة التى طرأت على نظام البنك منذ إنشائه وكان أول هذه التغيرات تعديل قانونه النظامى فى سنة ١٩٤٠ بما يستهدف التدرج فى تمصيره وثانيها صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى قضى بتكوين لجنة عليا تكون الأغلبية فيها لممثلى الحكومة وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بالنقد والائتمان، أما ثالث هذه التغيرات فقد أحدثه القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أعلنت بمقتضاه اللجنة المشار إليها وعهد بمسئولياتها إلى مجلس إدارة

البنك وأعيد تنظيم عضوية المجلس بما يكفل اشتراك الحكومة الفعلى فى وضع سياسة البنك المركزى.

وأصدر الرئيس قرارا بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦٠م فى شأن تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى، جاء فيه:

نصت المادة الأولى: يشكل مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى من

السيد/ عبد الجليل العمرى محافظًا ورئيسًا لمجلس الإدارة.

السيد/ عبد الحكيم الرفاعى نائبًا للمحافظ.

السيد/ فتحى رضوان، السيد/ مصطفى القللى، السيد/ أحمد منصور، السيد/ سعد الدين طه. السيد محمد بدوى الشيتى(أعضاء).

بدأ البنك الأهلى فى إعداد ٦٠ صورة من قرار تأميمه لإرسالها إلى جميع البنوك المركزية، وقد جرت العادة على ذلك أن يتخذ مثل هذا الإجراء فى حالات التأميم، وتعد الجمهورية العربية المتحدة الدولة الأربعين بين الدول التى قامت بتأميم بنوكها المركزية، ففى ٥٧ دولة بها بنوك مركزية لجأ ٣٩ منها إلى تأميمها واكتفت ١٢ دولة بتحويل بنك إلى شركة اقتصاد مختلط، وظلت فى ست دول فقط مؤسسات عامة.

تأميم البنك الأهلى بين التأييد والمعارضة

ما هو صدى تأميم البنك الأهلى فى الدوائر الاقتصادية؟

كان لتأميم البنك الأهلى صدى واسع بين الدوائر الاقتصادية فى مصر؛ فقد لاقى القرار الكثير من الآراء المؤيدة والمعارضة له.

أما عن الفريق المؤيد للتأميم، فيرى أن تأميم البنك الأهلى خطوة موفقة لإعادة الوضع الطبيعى إلى البنك المركزى للدولة، فالمعروف أن البنك الأهلى كان يقوم بوظائف البنك المركزى للدولة فيصدر الأوراق المالية ويراقب النقد الأجنبى ويحتفظ بالأرصدة الاحتياطية للبنوك التجارية. وكان البنك إلى جانب ذلك يقوم بأعمال تجارية أخرى لا تتفق مع طبيعة البنوك المركزية تجاه قرار التأميم ومن هنا فإن التأميم يقضى على هذا التناقض ويعيد الصفة الرسمية للبنك الأهلى بوصفه بنكًا مركزيًا.

الواقع أن تأميم البنك الأهلى إجراء طبيعى صرف.. خاصة بعد أن سويت مسألة الأرصدة؛ فقد جاء قرار التأميم فى وقته، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن قانون تنظيم البنوك والائتمان فى مصر قد ألقى على كاهل البنك الأهلى اختصاصات ومسئوليات لحماية الاقتصاد القومى والمصلحة العامة، وهى أمور تدخل أصلا فى اختصاصات الهيئات العامة والحكومية.

كما علق البعض: إن السياسة التى أخذ بها وزير الاقتصاد المركزى من ناحية تأميم البنك الأهلى المصرى، سياسة تتسم بالواقع وتدل على سداد فى التفكير وبعد نظر جدير بالتقدير؛ ذلك لأن البنوك المركزية فى عصرنا الحديث لا يمكن أن تدار إدارة تستقل استقلالا تاما عن السياسة التى ترى الدولة أن تتوخى تنفيذها فى سبيل تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة.

وليس هناك شك أن البنك المركزى يعتبر فى عرف الاقتصاديين

والمتعاملين فى أسواق النقد والمال، أنه المقرض الأخير وهو يعتبر السلطة التى تقضى بيدها زمام توجيه شئون النقد والائتمان، ولا يمكن لهذه السلطة أن تعمل بعيدة عن وزارة الاقتصاد ووزارة الخزانة من حيث توجيه هذه الشئون، ومن ثم كان من المنطق أن تعمل الدولة على تأميم البنك المركزى لتضمن بذلك تعاونا وثيقا يجب أن يتوافر توافراً كاملاً بين البنك المركزى والوزارات الحكومية المختصة بشئون النقد والمال، ومن ثم فإن سياسة تأميم البنك الأهلى المصرى سياسة حالفها التوفيق بنفس القدر الذى حالف سياسة تمصير البنوك عقب العدوان الثلاثى.

وأشار الكثيرون إلى مزايا التأميم لمساهمى البنك وذلك لضمان الحكومة لأموالهم التى أصبحت دينا عليها. ولعائدها المرتفع الذى حددته الحكومة بـ ٥٪ من سعر البورصة. ولا شك أن تحول المساهمين إلى حملة للسندات يجعلهم فى وضع أكثر امتيازاً وضماناً.

ثمة فريق ثان أبدى تخوفه من قرار التأميم حيث وجهت عدة انتقادات إلى سياسة الدولة فى التأميم ونذكر منها:

الفريق الأول:

قد تتحول إدارة هذه المشاريع أو الشركات إلى أنظمة بيروقراطية جامدة تنعدم فيها الحوافز الشخصية إلى التحسين.

قد ينمو فى كل إدارة من هذه المؤسسات المؤممة طبقة من الموظفين العموميين تصبح لها مصلحة اقتصادية تتعارض مع المصلحة الاقتصادية العامة.

عندما تصبح الدولة محتكرة قد تقضى خطأ على المنافسة السليمة المصححة للأوضاع الاقتصادية الضارة وهذا يحول دون توزيع أفضل للموارد الاقتصادية من الاستعمالات المختلفة.

إلا أنه كانت هناك ردود على هذه الانتقادات نوردها فيما يلى "الفريق الثانى":

بالنسبة للانتقاد الأول يمكن القول: إن وضع نظام لبعث الحوافز الشخصية كنظام الجوائز التشجيعية مثلا يسد شيئا من الفراغ الذى يخلفه فى هذا الشأن نقل مشروع معين من دائرة القطاع الخاص إلى دائرة القطاع العام.

بالنسبة للانتقاد الثانى، يمكن القول أيضًا: إنه إذا وجد المجال الذى يخلق ويرى المسئولية الاجتماعية فى الموظف العمومى بالإضافة إلى رقابة ديناميكية فعالة. فمن الممكن تفادى قيام طبقة مستغلة من الموظفين العموميين.

ولكن أهم الردود جميعا على الانتقادات السابقة هو أن تأميم مشروع معين، أى: نقله من القطاع الخاص إلى القطاع العام إنما يجب أن ينظر إليه فى مجموعه عن طريق الموازنة والتقدير للمكسب الاقتصادى الذى يمكن أن يعود على المجتمع بأسره مقابل ما قد ينجم عنه من خسارة اقتصادية لفريق من الأفراد كالمساهمين وما قد تحدثه سياسة التأميم من توقعات سيئة على النشاط الاقتصادى الخاص.

فإذا كان التقدير أن المكسب الاقتصادى سوف يفوق الخسارة

الاقتصادية الخاصة فيجب أن نسلم بأن تأميم مشروع معين سليم من الناحية الاقتصادية .

السؤال الذى يطرح نفسه هنا : ما النتائج التى ترتبت على تأميم البنك الأهلى ؟

لعل النقاط التالية قد تبرز الآثار الاقتصادية التى تركها قرار التأميم وهى على النحو التالى :

تحويل المساهمين إلى حملة سندات وترتب على ذلك ثبات ما يحصلون عليه من عائد سنوى على دينهم للحكومة ، وبالطبع لم يعد لهم الحق فيما كان لهم قبلاً فى نصيب من أرباح الإصدار التى كانت تقسم بينهم وبين الحكومة بنسبة ١٥٪ و٨٥٪ على التوالى . والوضع الجديد يتفق مع طبيعة هذه الإيرادات الناتجة من عمليات الإصدار وهى تستند إلى سيادة الدولة ولا ينبغى أن تكون امتيازا لفئة معينة من الأفراد .

إزالة ما قد يحتمل أن يظهر من تعارض فى المستقبل لو ظل رأس مال البنك مملوكا للأفراد بين المصلحة الخاصة للمساهمين ومن ضرورة مباشرة وظائفه بوصفه بنكًا مركزيًا لتحقيق المصلحة الاقتصادية العامة .

وثق البنك المركزى الارتباط من السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية ، ولاسيما بعد تطور وظائف الدولة عموما والأعباء التى ألقيت عليها خاصة فى توجيه السياسة المالية وجهة تسهم مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية .

أما عن الفوائد التى سيحصل عليها الفرد من التأميم فالتأميم معناه أن الحكومة ضامنة للبنك بجميع مواردها وأموالها ، إذا كنت أنت تودع نقودك فى بنك خاص فأنت معرض أحيانا لأى خسارة مثلما حدث فى أمريكا فى أثناء الكساد الكبير فى المدة ما بين عامى ١٩٢٩و١٩٣٣م، إذ حدث أن أفلس ٥٠٠٠ بنك وضاعت ودائع الناس ، ولكن والحكومة مالكة للبنك فلا يعقل أن تتوقف الحكومة عن دفع أى وديعة عند الطلب ؛ لأن ذلك يتعلق بسمعة الحكومة المالية ، والحكومة التى تسعى جاهدة بكل السبل لرفع مستوى المعيشة يهمها قطعا أن تزيد من طمأنينة الناس وثقتهم المالية بها .

النظام المصرفى بعد التأميم:

الحق أن قوانين التأميم كان لها آثارها الواضحة على النظام المصرفى العام فى مصر حيث صارت ملامح هذا النظام كالتالى :

١ - البنك المركزى : ويضطلع بالمهام المعروفة للبنوك المركزية فى العالم وتتلخص فى سلطة إصدار البنكنوت ، وأنه مصرف للحكومة ومستشارها المالى وهو المقرض الأخير فى النظام الائتمانى ، ويعتبر بنك البنوك الذى تحتفظ البنوك باحتياطياتها لديه . كذلك يعتبر رقيبا على الائتمان .

٢ - المؤسسة المصرية العامة للبنوك : وتتبعها البنوك التجارية المؤممة ، وهى البنوك التى يطلق عليها البعض اصطلاح النظام المصرفى بالمعنى الضيق ؛ وذلك لأنها تستطيع خلق الائتمان ، أى :

خلق الجانب الأكبر من الموارد التى تستخدمها فى ممارسة نشاطها "الودائع التجارية" .

ويتبع المؤسسة كذلك نوع من المؤسسات يطلق عليها البنوك المتخصصة وهى التى تتخصص فى منح نوع من الائتمان إلى قطاعات خاصة من الاقتصاد القومى، كالبنك الصناعى الذى يحول المشروعات الصناعية والبنوك العقارية التى تمنح قروضا لملاك العقارات بضمان تلك العقارات، وتعتمد هذه البنوك فى نشاطها الائتمانى على المدخرات التى يسلمها إليها الأفراد والمشروعات نظير حقوق غير نقدية تنشئها صالحهم فى ذمتها كودائع الادخار والأسهم والسندات وبذلك يكون دور هذه البنوك هو المتوسط بين المدخرين والمستثمرين، فتزود فريقا من الأفراد والمشروعات بالأموال التى سلمها إليها فريق آخر .

٣- مؤسسات الادخار وصناديق التوفير : ومثالها المؤسسات العامة للادخار وصندوق توفير البريد (ويمكن أن يضاف إليها صناديق التوفير فى البنوك) وهذه المنظمات وإن كان يطلق عليها بنوكا، إلا أنها تعتبر مؤسسات مالية شأنها فى ذلك شأن البنوك المتخصصة، تقوم باقتناء الأصول المالية والاتجار فيها ، فهى تقبل ودائع الادخار من الأفراد ثم تقرضها للأفراد والمشروعات لأغراض الاستثمار، وبذلك تعتبر وسيطا ماليا شأنها فى ذلك شأن البنوك المتخصصة الأخرى.

٤- مؤسسات التأمين: كالمؤسسة العامة للتأمين وصناديق التأمين والمعاشات، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وحكمها حكم صناديق الادخار والبنوك المتخصصة.

هذه هى الأقسام الرئيسة للجهاز المصرفى المصرى والواقع أن أمر تنظيمها والتنسيق بينها، واعتبارها أجهزة تخطيطية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالخطة المالية، أصبح ميسوراً بعد أن أصبحت جميعها ملكا للدولة.

ثانياً: تقسيم البنك الأهلى المصرى

أعقب تأميم البنك الأهلى المصرى وتولى السلطات المحلية إدارته وتوجيهه نحو خدمة الصالح العام والوصول به إلى المستوى الأمثال الذى يحقق الرفاهية للمجتمع، ظهرت رغبة ملحة فى مزيد من تركيز الجهود نحو هذا الغرض الأسمى، فرأت السلطات ضرورة أن يبقى البنك المركزى مؤسسة منفصلة، وأن يعتبر البنك الأهلى بنكًا تجاريًا يمارس الشئون المصرفية العادية، لذلك صدر فى ١٨ يونيه عام ١٩٦٠م القرار الجمهورى وبدأ تطبيقه فى ١٨ أغسطس عام ١٩٦٠م. والذى يقضى بإنشاء مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى تتولى مزاولة العمليات المصرفية الخاصة بالحكومة والأشخاص الاعتبارية الأخرى وعمليات الائتمان مع البنوك ويمنع عليها مزاولة تلك العمليات لغير هذه الهيئات، على أن يزاول البنك الأهلى المصرى - دون قيد - جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط التى تخضع لها البنوك التجارية.

إلا أن الصعوبة التى قد تواجهها الدول النامية فى أول فترات نموها هى تحديد وظيفة البنك المركزى وحدود نشاطه. فقد ورث

البنك الأهلى المصرى من ظروفه السابقة نشاطه التجارى، وأصبح يقوم إلى جانب وظيفته بوصفه بنكًا مركزيًا بوظيفته بوصفه بنكًا تجاريًا، وإذا كان ذلك جائزا وصفته المركزية لم تكن واضحة، فإن قيامه بنشاط تجارى منافسًا البنوك التجارية الأخرى كان يجب أن يتوقف، غير أن توقف مزاولة نشاطه بوصفه بنكًا تجاريًا لاقى صعوبات جمة، خاصة أن من العسير على أرباب الأعمال الذين اعتادوا التعامل مع أحد المصارف أن يتحولوا فجأة إلى مصرف آخر؛ فكان تقسيم البنك الأهلى المصرى إلى بنكين أحدهما يباشر اختصاصاته بوصفه بنكًا مركزيًا بحت والآخر يباشر نشاطه التجارى مثله فى ذلك مثل بنك مصر والبنوك التجارية الأخرى..

ولم يكن هذا التقسيم بدعة استحدثت فهو إلى جانب أنه يتماشى مع الظروف وتطورها فى مصر، فإنه أيضًا يتماشى وسياسة بعض الدول التى تتشابه ظروفها مع ظروفنا، وأقرب الأمثلة إلى ذلك ما حدث فى استراليا فقد كان البنك المركزى يقوم بتقديم القروض للتنمية، ورؤى أخيرًا تقسيم البنك إلى بنك مركزى يقوم باختصاصاته فى حدود القانون الخاص به، بينما يباشر نشاط تمويل التنمية القسم الثانى من البنك.

أقرت وزارة الاقتصاد المركزية نص النظام الأساسى للبنك المركزى المصرى والنظام الأساسى للبنك الأهلى المصرى وسيعمل بهما اعتبارا من أول يناير ١٩٦١م وقد تضمن نظام البنك المركزى فى الباب الخاص بتأسيس البنك ورأس المال الاحتياطى أن البنك

المركزى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ويكون مركز البنك ومحله القانونى مدينة القاهرة، ويجوز للبنك أن ينشئ له فروعًا أو توكيلات فى إقليم مصر أو فى الخارج وفقا لما تستدعيه حاجة العمل، كما حدد رأس مال البنك بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات منها مليون ونصف المليون جنيه قيمة رأس مال البنك الأهلى المصرى الذى يؤول إلى البنك المركزى المصرى اعتبارا من أول يناير ١٩٦١م، ومليون ونصف المليون جنيه تأخذ من نصف الاحتياطيات غير التخصصية للبنك الأهلى المصرى الذى يؤول إلى البنك المركزى المصرى اعتباراً من أول يناير ١٩٦١م، وتشمل اختصاصات البنك المركزى تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة بما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد، ويتولى البنك مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، كما ينوب عن الحكومة فى إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدمته واستهلاكه ويعطى البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية أو خارجية، ويقوم البنك بتقديم قروض للحكومة بشرط ألا تزيد على ١٠٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة خلال الثلاث السنوات السابقة، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بثلاثة أشهر أخرى وهكذا على أن تؤدى خلال اثنى عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها.

ويكون للبنك - وحده - امتياز إصدار أوراق النقد ويجب أن

يقابل أوراق النقد المتداول - بصفة عامة - وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب أجنبى وصكوك أجنبية وسندات الحكومة وأذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة، وأوراق تجارية قابلة للخصم، ويكون للبنك - فى حالة نشوب اضطراب مالى أو طارئ آخر يؤثر فى ثبات حالة الائتمان أو يدعوا إلى مواجهة احتياجات ضرورية فى السوق المالية - أن يقدم للبنوك قروضًا استثنائية بضمان أى أصل من أصولها يحدده مجلس إدارة البنك، على أن تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها والشروط الأخرى للقواعد التى يقررها المجلس المذكور، ويجوز للبنك أن يتعامل بالشراء أو البيع فى السوق المفتوحة فى الأوراق المصرية والأوراق المضمونة من الحكومة والسندات التى يحددها مجلس إدارته والكمبيالات والسندات الأذنية وغيرها من الأوراق التجارية، كما للبنك أن يقوم بضمان القروض والاستثمارات التى تعقد مع هيئات أو منشآت مصرية أو أجنبية أو دولية وفقًا للشروط والأوضاع التى يتفق عليها مع وزير الاقتصاد.

أما فيما يخص البنك الأهلى المصرى فقد تضمن نظامه باعتباره مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تزاول - دون أى قيد - جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط وفى الحدود التى تخضع لها البنوك التجارية، ويكون مركز البنك ومحله القانونى مدينة القاهرة، ويجوز للبنك أن ينشئ له فروعا أو توكيلات فى إقليم مصر أو فى الخارج ، وقد حدد رأس مال البنك بمبلغ ثلاثة

ملايين من الجنيهات منها مليون ونصف المليون جنيه قيمة نصف رأس مال البنك الأهلي المصرى الذى يتبقى بعد أيلولة النصف الآخر إلى البنك المركزى المصرى اعتبارا من أول يناير ١٩٦١م، ومبلغ مليون ونصف المليون جنيه من نصف الاحتياطيات غير التخصصية للبنك الأهلي الذى تبقى بعد أيلولة النصف الآخر إلى البنك المركزى المصرى اعتبارا من أول يناير ١٩٦١م، كما يتضمن النظام الأساسى للبنك الأهلي أن يقوم بجميع العمليات المصرفية والتجارية لحساب البنك أو لحساب الغير أو بالاشتراك معهم.

ونص القانون على تشكيل مجلس إدارة البنك المركزى من محافظ يرأسه ونائب محافظ وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يجاوز خمسة، ويعين المجلس وتحدد مكافآت أعضائه من رئيس الجمهورية، وأعطى القانون للبنك المركزى حق الاطلاع في أى وقت على دفاتر وسجلات البنوك، ويقوم بذلك مفتشو البنك المركزى ويعاونهم الذين يندبهم المحافظ على أن يبلغ نتائج التفتيش وتوصياته بشأنها إلى وزير الاقتصاد، كما نص القانون على أن يبقى لمن يلحق بالعمل في البنك المركزى من موظفى البنك الأهلي وعماله جميع الحقوق والمزايا المقررة لهم، وتعتبر خدمتهم في البنك المركزى امتداداً لخدمتهم السابقة في البنك الأهلي المصرى.

ولما كان القانون الصادر بتحويل البنك من شركة مساهمة إلى مؤسسة عامة لم يتضمن أحكاماً خاصة لشئون الموظفين لذلك فقد وافق المجلس على استمرار العمل بجميع الأنظمة واللوائح الخاصة

بشئون الموظفين فيما يتعلق بتعيينهم وترقيتهم ونقلهم ومرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم بما في ذلك مكافآت ترك الخدمة وغير ذلك من الأنظمة واللوائح التى كانت سارية المفعول بالبنك قبل تأميمه في شئون الموظفين، كما وافق المجلس على استمرار العمل بلائحتى الجزاءات اللتين كانتا ساريتي المفعول بالبنك قبل تأميمه، وبهذه المناسبة فقد أحاط رئيس مجلس الإدارة أعضاء مجلس البنك علما بالتصريح الذى أفضى به إليه السيد وزير الاقتصاد المركزى بأن سياسة الحكومة تنحصر فى عدم إجراء أى تغيير أو تعديل فى الأنظمة واللوائح الخاصة بشئون موظفي البنك، كما أن حقهم وامتيازاتهم لن تمس نتيجة لهذا التأميم.

ولكن لنا أن نطرح عدة تساؤلات: لماذا لم يحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى فقط ؟ ولماذا أصبح تقسيم البنك الأهلى المصرى ضرورة تحتمها ظروفنا الاقتصادية ؟ وهل يخشى من منافسة البنك الأهلى المصرى للبنوك التجارية الأخرى ؟ وما هو رأى رجال البنوك فى هذه الخطوة ؟

فكان رد مديرى البنوك فى مصر على النحو الآتى

فالدكتور عبد المنعم البيه مدير عام البنك التجارى استهل حديثه بقوله: إن الأصل فى البنوك المركزية أن تباشر العمليات المصرفية الخاصة بالبنوك المركزية وحدها، فتقسيم البنك الأهلى المصرى على هذا الوجه لتفادى سهام النقد التى كانت توجه إليه من حيث إنه بنك مركزى وفى نفس الوقت بنك تجارى ينافس البنوك التجارية الأخرى.

أما لماذا لم يحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى فقط ؟ فأجاب : إنه من الصعب أن يعهد إلى البنك الأهلى بإمكاناته الضخمة وبجهازه المصرفى الكبير ، بوظيفة واحدة وهى وظيفة البنك المركزى ، ولم يكن صوابًا أيضا أن يظل الحال على ما هو عليه ، فيستمر البنك الأهلى فى القيام بعمليات تجارية منافسًا للبنوك التجارية الأخرى . ونحن لا ننكر أن البنك الأهلى المصرى بدأ منذ أسندت إليه أعمال البنك المركزى ، يوجه عملاءه إلى التعامل مع البنوك التجارية الأخرى . ولكن الثقة الكبيرة التى يتمتع بها البنك الأهلى لم تشجع أحداً من عملائه على الانتقال إلى البنوك الأخرى بالرغم من زيادة التكاليف والعقبات التى كان يضعها البنك الأهلى أمام عملائه . لقد كان استمرار هذه الظروف يعنى انتظار فترة طويلة جداً من الزمن قبل أن يتحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى ، لذلك كانت خطوة تقسيم البنك الأهلى خطوة موفقة ؛ ليتفرغ البنك المركزى إلى وظيفته الأصلية ، وهى الإشراف على البنوك وتنظيم الائتمان ومعاونة وزير الاقتصاد فى توجيه النشاط الائتمانى فى الدولة وغير ذلك من الوظائف الأساسية للبنك المركزى .

كان للأستاذ بهير أنسى مدير البنك البلجيكى والدولى بمصر رأى آخر فى هذا الموضوع ؛ فهو يرى أنه كان من الممكن أن يتحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى فقط ، وأن يطلب من عملائه أن يختاروا لهم بنوكًا أخرى يعاملونها فى خلال سنة مثلاً ، وكان يمكن تحويل فروعه المستغنى عنها إلى فروع لبنوك تعاونية لمواجهة التوسع

فى النظام التعاونى وتنفيذ سياسة الدولة فى هذا المجال، أو تحويل هذه الفروع إلى مكاتب للتسليف الزراعى. أما وقد صدر القانون، فإن البنك الأهلى المصرى يجب أن تظل عملياته فى مستواها الحالى نفسه؛ أى فى مستوى أعلى من مستوى البنوك التجارية الأخرى؛ فالبنك الأهلى مثلاً يمكنه أن يقوم بعمليات التسليف على الأوراق المالية لأن لديه ودائع كبيرة وإمكانات ضخمة وفروعا منتشرة فى الأقاليم والبنوك العادية تجمع مدخرات الأفراد من موظفى الدولة مما يقلل من المبالغ المخصصة للقطاع التجارى. وبهذا يتمكن البنك الأهلى من مزاولة مثل هذا العمل.

ويؤكد الأستاذ بهير أن هناك نقطة أخرى مهمة، وهى أن البنك الأهلى كان ذا شخصية مزدوجة؛ ففى جمعية اتحاد البنوك كان يمثل البنك المركزى والقطاع التجارى... وكان مضطرا إلى السير على سياسة مزدوجة.. أما الآن وبعد التقسيم فإن البنك الأهلى المصرى سيمثل القطاع التجارى، وسيكون رأيه فى الاجتماعات المقبلة لاتحاد البنوك ممثلا لوجهة نظر البنوك التجارية.

ويستطرد الأستاذ أحمد فتح الله -مدير عام بنك الجمهورية- قائلا: "إن البنك الأهلى ظل زمنا طويلا يعمل بصفة غير رسمية باعتباره بنكًا مركزيا للدولة، وكان فى الوقت نفسه يزاول نشاطه التجارى على نطاق واسع، إلى أن اضطلع بسلطة الرقابة على الائتمان رسميا بمقتضى القانون الذى حال دون قيام البنك بمزاولة الأعمال التجارية الصغيرة. ثم جاء القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧

فخول البنك سلطات واسعة لتنظيم الائتمان؛ فأنشئت إدارة لمراقبة البنوك والتفتيش عليها، وأخرى لتجميع إحصاءات الائتمان المصرفى غير أن البنك الأهلى باعتباره بنكا تجاريا ظلت تلازمه هذه الصفة فاستمر يمارس نشاطه التجارى. وبما له من حق الإشراف على البنوك التجارية، كانت تتجمع لديه معلومات مهمة عن نشاطها؛ فكان الوضع الطبيعى يقتضى أن يفصل البنك المركزى عن البنك الأهلى بصفته بنكا تجاريا، وقد تم ذلك بمقتضى القرار الجمهورى الصادر فى ١٨ يوليو سنة ١٩٦٠م. وأشار إلى أن البنك الأهلى ليس جديداً على السوق التجارى، فهو بنك عريق تنتشر فروعه وشونه ومكاتبه فى أنحاء البلاد، وله صلات واسعة بالعملاء والمودعين ويتمتع موظفوه بخبرة طيبة، وله مراسلون فى جميع أنحاء العالم، ورغم تأثر نشاطه التجارى فى السنوات القليلة الماضية، إلا أنه ما زال يمارس مختلف وجوه النشاط المصرفى".

وينتقل حديث الأستاذ أحمد فتح إلى ناحية أخرى وهى المنافسة حيث يقول: "إننا نرحب بالبنك الأهلى باعتباره منافسا على أن تكون المنافسة عادلة.. هناك نقطة مهمة تستحق الدراسة وهى مدى علاقة البنك المركزى بالبنك الأهلى وهو الذى سيكون وكيلا عن الأول فى الأقاليم. ثم مدى الرعاية التى سيمنحها له البنك المركزى. ويرى أن المقصود من هذا التقسيم هو المصلحة العامة والتضافر على مساندة سوق الائتمان، فأى مميزات تمنح للبنك الأهلى من البنك المركزى تضع البنك الأهلى فى مركز البنوك الأخرى.

ولا ريب فى أن هذا التدبير قد حقق عدة فوائد كان النظام المصرفى فى حاجة إلى مثلها : فقد قضى على كل منافسة محتملة بين البنك المركزى من ناحية والبنوك التجارية من ناحية أخرى فى مجال الأعمال المصرفية العادية، وجنب المجتمع مخاطر التغير السريع الطارئ فى وسائل الدفع الذى كان يترتب على تغير التزامات البنك المركزى فى نطاق واسع، هذا بجانب أنه أضاف إلى مجموعة البنوك التجارية المصرية الكبيرة بنكًا جديدًا، الأمر الذى يزيد من دعم النظام المصرفى والهيكل الائتمانى.

ويتضح مما تقدم أن إجراء تقسيم البنك الأهلى إلى مؤسستين مصرفيتين (بنك مركزى وآخر أهلى) قد بنى على أسس علمية سليمة لا يرقى إليها النقد بأى حال، كما أخذ فى الاعتبار جميع الظروف التى أحاطت بالنظام المصرفى المصرى ومقتضيات إصلاحه.

ومن حسن طالع البنك الأهلى أنه عند مزاولة الأعمال المصرفية - بعد انفصاله عن البنك المركزى، وهو يحمل نفس الاسم القديم وبنفس الموظفين الذين كانوا يعملون به من قبل- ينقل إليه جميع مقومات الشهرة التى بناها البنك الأهلى المصرى خلال تاريخه الطويل بوصفه بنكًا مركزيًا وتجاريًا فى آن واحد، وقد رأى البعض أن هذا الوضع يضعف من قدرة جميع البنوك التجارية المصرية الأخرى على منافسة هذا البنك الجديد وقد يؤدى - إن لم يكن أدى بالفعل - إلى اجتذاب كثير من عملائها إليه كأننا بذلك قد ضيقنا الخناق

على هذه البنوك المصرية بإنشاء مزاحم قوى جديد .

كان لتقسيم البنك الأهلى أثره فى الجهاز المصرفى الذى حقق تقدما ملحوظا فى مجال التنظيم المصرفى فى نهاية عام ١٩٦٠ ، وتمثل فيما يلى:

وجود تشريعات مصرفية تتلاءم وظروف الاقتصاد النامى فى مصر .

نشأة العديد من البنوك الجديدة التى دعمت البنيان المصرفى .

خفت حدة السيطرة الأجنبية وكادت تتلاشى على السياسة الائتمانية واتجاهاتها .

تحسن المراكز المالية للبنوك فى ظل رقابة البنك المركزى .

تطوير الإحصاءات المصرفية بما يسمح باتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة .

وعلى ذلك أصبح البنك الأهلى يزاول نشاطه باعتباره بنكا تجاريا خالصا من أول يناير ١٩٦١م ، فأنجب البنك المركزى وبقى هو يواصل عمله بوصفه بنكًا تجاريًا . ويؤدى رسالته فى خدمة الاقتصاد المصرى .

الخاتمة

تمثل رحلة البنك الأهلى المصرى انعكاسا واضحًا لمعالم التاريخ الاقتصادى والمالى فى الفترة من ١٨٩٨- ١٩٦٠؛ حيث ولد فى ظل هيمنة الأجانب على النظام المصرفى، وقد اتخذ مسمى "أهلى وطنى" ليوحى بأنه جاء لخدمة أهل مصر؛ فحصل على امتيازات تفوق البنوك الأخرى، يأتى على رأسها امتياز إصدار البنكنوت؛ ليتحل مكان الصدارة على قمة الجهاز المصرفى.

كانت فكرة إنشاء البنك الأهلى من بنات أفكار اللورد كرومر؛ حيث كانت لديه عقيدة راسخة بأن الاحتلال المالى هو الأكثر عمرا وتأثيرا من الاحتلال العسكرى، ومن هنا جاءت أهداف البنك الأهلى منذ البداية لتظهر حرصًا شديداً على امتلاك كافة الامتيازات التى تؤهله للقيام بالأعمال التجارية دون أن يكون على كاهله أية

التزامات تجاه الحكومة التي لم يكن باستطاعتها التدخل في شئونه؛ فكان بمثابة دولة داخل الدولة؛ مما أعطاه فرصة للتوسع والنمو المتزايد على مر السنين.

ولعل انتشار فروعه داخل مصر وخارجها دليل على اتساع أعماله ونشاطه، فقد امتدت فروعه من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، كما اتسعت خارج مصر إلى السودان والحبشة، ولا ندرى لماذا لم تمتد تلك الفروع إلى بقية الدول العربية في ذلك الوقت، ويبدو أن اقتصار تلك الفروع على السودان والحبشة كان مبرره أن السودان تمثل امتداد طبيعي لمصر، بالإضافة إلى ما كان من علاقات تاريخية بين مصر والسودان والحبشة منذ عصر محمد على وخلفائه.

انفردت الدراسة بإلقاء الضوء على إدارة البنك الأهلى منذ نشأته موضحة الهيكل الإدارى والتنظيمي داخل البنك ودور المحافظين والنواب والوكلاء وكيفية اختيار هؤلاء الموظفين والمسئوليات التي ألقيت على عاتقهم والتغيرات التي طرأت على مهنهم خلال فترة الدارسة، كما استعرضت الدراسات تطور اختصاصات مجلس الإدارة بداية من اللائحة الأساسية للبنك ١٨٩٨م وصولا إلى قانون البنوك والائتمان عام ١٩٥٧م.

كما أوضحت الدراسة مدى الارتباط بين لجنة العملة وظهورها من ناحية ولجنة لندن من ناحية أخرى، كان ذلك لأغراض سياسية واقتصادية لتظهر الارتباط الوثيق بين سياسة البنك الأهلى وبين السياسية البريطانية العامة.

لقد لعب أرشيف البنك الأهلى دورا بارزا فى كشف النقاب عن موظفى البنك الأهلى ولوائح استخدامهم، وأعدادهم ورواتبهم، ومكافآتهم، ومدى الرعاية الصحية والنشاطات الرياضية التى قدمها البنك لهم، والدور الذى لعبه البنك فى تدريب هؤلاء الموظفين، والعمل على رفع كفاءتهم الإدارية من خلال إيفاد البعثات وتنظيم العديد من المحاضرات، والمساهمة فى إنشاء معهد الدراسات المصرفية، كما لعب البنك دورا اجتماعيا لا بأس به من خلال تقديم العديد من التبرعات للعديد من المؤسسات الاجتماعية والثقافية خاصة خلال الأزمات.

طرحت الدراسة إشكالية موقف الشعب المصرى من نشأة البنك الأهلى المصرى بين التأييد والمعارضة فقد أيدا البعض نشأة هذا البنك متمشيا مع وجهة نظر الحكومتين البريطانية والمصرية، بأنه جاء إنقاذا للفلاح المصرى من جشع المرابين والبنوك العقارية، فى حين أبدى البعض تخوفه من هيمنة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى، وبين هذا وذاك ظهرت آراء معتدلة تحث المصريين على شراء أسهم البنك الأهلى؛ ليكون لهم نصيب فى إدارة هذا البنك؛ ليعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى.

ومن خلال دراسة مراحل تمصير البنك الأهلى تبين أن البنك الأهلى صبغ منذ البداية بصبغة أجنبية فلم يكن للمصريين مكان يذكر فى إدارة البنك، فقد احتلوا المرتبة الرابعة بعد الإنجليز والأوربيين والجنسيات الأخرى، ومع ازدهار أفكار الحركة الوطنية

فى مصر بدأت خطوات التمصير تطرق أبواب البنك وإن كانت بشكل بطيء؛ فكان قانون رقم ٦٦ لعام ١٩٤٠ خطوة مهمة فى مجال تمصير البنك؛ حيث أفسح المجال لدخول المصريين مجلس إدارة البنك وتحويل أسهمه إلى أسهم، ثم جاء قانون الشركات عام ١٩٤٧ مدعما لهذا الاتجاه، ومن هنا استمر التمصير تدريجيا حتى صدور قوانين التمصير عام ١٩٥٧؛ فأصبح البنك الأهلى مصريا لحما ودما، يخدم الاقتصاد الوطنى بالدرجة الأولى.

أما عن قرار تأميم البنك الأهلى فجاء إقرارا لسياسة الأمر الواقع التى تقتضى بأن يكون البنك المركزى فى أية دولة الأداة الأساسية للسيطرة على الائتمان والإشراف عليه، فهو العصب الحيوى للنشاط الاقتصادى كله؛ ومن ثم فلم يكن هناك مفر من تحويل ملكية البنك الأهلى من ملكية خاصة إلى ملكية عامة، فجاء قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بانتقال ملكية البنك الأهلى إلى الدولة، ثم تبعه قرار تقسيم البنك الأهلى إلى مؤسستين مستقلتين هما: البنك المركزى المصرى، والبنك الأهلى المصرى، ولحسن الحظ أن البنك عندما زاول الأعمال المصرفية بعد انفصاله، حمل نفس الاسم القديم وبذات الموظفين الذين كانوا يعملون به لتنتقل إليه جميع مقومات الشهرة التى بناها البنك الأهلى المصرى خلال تاريخه الطويلة بوصفه بنكًا مركزيًا وتجاريًا فى آن واحد.

ومن خلال نظرة عامة لمسيرة البنك الأهلى خلال تاريخه تتلخص رؤية الباحث فى أن مسيرة البنك الأهلى توضح بشكل كبير صورة مصغرة

للاقتصاد المصرى فى فترتى التبعية والاستقلال، فنجد ميلاد هذا البنك من رحم أجنبى، فرأس ماله وإدارته أجنبية فلا مجال للغرابة إذا ما صادفنا العديد من التصرفات التى بدرت من البنك تخالف مسماه، وفى باطنها تظهر الصراع بين الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية الوطنية، فى وقت كانت الحكومة المصرية ليس لديها من المقدرة على الإصلاح، واستمر البنك الأهلى فى مسيرته حريصا على مصلحة مساهميه فى المقام الأول، ويتمسك بصفته بنكا تجاريا لتعطيه أحقيته فى ممارسة التجارة، دون أن يكون راغبا فى تقديم يد العون للائتمان الصناعى والزراعى ويتفق تماما مع الأيديولوجية الاستعمارية التى حرصت على بقاء مصر مزرعة للمواد الخام وسوقا لتصريف منتجاتها، ولكن مع نمو الفكر الوطنى والسعى نحو الاستقلال أدرك المصريون أن الاستقلال السياسى لا يتحقق إلا بالاستقلال الاقتصادى، ومن هنا ظهر للعيان مساوئ هذا البنك فبدأ يتحول تدريجيا نحو المركزية؛ ليخلع عن نفسه الرداء القديم فيواكب الأحداث السياسية والاقتصادية حتى قامت ثورة يوليو، كان يحمل صفة المركزية، وهنا تحولت أهدافه إلى خدمة الاقتصاد المصرى، بعد أن قطع شوطا كبيرا فى التمصير ليرتدى ثوبا وطنيا وتكتمل معالم المركزية بصدور قانون البنوك والائتمان، ولكن بقاء البنك الأهلى بهذا الوضع يخدم المساهمين ويهيمن على السياسة النقدية للبلاد بعيدا عن يد الدولة، فهذا يمثل وضعا شاذا؛ لذلك سعت الدولة إلى تأميمه وتقسيمه ليخرج من رحم البنك الأهلى المصرى البنك المركزى، ويصبح البنك الأهلى بنكا تجاريا يخدم الاقتصاد المصرى ويصبح بنك أهل مصر.

المحتوى

للنشر فى السلسلة :

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلا عليه العمل إن أمكن.
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع .

صدر مؤخراً فى سلسلة

حكاية مصر

تأتي أهمية هذا الموضوع نظرا لارتباط البنك الأهلي بالتطورات الاقتصادية خلال فترة (1898. 1960) لما احتله من مكان الصدارة فى الجهاز المصرفي خلال مرحلتي التبعية والاستقلال، مما يكشف النقاب عن معالم الاقتصاد المصرى في تلك الفترة .

لم يول المؤرخون اهتماما كبيرا بنشأة وتطور البنك الأهلي وتقييم مسيرته بنفس الدرجة التى اهتم بها رجال الاقتصاد ، فكان من الضروري التعرف على مسيرة البنك الأهلي خاصة أن معظم الكتابات أفردت العديد من الكتب حول نشأة بنك مصر ، وعلى الرغم من عظم تأثير البنك الأهلي فى تشكيل معالم الاقتصاد المصري لم ينل حظه من الكتابات التي تتناول مسيرته.

الغلاف: د. خالد سرور

www.gocp.gov.eg

الثمن : جنيهان